البند الأول
تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثانى

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية
خلال عامي 2019 - 2020

تقديـــم

يتناول القسم الثاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (2021) تقريراً عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من يناير / كانون الثاني 2019 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2019 ، ومن يناير / كانون الثاني 2020 وحتى نهاية ديسمبر / كانون الأول 2020 ، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطتها المعتمدة لعامى 2019 ، 2020 .

لقد جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشطة في إطار استنادها لعدة أسس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دستور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراستها من خلال الأنشطة النوعية التي تنفذها المنظمة ، فضلا عن الأنشطة التي تم تنفيذها لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد – 19 ، بالإضافة إلى التوجهات والسياسات العامة التي تتضمنها قرارات وتوجهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الادارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة إلى توطيد أواصر التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة وتفعيل التعاون وتوطيد العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالإضافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

ويمكن تلخيص أهم مجالات العمل المنفذة وكما يلي:

<u>أولا</u>: محور الحماية الاجتماعية:

- مجال علاقات العمل.
- مجال تشريعات ومعايير العمل.
- مجال شؤون عمل المرأة العربية.
- مجال التأمينات الاجتماعية.
- مجال الصحة والسلامة المهنية.

ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:

- مجال التشغيل.
- مجال التدريب المهني.
- مجال الهجرة.
- مجال إدارات العمل.
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.
- مجال تنمية الموارد البشرية.

ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية.

- مجال العلاقات العربية والدولية.
- مجال التعاون الفني.

رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:

- مجال الإعلام والنشر.
- مجال التوثيق والمعلومات.
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة.

خامسا: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

وإنني إذ أعرض هذا التقرير، فإنني أتطلع أن ينال من مؤتمركم الموقر الاهتمام والعناية آملاً تزويدنا بملاحظاتكم ومرئياتكم التي ستكون عونا لمكتب العمل العربي في تنفيذ برامجه وأنشطته المستقبلية على نحو أفضل بما يلبي تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الأهداف القومية التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة.

" والله ولى التوفيق "

فـايـز علي المطيري

المـديـر العـام

منظمة العمل العربية

تقرير عن نشاطات وانجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2019

اولاً
محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

أكد الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية في هذا المجال ان الاهتمام بالتنمية البشرية وتطوير القوى العاملة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحماية الاجتماعية وتوفير ظروف عمل ملائمة لها في ظل مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، على اعتبار انها من أهم دعائم الامن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ولكونها تهدف للحد من الفقر والبطالة وكل التبعات السلبية التي تنشآ عنهما من الجهل والمرض والاصابات والإعاقة، وذلك من خلال عدة اساليب يأتي في مقدمتها كفاءة أسواق العمل الموفرة لفرص التشغيل في إطار من الحوار الاجتماعي كوسيلة فعالة لحل كل المشكلات، وتضمين ذلك في التشريعات الوطنية في إطار من التوافق والمرونة مع آليات الحوار والتفاوض التي توافقت عليها معايير العمل العربية والدولية ومنظمة العمل العربية التي تعتبر الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان وتسعى لشمول جميع المواطنين فضلا عن التوسع في المزايا والخدمات حتى تشمل جميع أفرع التأمينات.

كما تولي المنظمة اهتماماً خاصاً للعاملين في القطاع غير المنظم نظراً لتضخم هذا القطاع ودوره في ايجاد فرص عمل لمواجهة البطالة، وفي هذا المجال تسعى المنظمة لتوفير الحد الأدنى من الحماية للعاملين في هذا القطاع، وإلى جانب اهتمام المنظمة بمجال الحريات النقابية فقد اولت اهتماما ايضا بمجال تعزيز مكانة المرأة العاملة والفئات الخاصة من المعاقين والحد من عمل الأطفال وذلك بتنفيذ العديد من أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية وتطوير وتحديث التشريعات والانظمة التي تهدف للحد من عمل الأطفال، ويمثل جانب التعاونيات أحد روافد التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خاصة انها نمط من انماط التضامن الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى دورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

كما أهتمت المنظمة في مجال الصحة والسلامة المهنية من منطلق الحفاظ على سلامة بيئة العمل وعدم تعرض العامل العربي للمخاطر التي تؤثر على قيامه بدوره الإنتاجي.

يشارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

اولاً: مجال علاقات العمل:

1-الورشة التثقيفية القطرية حول " مفاهيم ومباديء العمل النقابي"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، جمهورية مصر العربية، 24 – 26 يونيو 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

22 مشارك من الكوادر النقابية العمالية في اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

أهداف النشاط:

- تدريب وتثقيف القيادات العمالية للانخراط في الحركة النقابية بكفاءة واقتدار .
- تكريس ثقافة الحوار الاجتماعي لتطوير علاقات العمل بين أطراف الانتاج الثلاثة .

المحاور:

- منظمة العمل العربية : نشأتها – أهدافها.
- أساسيات ومبادىء العمل النقابي.
- نظرة على المنظمات النقابية العمالية في الوقت الراهن.
- معايير العمل العربية : اهميتها – خصائصها – مراحل الاعداد – الالتزامات المترتبة عليها
- اللوائح التنظيمية للعمل النقابي (دورها وأهميتها).

الخبراء:

المستشار / حمدي أحمد

المستشار / محمد شريف

الاستاذة / منجية هادفي

أهم التوصيات:

تم تدريب 22 من الكوادر النقابية، ممثلين اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية على أساسيات العمل النقابي، مع التوصية باستمرار عقد الدورات التدريبية التي تسهم في رفع الوعي النقابي لتحقيق الاستقرار لعلاقات العمل.

2- الدورة التدريبية حول " المفاوضة الجماعية ونزاعات العمل "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

جيبوتي، 9 - 11 سبتمبر 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

40 مشارك ممثلين عن أطراف الانتاج الثلاثة في جمهورية جيبوتي.

أهداف النشاط:

- الوقوف على واقع التفاوض الجماعي ونزاعات العمل في جيبوتي وبصفة خاصة المكاسب والتحديات.

- تعزيز دور كل من إدارة العمل والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمّال في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- الاستفادة من معايير العمل العربية والدولية ومن التجارب العربية والدولية في مجال التفاوض الجماعي.
- تطوير مهارات وقدرات المشاركين من أطراف العمل الثلاثة في مجال التفاوض الجماعي وخاصة في ما يتعلق بأساليب وتقنيات التفاوض الجماعي.

المحاور:

- منظمة العمل العربية ودورها في تعزيز مبدأ الثلاثية.
- عرض لأهم الصعوبات التي تواجه المفاوضة الجماعية ونزاعات العمل في جيبوتي.
- آليات الوقاية من منازعات العمل وتسويتها.
- المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية.
- دور إدارة العمل في النهوض بالمفاوضة الجماعية.
- دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في المفاوضة الجماعية.

الخبراء:

السيد / محمد كشو

السيد / رابح مقديش

الاستاذة / منجية هادفي

أهم التوصيات:

تم تدريب 40 من ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة في جمهورية جيبوتي على أساليب التفاوض الجماعي على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة كذلك الوقوف على اهم الصعوبات التي يواجهها اطراف الانتاج عند تسوية المنازعات وتدريبهم على أفضل السبل والآليات لتسويتها.

3-ورشة تثقيفية حول "مفاهيم ومبادئ العمل النقابي "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، 26 – 28 نوفمبر /2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في الورشة 14 مشاركاً من الكوادر النقابية ممثلي اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

الأهداف:

- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي

- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار
- تحسين الكفاءة الانتاجية للطبقة العاملة ورفع قدراتها التنافسية.

المحاور:

- منظمة العمل العربية : نشأتها – أهدافها.
- العلاقات العربية والدولية لمنظمة العمل العربية
- أساسيات ومبادئ العمل النقابي.
- نظرة على المنظمات النقابية العمالية في الوقت الراهن.
- معايير العمل العربية : اهميتها – خصائصها – مراحل الاعداد – الالتزامات المترتبة عليها.
- اللوائح التنظيمية للعمل النقابي (دورها وأهميتها)

الخبراء:

المستشار/ حمدي أحمد، المستشار/ محمد شريف، السيد/ عماد شريف الأستاذة/ منجية هادفي.

4-المشاركة في ورشة عمل حول " أرضية الحماية الاجتماعية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ:

بيروت، 1 - 3 يوليو / تموز 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في الدول العربية

طبيعة مشاركة المنظمة:

الحضور والمشاركة وإلقاء كلمة المنظمة في حفل الافتتاح ورئاسة احدى جلسات ورشة العمل.

أهداف النشاط:

تهدف ورشة العمل إلى ارساء أرضية للحماية الاجتماعية تتماشى مع متطلبات وقدرات المنطقة العربية من خلال العمل على تبني مجموعة من المبادرات الوطنية التي تؤدي إلى توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية.

المحاور:

- مناقشة مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية.
- الاطلاع على الممارسات الجيدة في ارساء أرضية حماية اجتماعية وطنية.
- توفير الرعاية الصحية الشاملة للجميع.
- دور الشركاء الاجتماعيين في وضع المبادرات والبرامج في مؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية.

- دور الحاكمية الرشيدة والتمويل والادارة في تنفيذ برامج الضمان الاجتماعي.
- أهمية البنية التحتية المؤسسية ونظم المعلومات في ادارة أنظمة الحماية الاجتماعية.

أهم التوصيات:

- ❖ دعوة الحكومات العربية إلى تبنّي استراتيجيات وطنية محددة لإرساء أرضية للحماية الاجتماعية تشمل جميع المقيمين لتحقيق العدالة الاجتماعية .
- ❖ تقييم برامج الحماية الاجتماعية بشكل دوري لضمان الاستدامة المالية.
- ❖ تعميم الخدمات الالكترونية في جميع مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية لضمان جودة الخدمة.
- ❖ العمل على التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين صناديق الحماية الاجتماعية في كلّ بلد عربي .
- ❖ إرساء نظام صحّي شامل يأخذ بعين الاعتبار الجودة والتكلفة.
- ❖ إرساء التشريعات الناظمة للحوكمة من أجل ضمان تطبيق الحكم الرشيد.
- ❖ ضرورة بناء قاعدة بيانات مرنة، شاملة ومحدّثة لتوظيفها في الدراسات الاكتوارية.
- ❖ لتقييم منظومة الحماية الاجتماعية والاستفادة منها عند تطبيق الخدمات الالكترونية.

5-المشاركة في ورشة العمل حول " إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

مكان وتاريخ التنفيذ:

بيروت، 25 - 28 فبراير / شباط 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال الورشة 40 مشاركا يمثلون وزارات الشؤون الاجتماعية، والتخطيط، ومؤسسات الضمان الاجتماعي في العديد من الدول العربية (الاردن – العراق – سلطنة عمان – سوريا – المغرب – مصر – موريتانيا) بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية (البنك الدولي – الاونروا – منظمة العمل الدولية – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

طبيعة مشاركة المنظمة:

الحضور والمشاركة في النقاش حول المواضيع المطروحة على جدول أعمال الورشة.

أهداف النشاط:

عقدت هذه الورشة بهدف جمع معلومات تفصيلية حول نظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية لدعم التقرير الذي ستصدره الاسكوا خلال عام 2019 بعنوان " إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية"

المحاور:

- اصلاح نظم الضمان الاجتماعي نحو نظم مستدامة ذات تنسيق أفضل ومعدلات تغطية أعلى.
- إصلاح نظم المساعدات الاجتماعية، تصميم سياسات تضمن عدم إغفال أحد.

- إصلاح نظم الرعاية الصحية.
- السجلات المتكاملة ونظم المعلومات.
- الترتيبات المؤسسية لإدارة نظام الحماية الاجتماعية.
- نظم الحماية الاجتماعية للتماسك الاجتماعي والمساواة.

النتائج:

استهدفت ورشة العمل بشكل رئيسي ممثلي صانعي السياسات في مجال التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والرعاية الصحية في الدول العربية بهدف رفع قدراتهم في أساليب اصلاح نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها واستكمال مواءمتها ودمج العناصر المختلفة لنظم الحماية الاجتماعية في إطار نظم معلومات ادارية متكاملة تعزز شموليتها وادارتها ضمن منظومة التنمية الشاملة، وتعزيز وعيهم بالأثار المترتبة على السياسات المعنية بمخططات تصميم الاصلاح، والجوانب السياسية والاقتصادية لمختلف الخيارات.

ثانياً: مجال تشريعات ومعايير العمل:

1-الدورة التدريبية القطرية حول " الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 23 - 24 أكتوبر2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

50 مشارك من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، جمهورية مصر العربية

أهداف النشاط:

- تكريس ثقافة الحوار الاجتماعي بين أطراف الانتاج في جمهورية مصر العربية.
- تطوير مهارات القيادات النقابية في مجال التفاوض الجماعي.

المحاور:

- المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية
- أساسيات ومبادىء العمل النقابي
- دور العمل الجماعي في الاعداد للتفاوض الجيد
- مهارات المفاوض النقابي
- دور منظمات العمال في النهوض بالمفاوضة الجماعية

أهم التوصيات:

تم تدريب 50 من ممثلي العمال في جمهورية مصر العربية على أساليب المفاوضة الجماعية.

الخبراء:

المستشار/ حمدي أحمد، الأستاذة/ منجية هادفي، السيد/ محمد عاطف

2- المشاركة في" ندوة حول الحماية الاجتماعية في الدول العربية " على هامش معرض القاهرة الدولي

الجهة المعنية بالتنفيذ :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة،2019/2/2

الجهات والمؤسسات المشاركة :

جامعة الدول العربية، منظمة العمل العربية، المنظمات العربية المتخصصة، رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، منظمات الأمم المتحدة، منظمات المجتمع المدني، وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية

طبيعة مشاركة المنظمة :

تمثيل المنظمة والقاء محاضرة حول "واقع الحماية الاجتماعية والتحديات التي تواجهها في الدول العربية"

ثالثاً: مجال شؤون عمل المرأة العربية:

1-المنتدى العربي للمرأة العاملة " التمكين من منظور التنمية المستدامة "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 7-6 نوفمبر 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك (120) مشاركة ومشارك ممثلين عن اطراف الإنتاج في الدولة العربية (المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - مملكة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان - جمهورية العراق - سلطنة عمان - دولة فلسطين - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - دولة ليبيا - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية اليمنية)، بالإضافة إلى ممثلين عن الجهات العربية والدولية العاملة في شؤون عمل المرآة.

الأهداف:

- تعزيز ما تحقق بموجب تشريعات العمل العربية عبر إنتاج أدوات وآليات لمتابعة تطبيق هذه التشريعات لضمان مشاركة المرأة الفعلية فى التنمية.
- تحفيز منظمات العمال وأصحاب الأعمال لدعم وجود المرأة في مراكز صنع القرار للدفاع عن حقوقها.

- تعزيز قدرات رائدات الأعمال لتمكينهن من إدارة مشاريعهن والتصدي للعقبات التي تواجههن أثناء العمل.
- تيسير إدماج النساء في الإقتصاد الرقمي؛ التسويق الإلكتروني لمشاريع صاحبات الأعمال.
- تعزيز دور الإعلام في دعم مشاركة المرأة العربية العاملة في التنمية.

المحاور:

- رؤية وتوجه منظمة العمل العربية في العمل على قضايا المرأة.
- واقع المرأة العربية (خبرات عربية من ليبيا- فلسطين- الجزائر).
- دور المؤشرات المستجيبة للنوع الإجتماعي لقياس مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل.
- دور الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة.
- واقع ريادة الأعمال النسائية، وفرص تطويرها.
- دور الإعلام التنموي في دعم حقوق المرأة.
- أهمية حضور النساء في التشكيلات النقابية.
- دور الهيئات الإقليمية والدولية في تمكين المرأة على المستوى الإقتصادي.

التوصيات:

أولا: على المستوى التشريعي :

❖ إصدار أداة قانونية عربية (اتفاقية أو توصية) خاصة بريادة الأعمال النسائية ، وذلك لتنظيم كافة الأبعاد التشريعية المتعلقة بها في إطار قانوني ناظم يكفل حقوق رائدات الأعمال ويسهل وصولهن إلى الموارد اللازمة لانجاح مشروعاتهن .

❖ دعوة الدول العربية إلى إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن البناء التشريعي للدول العربية، بحيث يتم إصدار تشريع خاص لهذا القطاع ينظم العمل ويضمن حقوق العاملين فيه

❖ تطوير البنية التشريعية الخاصة بشروط وظروف عمل المرأة العربية بحيث تشمل المرأة الريفية والمرأة العاملة في القطاع غير النظامي لتتماشى مع المتغيرات الحديثة في أسواق العمل تحفظ حقوق المرأة عند انخراطها في الأنماط الجديدة للعمل .

❖ تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي بشكل يحقق التكافؤ بين الجنسين ويعمل على الحد من كافة مظاهر التمييز.

ثانيا: على مستوى الإجراءات وآليات التنفيذ والمتابعة

❖ تطوير منظومة المؤشرات المستجيبة للنوع الإجتماعى بهدف وضع وتقييم البرامج الرامية إلى زيادة إسهام المرأة في العمل.

❖ تطوير وسائل عمل الهيئات الرقابية في الرصد والإبلاغ عن التعديات والإستغلال الذي تتعرض له المرأة في سوق العمل، ووضع آليات عربية لتطوير أنظمة تقييم الأداء المبنية على الإنتاجية والكفاءة

❖ إيجاد وتطوير الآليات اللازمة لتحفيز وتشجيع الإقراض الموجه للمرأة (الإقراض الجاذب)، والمخصص للمشروعات النسائية التقليدية والقائمة على التكنولوجيا.

- ❖ تطوير آليات لضمان زيادة تمثيل النساء فى المواقع القيادية النقابية وذلك بالإستفادة من تجارب الدول العربية المختلفة في هذا المجال .

ثالثا: على مستوى بناء القدرات

- ❖ ضرورة تكثيف الدورات التدريبية على المستوى القطري لتدريب لجان المرأة بالإتحادات العمالية على أساسيات العمل النقابي وآليات الوصول إلى مواقع قيادية في اتحاداتهم.
- ❖ بناء قدرات المرأة العاملة في مجال اقتصاد المعرفة لما له من أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية والتسويقية والترويجية لمشاريع النساء الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: على المستوى الإعلامي :

- ❖ دعوة الدول العربية لتبنى السياسات والآليات المطروحة فى الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة 2030 (المحور الإعلامي التوعوي)
- ❖ دعم برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهميـة هذا القطاع بالنسبة للنساء والشباب.
- ❖ تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المجال الاعلامي وتدريبهم لخلق منظومة عربية قائمة على الاعلام التنموي المستجيب للنوع الاجتماعي .
- ❖ التسويق الاعلامي للمبادرات التنموية والاستثمارات النسائية العربية الناجحة وتعميمها، والتوعية بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية وكافة المنظمات الشريكة لعقد منتدى إعلامي لمناقشة صورة المرأة العربية في الإعلام وإبراز النماذج الناجحة في هذا المجال.

2-المشاركة في الاجتماع شبه الاقليمي لخبيرات وخبراء المساواة بين الجنسين حول المساواة في مكان العمل: تدريب واجتماع

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل الدولية

مكان وتاريخ التنفيذ:

تونس العاصمة، 2 - 5 ديسمبر 2019

الجهات والمؤسسات المشاركة:

أطراف الإنتاج في كل من تونس ومصر وممثلي سفارة جمهورية فنلندا بتونس

طبيعة مشاركة المنظمة:

المشاركة في تأسيس شبكة خبراء وخبيرات في النوع الاجتماعي والمساواة في مكان العمل.

أهداف النشاط:

يهدف الاجتماع إلى تزويد عدد من خبراء المساواة بين الجنسين من مصر وتونس بالمعرفة والمهارات اللازمة للتخطيط وتطوير دورات تدريبية لبناء القدرات تراعي مسألة المساواة بين الجنسين، وتستهدف المستفيدين من شركاء منظمة العمل الدولية الثلاثة، سيساهم هذا الأمر في إنشاء مجموعة من خبراء المساواة بين الجنسين المدربين تدريباً جيداً في كلا البلدين، مما يسهم في عمل منظمة العمل الدولية وتعزيز برامج المساواة بين الجنسين في بلديهما وإلى إنشاء شبكة لتبادل المعرفة مع فنلندا.

أهم المحاور:

- التدريب حول المساواة بين الجنسين في مكان العمل وتجربة فنلندا.
- المساواة بين الجنسين والعمل اللائق:
  - المفاهيم والمناهج الرئيسية فهم الإطار النظري.
  - الاقتصاد الكلي للمرأة والعمل في مصر وتونس.
- أدوات منظمة العمل الدولية لتعزيز المساواة في العمل: تجارب القطاع العام والخاص.
- معايير العمل الدولية الخاصة بعمل المرأة.
- تحديد الفجوات بين معايير العمل الدولية والتشريعات الوطنية.
- التفتيش ومعايير الصحة والسلامة المهنية من منظور المساواة بين الجنسين.
- ريادة الأعمال النسائية.
- شكل شبكة خبيرات وخبراء المساواة بين الجنسين في تونس ومصر وفنلندا وكيفية ضمان استمراريتها.

أهم التوصيات:

❖ آليات التمكين.

❖ وضع السياسات المتكاملة وبناء الاستراتيجيات وخطط العمل والآليات للتنفيذ والتقييم والمتابعة بمنظور جندري يكون فيه التركيز على الفوارق الاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي.

❖ الحرص على تكريس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال:

- مناصرة قضايا المرأة ونشر ثقافة الوعي في كل المستويات (البيت والمدرسة والمؤسسة...) ولدى كل الفئات (الأطفال والنساء والرجال). وتستوجب المناصرة المؤسسات والهياكل التي من شانها تبني قضايا الجندرة وإمكانية الانضمام إلى مجموعات ضغط قادرة على تمثيل مصالحهن.
- دعم نفاذ المرأة إلى مختلف المناصب القيادية والقدرة على التأثير في الدوائر المهمة لصنع القرار في السياسة والاقتصاد والمجتمع (التمثيلية في البرلمانات والنقابات ...).

❖ اعتماد أفضل الطرقgood practices عبر:

- تكوين "لوبيات" (هيئات) ضغط lobbying لإطلاق العنان لقوات النساء من أجل العمل وتحقيق استقلالهن الاقتصادي والاجتماعي من خلال خاصة التدريب وتملك الكفاءات في إدارة المشاريع

وتمكينهن على قدم المساواة مع الرجل من مختلف الموارد المالية وتوفير ضمانات القروض (توفير هياكل مالية تسند قروض دون فائض) والوصول إلى الأسواق والمنافسة فيها... من اجل ريادة الأعمال والمساهمة في برامج التنمية.

- ❖ الحماية القانونية لحقوق المرأة ضد أي عمل تمييزي وبالتساوي مع الرجل والحرص على تفعيل هذه الحماية من قبل المؤسسات الرسمية والهياكل المتخصصة (مثال: تفتيش العمل) والمحاكم وبالتعاون مع هيئات المجتمع المدني.
- ❖ يعد بصفة عامة دور الأطراف الاجتماعية وخاصة نقابات العمال هاما لتفيد الحكومات بملاحظاتها حول الإجراءات المتخذة للحدّ من الممارسات التمييزية المخالفة للمعايير الدولية والتشريع الوطني.
- ❖ التأكيد على أهمية العمل من اجل إزالة كل العوائق المرتبطة بالنوع الاجتماعي والتي من شانها أن تحد من التعامل النمطي تجاه وظائف المرأة من خلال مزيد من ملائمة استراتيجيات وبرامج التنفيذ ومن خلال تفعيل القانون.

رابعاً: مجال التأمينات الاجتماعية :

1- الدورة التدريبية المتخصصة حول: (التميز في تقديم الخدمات التأمينية).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم – قاعة التدريب بمقر المركز 26-28 فبراير / شباط 2019.

المشاركون والجهات المستفيدة :

20 مشارك ومشاركة.

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية .
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- الجهاز الإستثماري للضمان الاجتماعي.
- ديوان الزكاة.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- إتحاد معاشي الخدمة المدنية.
- إتحاد معاشي التأمينات الاجتماعية.

أهداف النشاط:

- ➢ تسليط الضوء على مفهوم وأهمية التميز في تقديم الخدمة التأمينية.

- تعريف المشاركين بأسس وبناء الصورة الذهنية الموجبه لدى جمهور التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.
- زيادة فعالية أداء وتقديم الخدمات التأمينية من خلال مدخل التعامل البيني مع الجمهور.

المحاور:

- مفهوم تسويق وتقديم الخدمات التأمينية.
- أنماط وخصائص الجمهور.
- مفهوم وأسس التميز في خدمة الجمهور.
- مهارات التعامل البيني.
- إعتراضات الجمهور وطرق مواجهتها.
- خصائص مقدم الخدمة الناجح.

الخبير:

د. سر الختم عبد الرحيم.

2-الحلقة القطرية حول: " توسيع مظلة الحماية الاجتماعية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز، خلال الفترة من 25 - 27 مارس / آذار 2019.

المشاركون والجهات المستفيدة:

22 مشارك ومشاركة.

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- اتحاد عام نقابات عمال السودان.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- اتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- ديوان الزكاة.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- رابطة المرأة العاملة.

- اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- أجهزة الاعلام.

أهداف النشاط:

- الوقوف على واقع الحماية الاجتماعية في السودان.
- الوقوف على تحديات التغطية الشاملة بالحماية الاجتماعية.
- أهمية التوسع الأفقي والرأسي لحماية اجتماعية فاعلة.
- إقتراح لحلول لمعوقات التغطية الشاملة بالحماية الاجتماعية.

المحاور :

- مفهوم ومجالات الحماية الاجتماعية.
- واقع التغطية الحالية للحماية الاجتماعية في السودان.
- المشاكل والتحديات التي تواجه التغطية الشاملة بالحماية الاجتماعية.
- دور منظمات أصحاب العمل والعمال في التغطية للقطاع غير المنظم.
- دور شبكات الامان الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

أهم التوصيات:

- أهمية بناء استراتيجية وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية كأداة فاعلة لتماسك وتطور المواطن السوداني لضمان استقراره لتفجير طاقاته لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أهمية بناء قاعدة بيانات موحدة لقطاع الحماية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تعزيز مفهوم الحوار الثلاثي في التصدي لمشكلات القطاع غير المنظم والتركيز على تطوير التشريعات والموارد البشرية باعتبار الاقتصاد غير المنظم تحدي متجدد وجزء من الحل.
- ضرورة رفع مستوى التغطية بالحماية الاجتماعية على المستوى الرأسي والأفقي بتغطية أخطار غير مغطاة (تأمين الأمومة – تأمين البطالة – تأمين الاعانات العائلية) وبإدخال قطاعات خارج التغطية حالياً.
- التعاون والتنسيق بين مؤسسات الحماية الاجتماعية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ " مفهوم الحماية الاجتماعية " د. عادل محمد صالح.
- ✓ " دور شبكات الأمان الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية " أ. جمال النيل عبد الله.
- ✓ " المشاكل والتحديات التي تواجه توسيع مظلة الحماية الاجتماعية " أ. عبد الرحمن يوسف حيدوب.
- ✓ " واقع التغطية الحالية بالحماية الاجتماعية في السودان" د. بثينة إبراهيم محمد
- ✓ " دور منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في التغطية الشاملة بالقطاع غير المنظم " د.الفاتح عباس القرشي.

3-الدورة التدريبية الأساسية في نظم التأمينات الاجتماعية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم – قاعة التدريب بمقر المركز،22 – 24 يوليو / تموز2019.

المشاركون والجهات المستفيدة:

18 مشاركاً ومشاركة.

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- الصندوق القومي للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- اتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم.
- رابطة المرأة العاملة.
- شركة الاتجاهات المتعددة المحدودة.

أهداف النشاط:

- الإلمام بمفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ الأساسية.
- التعرف على أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحي.
- التعرف على أساليب تمويل النظم التأمينية.
- نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية.

المحاور:

- مفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ التي تحكمها.
- عرض أساسيات القانون.
- أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية.
- المخاطر التي يغطيها القانون وشروط استحقاق المزايا.
- العلاقة بين الصندوق ومنظمات أصحاب الأعمال والعمل.

الخبراء:

- ✓ الأستاذ / محمد علي عبد النبي – المفهوم.
- ✓ د. سامية عثمان المبارك – التمويل.
- ✓ الأستاذ / أحمد الريح فضل – الأساسيات.
- ✓ الأستاذ / حسن محمد حسن – المخاطر.
- ✓ د. الفاتح عباس القرشي – العلاقة بين الصندوق ومنظمات أصحاب العمل والعمال.

4-ورشة العمل القطرية حول: " دور التخطيط الاستراتيجي في إصلاح الخدمة المدنية – (تمويل ذاتي)

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل والاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - الخرطوم، قاعة التدريب بالمركز 26-28 أغسطس / آب 2019.

المشاركون والجهات المستفيدة:

- وزارة العمل والاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة الحكم الاتحادي.
- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة شئون مجلس الوزراء.
- وزارة العدل.
- المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.
- اتحاد عام نقابات عمال السودان.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- جامعة الخرطوم.
- جامعة النيلين.
- مركز تطوير الإدارة.
- أكاديمية السودان للعلوم الإدارية.
- المجلس الأعلى للأجور.
- جهاز الاحصاء المركزي.
- ديوان المراجعة القومي.
- رابطة المرأة العاملة.
- منظمة سودان فاونديشن.

أهداف النشاط:

- الوقوف على نقاط القوة والضعف في الخدمة المدنية في السودان.
- الإلمام بأسس وقواعد استراتيجية الإصلاح.
- تنسيق جهود الأطراف المختلفة نحو خدمة مدنية متميزة.

المحاور:

- استراتيجية الدولة في إصلاح الخدمة المدنية.
- واقع الخدمة المدنية في السودان.
- رؤية اتحاد العمال في إصلاح الخدمة.
- استراتيجية اتحاد أصحاب في تطوير الانتاج والانتاجية.
- مخرجات الحوار الوطني بشأن اصلاح الخدمة.

الخبراء:

- ✓ د. عباس كورينا.
- ✓ أ. أحمد على.
- ✓ د. سيف الدين البشير.
- ✓ أ. سيف الدين البشير.
- ✓ د. حليمة أحمد.
- ✓ عمر صالح.

5-الدورة التدريبية حول: " فنون وعرض كتابة التقارير" (تمويل ذاتي).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - الخرطوم، قاعة التدريب بمقر المركز (من 1 - 9 سبتمبر/ أيلول 2019).

المشاركون والجهات المستفيدة:

20 مشاركاً ومشاركة.

- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري.
- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- ديوان الزكاة.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
- دار الوثائق المركزية.
- شركة التأمين الاسلامية.

- بنك العمال الوطني.
- مصرف الادخار والتنمية.
- بنك الأسرة.
- شركة شيكان للتأمين.
- ديوان الضرائب
- اتحاد عمال ولاية الخرطوم.
- اتحاد عمال السودان.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- مجموعة الاتجاهات المتعددة.

أهداف النشاط:

- تعريف المشاركين بمفهوم التعزيز ودوره في العملية الادارية.
- تطوير قدرات المشاركين في الإعداد الجيد لكتابة التقرير.
- التأكيد على أهمية وضرورة الالتزام بالمراحل العملية الصحيحة في كتابة وعرض التقارير.

المحاور:

- دور التقرير في العملية الادارية.
- مفهوم وأنواع التقارير.
- البناء التنظيمي للتقرير
- كيف تكتب تقريراً فعالاً.
- طرق عرض التقرير.

النتائج المتوقعة من المشاركة:

- تطوير مستوى كتابة التقارير.
- تحقيق فعالية دور التقرير في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- تصحيح الممارسات السابقة في كتابة التقارير.

الخبير:

د. صلاح حامد الفكي

6-الحلقة القومية حول: " التأمين على العمالة السودانية المهاجرة (تمويل ذاتي) " .

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان – الخرطوم، قاعة التدريب بالمركز من 23 – 25 سبتمبر / أيلول 2019.

المشاركون والجهات المستفيدة:

40 مشاركاً ومشاركة.

- وزارة العمل والاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية.
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- مركز دراسات الهجرة.
- الاتحاد العام لنقابات عمال السودان.
- اتحاد أصحاب العمل السوداني.
- رابطة المرأة العاملة بالسودان.
- بنك السودان.
- اتحاد المصارف السوداني.
- بنك العمال الوطني.
- بنك الخرطوم.
- وكالة السودان للأنباء.
- الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون.
- منظمة الهجرة الدولية.
- وزارة الداخلية.

أهداف النشاط:

- الوقوف على خصائص نظام التأمين الاجتماعي الاختياري.
- التعرف على التجارب العربية في التأمين على العمالة المهاجرة.
- التعرف على التجربة السودانية (نقاط القوة والضعف).
- تطوير التجربة السودانية في التأمين الاجتماعي على المغتربين.

المحاور:

- المبادئ الأساسية لنظام التأمين الاجتماعي الاختياري.
- تجارب عربية في التأمين الاجتماعي على العمالة المهاجرة.
- تسويق الخدمات التأمينية.
- تحديات تجربة تطبيق نظام التأمين الاجتماعي على السودانيين العاملين بالخارج.
- دور جهاز المغتربين في تعزيز التأمين الاجتماعي على العمالة المهاجرة.

أسلوب التنفيذ:

تكليف الخبراء بأعداد أوراق العمل وعرضها على المشاركين للخروج بالنتائج والتوصيات.

الخبراء:

- ✓ د. خالد محمد ياسين.
- ✓ ا. أحمد الريح فضل.
- ✓ د. بثينة ابراهيم محمد صالح.
- ✓ ب. ليلى محمد صالح.
- ✓ د. خالد اللورد.

7-الندوة القومية حول: " دور الحوكمة الرشيدة في تطوير آداء مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التشغيل والتدريب التقني والمهني "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

(القاهرة، 8 – 9 ديسمبر / كانون الأول 2019)

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك (62) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) بالإضافة إلى ممثلين عن صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات التدريب المهني في 15 دولة عربية وهي (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، سلطنة عمان، السودان، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن) كما شارك في اعمالها ممثلين عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

الأهداف:

- ➢ تسليط الضوء على دور الحوكمة الرشيدة في تطوير انظمة الضمان الاجتماعي من خلال تحديد مرتكزات ومبادئ عمل الحوكمة
- ➢ التحديات التي تواجه تطبيقها وتعزيز دور مؤسسات التشغيل والتدريب التقني والمهني لتمكينها من توفير فرص عمل لائقة
- ➢ إلقاء الضوء على ما يستجد من برامج وسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية
- ➢ الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال الحوكمة الرشيدة وإبراز دورها في خطط التنمية المستدامة.

المحاور:

- قواعد ومبادئ الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الضمان الاجتماعي والتدريب التقني والمهني ، قدمها الدكتور / أيمن البلوشي .

- معايير الحوكمة في تدابير السلامة الاكتوارية والاستدامة المالية لبرامج الضمان الاجتماعي. ألقتها الدكتورة / منال الدق
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتداعيات التي ستنجم عن الثورة الصناعية الرابعة. قدمها الدكتور / محمد عبد الشفيع
- أثر البنية المعلوماتية في تحقيق الحوكمة الرشيدة للمؤسسات ، عرضها الدكتور / محمد رمضان
- الاتجاهات المستقبلية في مجال تطوير منظومة التعليم التقني والمهني ، قدمها الدكتور / مجدي شرارة .
- إدارة عمليات المخاطر ، قدمها الدكتور / نضال قبج

التوصيات:

❖ دعوة منظمة العمل العربية لإصدار دليل عربي لحوكمة مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد في الدول العربية يمثل الإطار العام لمبادئ الحوكمة يضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن حوكمة المؤسسات طبقا لأفضل الممارسات الدولية والاقليمية.

❖ ارساء وتطوير التشريعات الناظمة للحوكمة من أجل ضمان تطبيقها في المؤسسات بشكل موسع.

❖ بناء الاستراتيجيات الوطنية القادرة على استيعاب اليات الثورة الرقمية وتطبيقاتها بما يضمن تطوير أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وزيادة معدل الإنتاجية في القطاعات المختلفة وخلق وظائف وفرص العمل الجديدة.

❖ العمل بشكل متوازن بين اللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات التي تنتشر بينها البطالة والامية والفقر .

❖ دراسة انماط الطلب على الوظائف الجديدة وتأهيل القوى البشرية المتخصصة وخلق البيئة الجاذبة لأصحاب المهارات من اجل توطين اليات الثورة التكنولوجية الرقمية داخل البلدان العربية.

❖ استثمار وسائل الاعلام والاتصال الحديثة في نشر الوعي التأميني واعلاء قيمة وثقافة العمل والتشغيل الذاتي.

❖ الاهتمام بتفعيل وإيجاد أليات الرصد المؤسسية التي تتقصى أداء نظم الضمان الاجتماعي وبيئتها (الاقتصاد الكلي - وسوق العمل - والظروف الاجتماعية) بشكل متكامل واستخدامها كنظام إنذار مبكر للتعرف على الظروف المتغيرة والتكيف معها.

❖ حث الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية، كذلك اعتماد والعمل بما جاء في الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية.

❖ تطوير برامج تعليمية وتدريبية تقنية متكاملة وفق معايير عالمية بما يحقق الجودة النوعية لبرامج التدريب التقني والمهني ومخرجاته وتحسين جودة عمليات التدريب التقني والمهني.

❖ إيجاد وتطوير إطار خاص بإدارة المخاطر داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التدريب المهني والتقني تعنى بدراسة المخاطر المحتملة التشغيلية والاستثمارية وتحديد منهجية إدارتها.

- ❖ تبادل الخبرات والتجارب العربية في مجال النهوض بالتشغيل والتدريب المهني والتقني لمعالجة البطالة والحد من الفقر.
- ❖ دعم منهجية اقتصاد المعرفة وترويجه وأنماط العمل الجديدة في التشغيل الذاتي وتشغيل الشباب والنساء على وجه الخصوص.
- ❖ إجراء مسوح ميدانية للوقوف على فئات العاطلين وأعمارهم لوضع خطط تشغيل ناجحة للشباب.
- ❖ ربط التطوير والتحديث بمؤشرات الأداء الرئيسية لضمان متابعة وتقييم سياسات وبرامج وإجراءات منظومة الضمان الاجتماعي.

8-المشاركة في" المنبر الهجري الشهري 2019 ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

مركز السودان لدراسات الهجرة (جهاز تنظيم شئون السودانيين في الخارج).

مكان وتاريخ التنفيذ:

قاعة مركز السودان لدراسات الهجرة – مقر جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج الخرطوم – جمهورية السودان 24 يوليو / تموز 2019.

المشاركون والجهات المستفيدة:

- وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية.
- وزارة العمل والاصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية.
- وزارة العدل.
- منظمة الهجرة الدولية.
- وزارة الخارجية.
- مفوضية العون الانساني.
- جهاز تنظيم شئون السودانيين بالخارج.
- أجهزة الأعلام.
- منظمة العمل العربية (المركز العربي للتأمينات الاجتماعية).

طبيعة مشاركة المنظمة:

شارك المركز العربي للتأمينات الاجتماعية تلبية لدعوة جهات الاختصاص والصلة.

أهداف النشاط:

- ➢ تنسيق جهود المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال الهجرة.
- ➢ اعتماد سياسة استراتيجية وطنية للهجرة.
- ➢ استجابة لوضع الخرطوم كمحطة إنزار للهجرة الدولية.

المحاور:

- وضع سياسة استراتيجية وطنية للهجرة.
- تبني قاعدة مقاربة كاملة للحكومة على ثلاث ركائز من الأنساق والتنسيق السياسي والتشريعي والمؤسسي.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030.
- دعم اللاجئين في بحثهم على الاعتماد الذاتي وبناء قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

خامسا : مجال الصحة والسلامة المهنية :

1-الدورة التدريبية القطرية "الصحة والسلامة المهنية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل/ تونس

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية جيبوتي - جيبوتي (9-2019/9/11)

الجهات المشاركة:

17 مشارك من أطراف الإنتاج الثلاث والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في جيبوتي

أهداف النشاط:

- تحسين ظروف وشروط العمل وتنمية القوى العاملة في الدول العربية وخاصة في الدول الأكثر احتياجاً.
- تطوير قدرات وكفاءات الكوادر الوطنية في مجال الصحة والسلامة المهنية
- تعريف المشاركين بالمبادئ الأساسية لإعداد استراتيجية وطنية للصحة والسلامة المهنية

المحاور:

- مبادئ عامة في الصحة والسلامة المهنية
- أنواع المخاطر المهنية وطرق السيطرة عليها والوقاية منها
- خدمات الصحة والسلامة المهنية الأساسية
- نحو إعداد استراتيجية وطنية في الصحة والسلامة المهنية

التوصيات:

استمرار الدعم الفني من قبل منظمة العمل العربية لتدريب الكوادر الوطنية، وتقديم الدعم الممكن لإعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

2-المستوى الثاني من البرنامج التأهيلي في الصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الجمهورية الإسلامية الموريتانية - نواكشوط (9-2019/12/14)

المشاركون والجهات المستفيدة:

استهدفت **35 مشاركاً** من الكوادر الوطنية العاملة في المكتب الوطني لطب الشغل، ومفتشي ومراقبي العمل في الوزارة

الأهداف:

يهدف هذا البرنامج متعدد المستويات إلى:

- إعداد الكوادر الفنية العاملة في المركز الوطني لطب الشغل، ومفتشي ومراقبي العمل من الكوادر العاملة في الوزارة، بغرض تعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم وتأهيلهم لمستوى متقدم يتيح لهم ممارسة المهام المنوطة بهم بالشكل الأمثل، وذلك وفق الاحتياجات الفعلية الوطنية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

التوصيات:

- تقديم الشكر لمنظمة العمل العربية على تقديم الدعم الفني لوزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة، والمكتب الوطني لطب الشغل وتأهيل الكوادر العاملة في المكتب والوزارة.
- متابعة المتدربين عن بعد من خلال تواصلهم مع القائمين على البرنامج التأهيلي والسادة الخبراء عبر البريد الالكتروني، والعمل على وضع خطة لتكليفهم بمهام تطبيقية في مواقع عملهم في إطار المادة العلمية للمستويين الأول والثاني، وتقييم أدائهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة والإجابة عن تساؤلاتهم كلما دعت الحاجة.
- وضع تصور مبدئي لأسلوب تنفيذ المستوى الثالث من البرنامج التأهيلي في الصحة والسلامة المهنية بحيث يكون برنامج تطبيقي وعملي وميداني يتخلله شروحات تحليلية وتوجيهية للسادة المتدربين.

3-توفير خبرات فنية وإدارية في مجال الصحة والسلامة المهنية:

أولاً: "المشاركة في الدورة التدريبية بعنوان "الدورة 27 للصحة والسلامة المهنية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية

مكان وتاريخ التنفيذ:

دمشق - الجمهورية العربية السورية، المعهد النقابي المركزي / خلال الفترة 10-3/14/ 2019

طبيعة مشاركة المنظمة:

تقديم الدعم الفني للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية من خلال مشاركة الدكتورة رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / منظمة العمل العربية/ في إعداد المنهاج

الجديد للدورة المركزية التي استأنفت بعد انقطاع دام 6 سنوات، وتقديم ثماني محاضرات (عروض تقديمية وحلقات نقاشية) خلال الفترة 10-3/14/ 2019 حول اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية، وتفتيش العمل وتوفير بيئة عمل مناسبة للعمال، وكذلك حول التشريعات العربية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

ثانيا: " المشاركة في ورشة العمل شبه الإقليمية "التخطيط للامتثال الاستراتيجي لمفتشيات العمل"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المكتب الإقليمي للدول العربية بالتنسيق والتعاون مع فرع إدارة العمل، تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية (LABADMIN/OSH) في جنيف

مكان وتاريخ التنفيذ:

بيروت /الجمهورية اللبنانية خلال الفترة 7/30- 2/ 8 /2019

الجهات المشاركة:

27 مشاركاً يمثلون وزارات العمل (الحكومات) في تسع دول عربية (الأردن-تونس-السعودية-سورية-العراق- فلسطين-لبنان-مصر-اليمن)

طبيعة مشاركة المنظمة:

تقديم الدكتورة رانية رشدية /القائم بأعمال مدير المعهد / ورقة عمل باسم منظمة العمل العربية بعنوان "تخطيط وسياسات تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في الدول العربية: الممارسات والتطلعات"، وترؤس جلستي عمل، والمشاركة في إدارة مجموعات العمل.

أهداف النشاط:

- تعزيز معرفة المشاركين بأهمية تخطيط الامتثال الاستراتيجي من أجل الاستخدام الكفء والفعال للموارد.
- تعزيز تطبيق نموذج تدخل منظمة العمل الدولية على الامتثال الاستراتيجي من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية في الامتثال المنخفض، وتحسين التنسيق مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وتعزيز قدرة مفتشيات العمل من خلال تنفيذ إجراءات التفتيش المنهجي.
- تعزيز التعاون التقني بين البلدان المشاركة ومنظمة العمل الدولية بشأن تفتيش العمل، بوجه عام، وتخطيط الامتثال الاستراتيجي، بوجه خاص.
- تشجيع تبادل المعرفة بين الدول العربية حول الوضع الحالي لتفتيش العمل والمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها الحكومات.

المحاور:

- المتطلبات الضرورية لتفتيش عمل فعال في الدول العربية.
- العقبات والتحديات الرئيسية للامتثال بتشريعات العمل في المنطقة العربية.
- نموذج استخدام تخطيط الامتثال الاستراتيجي/ الأمثلة والأدوات المساعدة في التطبيق (مجموعات عمل).
- دمج النوع الاجتماعي في تفتيش العمل.

- المضي قدماً في تعزيز فعالية تفتيش العمل بدعم فني من قبل منظمتي العمل الدولية والعربية.

التوصيات:

- ❖ الاطلاع على تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تطبيق نموذج التخطيط الاستراتيجي
- ❖ زيادة الدعم من قبل منظمتي العمل العربية والدولية في مجال بناء قدرات مفتشي العمل والسلامة والصحة المهنية
- ❖ تقديم الدعم في مجال أتمتة تفتيش العمل.
- ❖ ربط الدول العربية المشاركة بموقع الكتروني لتبادل الخبرات والممارسات واستمرار التواصل في المجالات ذات الصلة
- ❖ تنفيذ المزيد من الدورات والندوات اللازمة لتفعيل التخطيط الاستراتيجي وتبادل الخبرات والاستراتيجيات الوطنية
- ❖ المساهمة في تحسين وضع المفتشين في المنطقة العربية من حيث:
  - الاهتمام بإدماج المرأة بأعمال التفتيش.
  - تنفيذ المزيد من الدراسات حول التفتيش في القطاع غير المنظم.

ثانياً
محور التنمية البشرية والتشغيل

يمثل محور التنمية البشرية مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية انطلاقاً من ان الإنسان العربي هو هدف وغاية التنمية ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات البطالة وصياغة سياسات تشغيلية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية السريعة، تحرص المنظمة على رفع كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل وبأجور مجزية وقد ركزت منظمة العمل العربية في هذا السياق على قضايا تشغيل الشباب العربي في كافة أنشطتها وبرامجها وفي مقدمة ذلك مشروع تشغيل الشباب.

وفى هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له منتديات التنمية والتشغيل التي عقدت بالدوحة عام 2008 والرياض عام 2014.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال هذا المحور إلى تنشيط مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية واتاحة فرص عمل، كما أهتمت بتعظيم دور القطاع الخاص وذلك من منطلق قدرته على الاسهام في الاصلاح الاقتصادي حيث يستطيع هذا القطاع بالتعاون مع الحكومات تحديد الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية.

هذا وقد سعت المنظمة إلى تكثيف جهودها في مجال التدريب ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل وذلك استناداً إلى إصدارها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في تونس عام 2003 والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بالرياض عام 2010 والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين الجهات المزودة للتدريب والتعليم المهني والتقني والجهات المستخدمة لمخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات أسواق العمل.

كما أولت المنظمة اهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية والوقوف على الأثار المترتبة عن الهجرة الدولية على رأس المال في الدول المرسلة للعمالة، ودعت المنظمة إلى الاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة ومتابعتها وتشجيعها للعودة للحد من استنزاف العقول المهاجرة من خلال توفير الظروف والمناخ العلمي والثقافي والامتيازات التي تكفل الاستفادة من هذه العقول.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار خمسة تقارير تشغيل تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل في الوطن العربي، هذا فضلا عن اصدار التصنيف العربي

المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم اكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

بالإضافة إلى إصدار العقد العربي للتشغيل والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة وذلك في إطار سعيها لمواجهة مشكلة البطالة من كافة جوانبها.

ويشارك في هذا المحور كل من المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر وكذلك المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

أولاً : مجال التشغيل :

1- اجتماع خبراء لوضع تصورات محاور التقرير العربي السابع حول "التشغيل والبطالة".

مكان وتاريخ التنفيذ:

قسنطينة - الجزائر 25-26 فبراير/شباط 2019.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

أهداف النشاط:

- استدراج مجموعة عناوين وتسمية المحاور المناسبة للتقرير.
- مراجعة المحاور السابقة.
- الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المرحلة.
- اقتراح تسمية الخبراء الذين سيكلفون بإعداد المحاور.
- توجهات أطراف الإنتاج خلال مرحلة إعداد التقرير.

المحاور:

- **المتغيرات الدولية وآثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.**ويتولى إعداده الدكتور / خضير النداوي.
- **الثورة الصناعية الرابعة.**ويتولى إعداده الدكتور / محمد عبد الشفيع.
- **التشغيل والتنمية المستدامة.**ويتولى إعداده السيدة / وجدان بن عياد.
- **دور أطراف الإنتاج في توفير فرص العمل والحد من الفقر** ويتولى إعداده الدكتور / أحمد الشوابكه.
- **سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني** ويتولى إعداده الدكتور / عبد الرحيم محمد أحمد.
- **آفاق تشغيل واعده بين الدول العربية** ويتولى إعداده الدكتور / عبد السلام بشيرالدويبي.
- **الهجرة وأنماطها المختلفة** ويتولى إعداده الأستاذ / جمال أغماني.
- **الإنتاج النظيف ودوره في التنمية (الاقتصادان الأخضر والازرق)** ويتولى إعداده الأستاذ / فيصل المناور

2- الورشة القطرية حـــــول " دور منظمات أصحاب الاعمال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مكان وتاريخ التنفيذ:

قسنطينة – الجزائر 27- 28 فبراير/ شباط 2019.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس-ليبيا).

أهداف النشاط:

- الدور التنموي والاجتماعي لمنظمات أصحاب الاعمال.
- الشراكة والتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة وصولا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور منظمات أصحاب الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- تحديات ومعوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دور القطاع الخاص في تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
- تعزيز التعاون العربي الثنائي والجماعي لتنمية القوى العاملة العربية.
- سبل الاستفادة من الشبكة العنكبوتية وتكنولوجيا المعلومات في توفير فرص العمل.
- تعميم الفائدة وتبادل الخبرات والتجارب.

المحاور:

- البرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، السيد/ محمد شريف - مستشار السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- الشراكة الفاعلة بين قوى الإنتاج على طريق اهداف التنمية المستدامة، السيد / جمال أغماني - أستاذ باحث بمعهد الدراسات والأبحاث - جامعة محمد الخامس بالرباط - المملكة المغربية
- دور منظمات أصحاب الاعمال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الدكتور محمد عبد الشفيع - أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي - جمهورية مصر العربية
- دور منظمـات أصحاب الاعمال في تنمية الموارد البشرية، السيد الهامل مرنيز - الأمين العام للكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، رئيس مكتب قسنطينة - الجمهورية الجزائرية.
- رؤية الشباب في المفاهيم المعاصرة لمناهج التنمية وريادة الأعمال، السيدة / وجدان بن عياد - الخبير العربي في مجال تنمية الموارد البشرية - وزارة التكوين المهني والتشغيل - الجمهورية التونسية
- دور منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في صقل مهارات العاملين، الدكتور/ عبد الرحيم محمد احمد - وكيل الجامعة التقنية - جامعة الخرطوم - جمهورية السودان.
- دور منظمة العمل العربية في تنمية الموارد البشرية والتشغيل، السيدة/ رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني - منظمة العمل العربية.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك 80 مشاركا في أعمال هذه الورشة من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الجزائرية المعنيين بقضايا التنمية والتشغيل فضلا عن خبراء عرب وخبراء منظمة العمل العربية المتخصصون في مجال عمل الندوة.

التوصيات:

- ❖ دعوة أطراف الانتاج الثلاثة إلى التوسع في ممارسة الحوار وتعزيز قنوات الاتصال والمشاركة الفاعلة خاصة في مجالات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية الكفيلة بتحقيق اهداف التنمية ووضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج للنهوض بالتشغيل والتصدي لمشكلات البطالة.
- ❖ عقد الشراكات بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال صياغة عقد اجتماعي لتفعيل الحوار والتوافق المجتمعي، والمساهمة الحقة في تفعيل المشروع التنموي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ توسيع الطاقات الإنتاجية من خلال تطبيق الابتكارات، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل في إطار توسيع الطاقة الاستيعابية لرأس المال في المؤسسات الإنتاجية.
- ❖ تعزيز دور التعليم والتدريب التقني والمهني في ترسيخ ثقافة العمل الحر وفق مبادئ ومفهوم التنمية المستدامة والتي من شأنها أن تساهم في دعم عملية صقل مهارات العاملين.
- ❖ الدعوة الى تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوى الشركات والمصانع أو على المستوى الفردي لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين وفقاً لاحتياجات سوق العمل وبما يتماشى مع المستويات العالمية للجدارات المهنية.
- ❖ الدعوة الى إنشاء مراصد محلية وإقليمية لدراسة احتياجات سوق العمل أولا بأول ومسايرة ديناميكية التغيير والتطورات التقنية والفنية العالمية ومن ثم تقديمها عبر الملتقيات والوسائط المختلفة.
- ❖ ضرورة تبنى منهجية واضحة لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات في المؤسسات التعليمية والتدريبية والاستفادة من ثورة المعلومات التي تجتاح العالم لإنتاج برمجيات ونظم تعليم وتدريب واستخدام الوسائط المتعددة باعتبارها ادوات تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية والتدريبية
- ❖ دعوة حكومات الدول العربية الى توحيد الجهات التي تقوم باعتماد مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني وتبنى عملية الموازنة بين نظام التعليم الأكاديمي والتعليم والتدريب التقني والمهني عبر كل المستويات التعليمية حسب خيارات ورغبات الطلاب مع فتح كافة المسارات للمستويات العليا للتعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً لنظام المستويات المهنية التي تعادل المستويات الأكاديمية العليا.
- ❖ تشجيع عملية نقل وتبادل الخبرات والتجارب الوطنية لتحسين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يعمل على تضيق الفجوة بين تلك المخرجات الفنية واحتياجات سوق العمل محليا وعربيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى دعم دور منظمات اصحاب الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ العمل على متابعة التصديق للمعايير العربية والدولية وخاصة تلك الاتفاقيات التي تعزز الحوار الاجتماعي ودور أطراف الإنتاج في عملية التنمية، ومراعاة هذا التصديق عند وضع وتطوير التشريعات الوطنية بحيث

تكون جميع التشريعات الوطنية منسجمة ومتوافقة مع المعايير العربية والدولية.

- ❖ دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة الى الاهتمام بالبحث العلمي والأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، وتعزيز الانفاق عليه وتوفير مناخ ملائم مشترك لتنمية الموارد البشرية كعنصر محرك لعملية الإنتاج.
- ❖ تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف الإنتاج والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة ومشاركا في اتخاذ القرار، وتحفيزه للمساهمة في توفير فرص العمل بأجر مجز لدعم اهداف التنمية المستدامة خاصة ما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

3- ندوة حول "أهمية البيانات المفتوحة في الابتكار وأثرها على سوق العمل"

مكان وتاريخ التنفيذ:

سلطنة عُمان - صلالة - خلال الفترة من 21-22 أغسطس / آب 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، بالتعاون والتنسيق مع وزارة القوى العاملة في سلطنة عُمان.

اهداف النشاط:

- ➢ التعرف على أهمية البيانات المفتوحة في الابتكار وأثرها على سوق العمل.
- ➢ التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الجهات والمؤسسات الحكومية في نشر البيانات المفتوحة.
- ➢ الاستفادة وتبادل التجارب والخبرات في البيانات المفتوحة من خلال فتح باب الإبداع والابتكار لحل المشاكل المتعلقة بسوق العمل.
- ➢ دور البيانات المفتوحة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ➢ الوقوف على سبل مواجهة التحديات التي تعترض قضية التشغيل وتوفير فرص العمل.
- ➢ بحث سبل الاستفادة من البيانات المفتوحة في توفير فرص العمل في المساهمة في دعم الاستثمار.

المحاور:

- البيانات المفتوحة في الدول العربية بين الواقع والتحديات.
- سياسات البيانات المفتوحة ودور الحكومات.
- أهمية البيانات المفتوحة ودورها في تعزيز ريادة الأعمال في سوق العمل.
- البيانات المفتوحة ودورها في تعزيز الشفافية والمشاركة في صنع القرار.
- دور البيانات المفتوحة ودورها في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة.
- أفضل التجارب الدولية في استخدام البيانات المفتوحة وإيجاد فرص العمل.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في حفل افتتاح أعمال الورشة عدد (130) مشارك ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في كل من (دولة الامارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – المملكة العربية السعودية – سلطنة عُمان – دولة قطر – دولة الكويت)، من الكوادر المتخصصة في مجال عمل الورشة، فضلاً عن عدد كبير من المتخصصين من وزارة القوى العاملة العُمانية، بالإضافة إلى السادة الخبراء، كما شهد حفل الافتتاح مشاركة عدد من المستويات الرفيعة من الجانب العُماني من الوزارات والهيئات ذات العلاقة كان على رأسهم معالي السيد / محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي – وزير الدولة – ومحافظ ظفار – راعي حفل الافتتاح ومعالي الشيخ / عبدالله بن ناصر بن عبدالله البكري – وزير القوى العاملة بالسلطنة وقد أستمر عدد (106) مشارك ومشاركة لحضور فعاليات الورشة.

الخبراء واوراق العمل:

- ✓ **أهمية البيانات المفتوحة ودورها في تعزيز ريادة الأعمال في سوق العمل.**

وقدمها الفاضل / سالم بن نصير الحضرمي - مدير عام المديرية العامة للتخطيط والتطوير وزارة القوى العاملة - سلطنة عُمان.

- ✓ **دور منظمة العمل العربية في مجال إتاحة البيانات المفتوحة.**

وقدمها السيد / محمد شريف - مستشار السيد المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل - منظمة العمل العربية.

- ✓ **البيانات المفتوحة ودورها في تعزيز الشفافية والمشاركة في صنع القرار.**

وقدمها الفاضل / عيسي بن سعيد العبري - مدير إدارة الاتاحة المعلوماتية - سلطنة عُمان.

- ✓ **دور البيانات المفتوحة ودورها في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة.**

وقدمها المهندس / نور جبر - رئيس نظم المعلومات بمركز الإبتكار الصناعي - سلطنة عُمان.

- ✓ **البيانات المفتوحة في الدول العربية بين الواقع والتحديات.**

وقدمها الدكتور / بهجت أبو النصر - مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية.

- ✓ **تجربة سلطنة عُمان تحت عنوان (بوابة القوى العاملة للبيانات المفتوحة).**

وقدمتها الفاضلة / صفية بنت سالم الراشدية - مدير دائرة التقييم وتطوير الأداء - بوزارة القوى العاملة.

أهم التوصيات:

أولاً : دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية إلى :

- ❖ التوسع في توفير البيانات من خلال تبني مبادرات البيانات المفتوحة ووضعها على مواقعهم الالكترونية وبروابط سهلة الاستخدام وبدون قيود فنية أو مالية.
- ❖ الاطلاع ومتابعة موقع منظمة العمل العربية على شبكة الانترنت للاستفادة من روابطها المعلوماتية المختلفة.
- ❖ التأكيد على أن تكون البيانات المفتوحة رصينة وذات مصداقية عالية مما يسهم في تحسين

المـردود الأقتصـادي فـي سـوق العمـل لاسـيما فـي مجـال الصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة بإعتبارهـا مهد الصناعات الكبيرة ومنشأ الشركات العملاقة.

- ❖ تكـريس وزيـادة تـوفير البيانـات المفتوحـة وتطبيقاتهـا العلميـة والتكنولوجيـة كونهـا أصـبحت مـن أساسيات منظومة الإنتاج والتشغيل وتوفير فرص العمل.
- ❖ العمـل علـى الانصـهار بفاعليـة فـي الاقتصـاد المعرفـي الـذي يعتمـد علـى البيانـات المفتوحـة للمسـاهمة فـي توظيـف المـوارد البشـرية التوظيـف الأمثـل والاسـتفادة منهـا فـي كـل مسـارات الإنتـاج بأشـكاله المختلفة.

ثانياً: دعوة منظمة العمل العربية إلى:

- ❖ التوسـع مـا أمكـن فـي إتاحـة إسـتخدام البيانـات المفتوحـة وحـث أطـراف الإنتـاج علـى ذلـك بأعتبارهـا من أساسيات منظومة الإنتاج والتشغيل وتوفير فرص العمل.
- ❖ اسـتمرار عقـد أنشـطة وفعاليـات تخـص البيانـات المفتوحـة وسـبل الاسـتفادة منهـا فـي المـردود الاقتصادي والاجتماعي وتوفير فرص العمل.
- ❖ العمـل علـى تعزيـز الثقـة بـين مسـتخدمي البيانـات المفتوحـة والجهـات التـي تتـولى إعـدادها مـن أطـراف الإنتـاج الثلاثـة بتحـري مزيـد مـن الدقـة والمصـداقية التـي تزيـد مـن الاسـتفادة مـن هـذه التقنيـة النسـبية في أسواق العمل وصولاً لأفضل النتائج التطبيقية لاستخدام البيانات المفتوحة.
- ❖ السـعي لـدعم خطـوات تعزيـز الشـفافية لصـناع القـرار مـن خـلال تكثيـف ونشـر وتبـادل المعلومـات وإقامـة شـراكة حقيقيـة بـين الحكومـات والجامعـات ومراكـز البحـوث ومراكـز الابتكـار وموقـع الشـبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التابع لمنظمة العمل العربية.

ثالثاً : توصيات عامة:

- ❖ حـث مؤسسـات ومعاهـد ومراكـز التـدريب التقنـي والمهنـي علـى إدخـال مـواد تعليميـة متطـورة لاسـتخدام البيانـات المفتوحـة بطـرق علميـة تمكـن الدارسـين مـن الإسـتفادة منهـا فـي عمليـات الابتكـار وتطـوير وتحـديث وسـائل الإنتـاج القائمـة ممـا يسـهم فـي زيـادة فـرص عمـل لائقـة للشـباب خريجـي هـذه المؤسسات التعليمية.
- ❖ الـدعوة إلـى أن تكـون البيانـات المفتوحـة ممكنـة الاسـتخدام وإعـادة النشـر دون تفريـق بـين المستخدمين أو نوع الاستخدامات كالقيود التجارية والحصرية وما إلى ذلك.
- ❖ السـعي لجعـل البيانـات المفتوحـة وسـيلة هامـة مـن وسـائل الشـفافية والمشـاركة المجتمعيـة التفاعليـة مـن خـلال زيـادة وتحسـين جـودة الخـدمات الحكوميـة الإلكترونيـة ممـا يسـهم فـي زيـادة فـرص الإبـداع والإبتكار في مجال المنتجات الجديدة والخدمات.
- ❖ التـدرج فـي إعتمـاد بعـض المبـادئ الأساسـية لفـتح البيانـات ومـن ثـم زيـادة الحجـم وفـق مسـتوى التعلـيم والمهارات في مجال استخدام البيانات تباعاً سواء أكانت تلك البيانات حكومية أو خاصة.

4 -ندوة حول "أثر تنمية الموارد البشرية العربية على طريق تحقيق اهداف التنمية المستدامة "

مكان وتاريخ التنفيذ:

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، 13- 14 أكتوبر / تشرين أول 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

(إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي للتنمية الموارد البشرية والتشغيل ليبيا)

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في افتتاح أعمال هذه الندوة 54 مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية بالإضافة إلى عدد من القيادات ورجال الاعلام بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك المعنيين والمتخصصين والخبراء بمجال عمل الندوة.

الأهداف:

- التعرف على تأثير تنمية الموارد البشرية على منظومة الإنتاج العربية.
- تعزيز قدرة المنتجات العربية على مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي.
- اهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في اكساب الدول الميزة التنافسية.
- تعزيز الثقافة الابتكارية وزيادة موازنات البحث العلمي لمسايرة التحديث والتطوير المستمر.
- التركيز على اقتصاد المعرفة باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- القاء الضوء على أهمية التدريب في كافة المراحل لتأهيل وتطوير القوى العاملة لمسايرة التقدم التقني والثورة العلمية وتوطينها لتحقيق التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في سوق القوى العاملة بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل لقوة العمل لتوفير أكبر قدر من فرص العمل.
- التأكيد على نشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها.
- تعميم الفائدة وتبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين.

المحاور:

- تنمية الموارد البشرية: الواقع والمفاهيم
- التدريب المستمر كعامل أساسي لتنمية الموارد البشرية.
- تنمية الموارد البشرية وأهميتها في رفع مستوى الإنتاجية.
- دور تنمية الموارد البشرية في الارتقاء بالميزة التنافسية.
- اقتصاد المعرفة ودوره في النمو الاقتصادي.
- تنمية الموارد البشرية ودورها في النهوض ببيئة الأعمال وزيادة فرص التشغيل والحد من البطالة والفقر.
- رؤية عربية شاملة في مجال التنمية البشرية بين الواقع والمأمول.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ تنمية الموارد البشرية : الواقع والمفاهيم-الدكتورة / ايمان العكور.
- ✓ تنمية الموارد البشرية وأهميتها في رفع مستوى الإنتاجية -الدكتور / احمد الشوابكة.
- ✓ دور منظمة العمل العربية في مجال تنمية الموارد البشرية -السيد/ محمد شريف.
- ✓ عرض تجارب ميدانية من أطراف الإنتاج المشـــاركة (تجربة دولة الامارات العربية المتحدة -مملكة البحرين).
- ✓ تنمية الموارد البشرية ودورها في النهوض بريادة الأعمال وزيادة فرص التشغيل والحد من البطالة الدكتور / ماهر المحروق.
- ✓ عرض تجارب ميدانية من أطراف الإنتاج المشاركة (الأردن - الكويت - العراق - تونس - مصر - المغرب).

التوصيات:

<u>أولا: دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الى:</u>

- ❖ تعزيز فكرة ان رأس المال البشري ثروة حقيقية لأي قطاع، والاستثمار فيه هو الأبقى والاقدر على تحقيق التنمية، والعمل على مبدأ التحفيز كأحد عناصر التنمية البشرية المؤدية لتحسين مستوى الانتاجية.
- ❖ التأكيد على ان الإدارة الفعالة هي الأكثر نجاحا لأي مشروع او مؤسسة والاقدر على المنافسة.
- ❖ الاستثمار الأمثل في تنمية الموارد البشرية وتطويرها المستمر عن طريق وضع البرامج التدريبية على أسس علمية ووضع نظام لقياس فاعلية التدريب من خلال:
  - التخطيط السليم للقوى العاملة
  - المتابعة والتقييم المستمر
  - إعادة تصميم وتصنيف الوظائف
  - تحسين الأداء الوظيفي
- ❖ زيادة وتيرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الموائمة المطلوبة ما بين القوى العاملة ومتطلبات سوق العمل وتحقيق التوازن في بنية القوى البشرية.
- ❖ ربط الأهداف التدريبية بتوجهات الأسواق العالمية وتطورها وعلى وجه الخصوص اهداف التنمية المستدامة.
- ❖ تعزيز التعاون والشراكة بين أطراف العملية الإنتاجية والسعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصراً أساسياً في رسم السياسات التنموية المستدامة.
- ❖ الاهتمام بالبحث العلمي والأنشطة الابتكارية الهادفة إلى زيادة المعرفة، وتعزيز الانفاق عليه وتوفير مناخ ملائم مشترك لتنمية الموارد البشرية كعنصر محرك لعملية الإنتاج.
- ❖ التأكيد على الدور المجتمعي للقطاع الخاص وخاصة في تأهيل وتدريب العنصر البشرى وفقا لأهداف التنمية المستدامة.
- ❖ المصادقة على الاتفاقيات واعتماد الاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية خاصة المتعلق منها بتنمية الموارد البشرية العربية وتشغيلها.

- تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفاعليات التي تنفذها منظمة العمل العربية والعمل على تطبيقها.

ثانيا: دعوة حكومات الدول العربية الى :

- السعي لترسيخ فكرة ان الإدارة الفعالة والمؤسسة الناجحة تتحقق من خلال تنمية وتأهيل العنصر البشرى مع زيادة المخصصات المالية لإدارات التنمية البشرية لتتمكن من اداء دورها المناط بها على أكمل وجه.
- العمل بمبدأ اعداد الموارد البشرية يمثل أكبر مشروع استثماري ناجح.
- التأكيد على وضع الشخص المناسب في مكانه المناسب في الإدارة مما يعزز من نجاحها وتنافسيتها ويقلل من الجهد والمال.
- ضرورة صياغة استراتيجية واضحة في إدارة وتنمية الابداع المؤسسي للتكييف مع التغييرات والتحديات العالمية
- تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية وتطوير الموارد البشرية وبخاصة توظيف هذه التكنولوجيا في عمليات التدريب وتحسين الأداء.
- التنسيق والتعاون بين الجهات التي تقوم باعتماد مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني وتبنى عملية الموازنة بين نظام التعليم الأكاديمي والتعليم والتدريب التقني والمهني عبر كل المستويات التعليمية .
- نشر ثقافة التعليم المقترن بالتدريب التقني والمهني بما يدعم رد الاعتبار الى المهن وإعلاء قيمة العمل وزيادة اعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني.
- تحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والاجرائية التي تشجع وتحفز الاستثمار الخاص بتنمية الموارد البشرية.
- اكتشاف وانتقاء العناصر القيادية الشابة لمنحها الفرصة لتحمل مسؤولياتها وتعزيزها لدفع عجلة الإنتاج بأجيال جديدة مؤهلة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة .
- إيلاء المزيد من الاهتمام بمنظومة الارشاد والتوجيه المهني وتفعيل دورها في مساعدة الشباب من الجنسين في التكيف مع المتغيرات.
- دعم وتشجيع ريادة الاعمال ومشاريع التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير كافة المستلزمات اللازمة لنجاح هذه المشاريع.

ثالثا: دعوة منظمة العمل العربية الى :

- تفعيل قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية وفق متطلبات التنمية المستدامة واستكمال شبكة معلومات سوق العمل العربية .
- تنمية الموارد البشرية العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك مع منظمة العمل الدولية والاستفادة من معاهد التدريب التابعة لمنظمة العمل الدولية مما يساعد في تنمية وتأهيل العنصر البشرى لمواكبة المتغيرات الدولية.
- تحديث الاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية وعلى وجه الخصوص الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل والاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني.

- ❖ تكثيف أنشطة المنظمة من عقد الندوات والدورات التدريبية المتخصصة في مجال التنمية البشرية والتشغيل.
- ❖ تقديم الدعم اللازم لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي للبرامج الهادفة الى تنمية الموارد البشرية ومكافحة البطالة.

5-الندوة العربية حول: تشغيل الشباب

مكان وتاريخ التنفيذ:

مدينة جدة / المملكة العربية السعودية ، 25 - 26 ديسمبر / كانون الأول 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال هذه الندوة أكثر من (100) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية للدراسة والتباحث بين المعنيين حول جميع الابعاد التي تتناول تشغيل الشباب، بالإضافة إلى عدد من القيادات ورجال الإعلام بالمملكة العربية السعودية، وكذلك المعنيين والمتخصصين والخبراء.

أهداف الندوة:

- ➢ التعرف على ابعاد تشغيل الشباب وتحديث المعرفة بهذه الابعاد على المستوى الدولي والعربي.
- ➢ دراسة التجارب العربية والدولية لدعم تشغيل الشباب من خطط وبرامج عملية.
- ➢ أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في اكساب الدول العربية الميزة التنافسية.
- ➢ تحليل الروابط بين بطالة الشباب والجوانب الديموغرافية والتعليمية ومعلومات سوق العمل والهجرة.
- ➢ تعزيز دور أطراف الإنتاج في التجهيز لمهارات المستقبل في سوق العمل.
- ➢ تفعيل دور مؤسسات التدريب والتعليم التقني والمهني لتمكين القوى العاملة من الاسهام في استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوطينها
- ➢ تبادل التجارب والخبرات بين المشاركين في الندوة.

المحاور:

- رؤية منظمة العمل العربية حول تشغيل الشباب.
- الأنماط الجديدة للعمل ودورها في توفير فرص عمل للشباب.
- ريادة الأعمال وترسيخ ثقافة العمل الحر للحد من بطالة الشباب.
- مستقبل الذكاء الاصطناعي في خدمة عمليات التدريب والتشغيل.
- الواقع العربي في مجال التنمية البشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان العربية.
- عرض تجارب وطنية.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ الأنماط الجديدة للعمل ودورها في توفير فرص عمل للشباب - السيد / محسن بن عبد الله القرشي -

المملكة العربية السعودية.

- ✓ رؤية منظمة العمل العربية حول تشغيل الشباب - السيد / محمد شريف - منظمة العمل العربية
- ✓ مستقبل الذكاء الاصطناعي في خدمة عمليات التدريب والتشغيل - المهندس/ هيثم حسين فلمبان -المملكة العربية السعودية.
- ✓ ريادة الأعمال وترسيخ ثقافة العمل الحر للحد من بطالة الشباب - دكتور / بهجت أبو النصر -جمهورية مصر العربية.
- ✓ الواقع العربي في مجال التنمية البشرية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية - السيدة/ رباب طلعت حامد - منظمة العمل العربية.
- ✓ عرض تجارب ميدانية من أطراف الإنتاج المشاركة.

التوصيات:

أولا: دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الى:

- ❖ تبنى استراتيجية وطنية عاجلة للتعامل الإيجابي مع الثورة الرقمية، ووضع برامج تستهدف تنمية الموارد البشرية وتحسين حياة الإنسان باعتباره هو أساس التنمية ووسيلتها وغايتها.
- ❖ تفعيل دور معاهد ومؤسسات البحث العلمي حول قضايا التنمية، وتحديد أولوياتها التي تركّز على البعد الاجتماعي ودوره في تحقيق اهداف التنمية الشاملة.
- ❖ توفير خدمات التعليم والمهارات الحياتية والتدريب والتشغيل لدعم الشباب بشكل فعال في انتقالهم من المدرسة إلى العمل، ودعم الشباب للوصول إلى فرص عمل أو فرص التشغيل الذاتي.
- ❖ زيادة وتيرة الشراكة بين أطراف العملية الإنتاجية والسعي لتمكينهم في رسم السياسات التنموية المستدامة.
- ❖ توفير الدعم المالي والتقني للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لدورها المتزايد في مجال تشغيل الشباب.
- ❖ دعم تشغيل الشباب الفلسطيني بشكل عام والمؤهلين منهم على وجه الخصوص وإعطائهم الأولية في توفير فرص العمل في الأسواق العربية.
- ❖ الاهتمام بريادة الاعمال كخيار للحد من بطالة الشباب، والارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي واستدامته.
- ❖ تكامل الجهود العربية لتعظيم الاستفادة من الثروات البشرية والثروات الطبيعية المتوافرة على مستوى العالم العربي من خلال تحفيز تنقل كل من القوى العاملة ورؤوس الأموال والسلع والخدمات.
- ❖ تمكين المرأة ومساعدتها على زيادة المشاركة في الانشطة الاقتصادية واستثمار قدراتها وطاقتها الإنتاجية.
- ❖ مد مظلة الحماية التشريعية للعمل غير المنظم باعتباره ملجأ لتشغيل الشباب حيث يمثل نسبة كبيرة من اقتصاديات معظم الدول العربية.
- ❖ دعوة الحكومات العربية إلى إرساء آليات لتشجيع القطاع الغير منظم للاندماج في القطاع المنظم والعاملين في سوق العمل والباحثين عن عمل.
- ❖ دعوة أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة إلى تبني حملات إعلامية لرفع شأن العمل المهني والحرفي والتقني.

- ❖ توفير نظم للمعلومات وقواعد البيانات التي ترصد خصائص نظم تنمية الموارد البشرية ومخرجاتها من ناحية، ومتطلبات وخصائص سوق العمل المحلية.
- ❖ الارتقاء بنظم التعليم والتدريب التقني والمهني من النواحي الكمية والنوعية، من حيث ارتباطها ومواءمتها مع المتطلبات التنموية وحاجات سوق العمل.

ثانيا: دعوة منظمة العمل العربية الى:

- ❖ تلبية طلبات أطراف الإنتاج في دعم وتنمية الموارد البشرية العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة في تحقيق التنمية الشاملة.
- ❖ تعزيز قدراتها في تطوير نظم معلومات سوق العمل في البلدان العربية وفق متطلبات التنمية المستدامة واستكمال شبكة معلومات سوق العمل العربية.
- ❖ تحديث الاستراتيجيات الصادرة عنها وعلى وجه الخصوص الاستراتيجية العربية لتنمية القوي العاملة والتشغيل والاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني.
- ❖ استثمار التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 والاستفادة منه عند انتقال القوى العاملة العربية.
- ❖ مد جسور التعاون والاتصال مع المبادرات والخطط العربية والدولية الهادفة الى توفير فرص عمل الشباب ورعايتهم وفى مقدمة ذلك المنتدى الثالث لشباب العالم شرم الشيخ، ديسمبر/ كانون الأول 2019.

6-المشاركة في حفل إطلاق دراسة عمل الأطفال في المنطقة العربية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 7 مارس / آذار 2019، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المشاركون:

شارك أكثر من 200 شخص في حفل الافتتاح.

إدارة التنمية البشرية والتشغيل منظمة العمل العربية.

إدارة الحماية الاجتماعية منظمة العمل العربية.

7- المشاركة في اعمال الجلسة التحضيرية للمؤتمر الدولي للمشروعات الصغيرة.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

جامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي.

مكان وتاريخ التنفيذ:

16 / 6 / 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

طبيعة مشاركة المنظمة:

قام بتمثيل المنظمة كلا من:

- السيد / محمد شريف – مستشار المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- السيدة / رباب طلعت حامد – رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني
- السيدة / مستورة عطية الجراري – رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل.

- تم عمل مداخلة: عبرت عن وجهة نظر منظمة العمل العربية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

8-المشاركة في "الملتقى النقابي الدولي للتضامن مع عمال وشعب سوريا لكسر الحصار الاقتصادي ورفض التدخلات الامبريالية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الاتحاد العام لنقابات العمال في سوريا بالتعاون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

مكان وتاريخ التنفيذ:

2019/9/8 دمشق – سوريا / بمجمع صحاري العمالي.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك أكثر من 60 منظمة عربية وإقليمية ودولية مثلهم زهاء 200 مندوب، حيث عبر ممثلو المنظمات عن تضامنهم ودعمهم لعمال وشعب سوريا في مواجهة الحصار وتبعاته الخطيرة على الشعب السوري.

طبيعة مشاركة المنظمة:

- قام بتمثيل المنظمة السيد / محمد شريف – مستشار المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- وقد القى كلمة **سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** حيث تم نقل تحياته وأمنياته الصادقة للمشاركين ودعوتهم للتوصل إلى أفضل النتائج كما وجه التحية لمعالي الوزير / عماد الخميس – رئيس مجلس الوزراء الذي حضر افتتاح الملتقى وختم بكلمته الجلسة الافتتاحية.
- تقديم مداخلة باسم المنظمة حول المحور الأول (عدم شرعية العقوبات والإجراءات الأحادية وانعكاساتها السلبية على عمال وشعب سوريا).
- أتاح وجود وفد منظمة العمل العربية في هذا الملتقى الفرصة لأجراء لقاءات عديدة مع الوفود المشاركة والمنظمات الدولية والإقليمية.

9-المشاركة في اعمال "المنتدى الاقتصادي العربي الياباني "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة والصناعة في اليابان.

مكان وتاريخ التنفيذ:

2019/9/9 بفندق نايل ريتز كالتون بالقاهرة.

طبيعة مشاركة المنظمة:

شاركت المنظمة بوفد برئاسة **معالي السيد / فايز علي المطيري – المدير العام**، وعضوية كل من:

- السيد/ مصطفى عبد الستار -رئيس وحدة الهجرة
- السيدة / رباب طلعت حامد -رئيس وحدة التنمية والتدريب.

المحاور:

- " فرص العمل الحالية والمستقبلية "
- التعاون الحالي (الطاقة / البنية التحتية)
- " التعاون المستقبلي: الشخصيات الكرتونية اليابانية والشركات الناشئة "

ثانياً: مجال التدريب المهني:

1- "دور الحوكمة الرشيدة في تطوير آداء مؤسسات التشغيل والتدريب التقني والمهني "

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 8 – 9 ديسمبر / كانون الأول 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية (إدارة الحماية الاجتماعية، إدارة التنمية البشرية والتشغيل)

الأهداف:

- تعزيز دور مؤسسات التشغيل والتدريب التقني والمهني لتمكينها من توفير فرص عمل لائقة.
- القاء الضوء على ما يستجد من برامج وسياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في مجال الحوكمة الرشيدة وإبراز دورها في خطط التنمية المستدامة.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في افتتاح أعمال هذه الندوة (62) مشاركا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال) بالإضافة إلى ممثلين عن صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات التدريب المهني في 15 دولة عربية وهي (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، سلطنة عمان، السودان، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان،

المغرب، مصر، موريتانيا، اليمن) كما شارك في اعمالها ممثلين عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، فضلا عن وفد منظمة العمل العربية.

المحاور:

- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتداعيات التي ستنجم عن الثورة الصناعية - الدكتور/ محمد عبد الشفيع.
- الاتجاهات المستقبلية في مجال تطوير منظومة التعليم التقني والمهني - الدكتور / مجدي شرارة.

التوصيات:

- ❖ بناء الاستراتيجيات الوطنية القادرة على استيعاب اليات الثورة الرقمية وتطبيقاتها بما يضمن تطوير أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وزيادة معدل الإنتاجية في القطاعات المختلفة وخلق وظائف وفرص العمل الجديدة.
- ❖ العمل بشكل متوازن بين اللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات التي تنتشر بينها البطالة والامية والفقر.
- ❖ دراسة انماط الطلب على الوظائف الجديدة وتأهيل القوى البشرية المتخصصة وخلق البيئة الجاذبة لأصحاب المهارات من اجل توطين اليات الثورة التكنولوجية الرقمية داخل البلدان العربية
- ❖ حث الدول العربية على اعتماد والعمل بما جاء في الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية.
- ❖ تطوير برامج تعليمية وتدريبية تقنية متكاملة وفق معايير عالمية بما يحقق الجودة النوعية لبرامج التدريب التقني والمهني ومخرجاته وتحسين جودة عمليات التدريب التقني والمهني.
- ❖ إيجاد وتطوير إطار خاص بإدارة المخاطر داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التدريب المهني والتقني تعنى بدراسة المخاطر المحتملة التشغيلية والاستثمارية وتحديد منهجية إدارتها.
- ❖ تبادل الخبرات والتجارب العربية في مجال النهوض بالتشغيل والتدريب المهني والتقني لمعالجة البطالة والحد من الفقر.
- ❖ دعم منهجية اقتصاد المعرفة وترويجه وأنماط العمل الجديدة في التشغيل الذاتي وتشغيل الشباب والنساء على وجه الخصوص.

2- المشاركة في الاجتماع التشاوري للمنظمات العربية والإقليمية والدولية بشأن تنفيذ قرار القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية بيروت 2019 بشأن **" الارتقاء بمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية"**

الجهة المعنية بالتنفيذ:

جامعة الدول العربية، (إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي)

مكان وتاريخ التنفيذ:

24-25 سبتمبر/ أيلول 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

طبيعة مشاركة المنظمة:

- السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب.
- السيدة / مستورة عطية الجراري - رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل.
- إن قرار القمة الاقتصادية بشأن الارتقاء بمنظومة التعليم الفني والتقني له علاقة مباشرة بعمل المنظمة وقد تم إيضاح ذلك من قبل السيدة رباب طلعت، خلال الاجتماع واستحسنه المشاركون.
- تمكن وفد المنظمة من عرض دور المنظمة في مجال الاجتماع التشاوري بشكل مميز وفاعل.
- تمثيل المنظمة في لجنة التنسيق العليا لمتابعة التوصيات يؤشر فاعلية المشاركة وإبراز دور المنظمة.
- ستعكف إدارة التنمية البشرية لإعداد رؤية المنظمة وتصورها للإطار العام لخطة التطوير الشاملة بهذا الشأن.

ثالثاً: مجال الهجرة :

1-المشاركة في اعمال مؤتمر " الشركاء الإقليمين المسؤولين عن الهجرة "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة.

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، الموافق 28/ 2019/3.

طبيعة مشاركة المنظمة:

قام بتمثيل المنظمة كلا من:

- السيد / محمد شريف – مستشار المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
- السيد / مصطفى عبد الستار رئيس وحدة الهجرة.

- تم عمل مداخلة لتوضيح رؤية ووجهة نظر منظمة العمل العربية في مجال الهجرة وكيف أنها تعد من الدعائم الأساسية عند وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة البطالة ومدى ارتباطها بمجالات التعليم والتدريب.

فضلا عن عقد لقاء على هامش أعمال المؤتمر بين وفد المنظمة العربية ومسؤولي المنظمة الدولية للهجرة لتفعيل اتفاقية التعاون المشتركة بين المنظمتين للمساهمة في تنفيذ أنشطة مشتركة تخص مجالات الهجرة المختلفة في المنطقة العربية.

2-المشاركة في " أوضاع تدفقات الهجرة المعقدة "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالقاهرة

مكان وتاريخ التنفيذ:

24 سبتمبر/أيلول 2019 بفندق سوفيتل النيل بالقاهرة.

طبيعة مشاركة المنظمة:

- السيد / محمد شريف - مستشار المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

- السيد/ مصطـفى عبد الســتار - رئيــس وحــدة الهجـــرة.

المحاور:

- " نظرة تقريبية لتدفقات الهجرة عبر المتوسط".
- " الرؤية والدروس المستفادة من الجهة المنفذة والمانحة "
- " سلسلة الشراكة المعنية بالهجرة"

رابعا : مجال إدارات العمل والتشغيل :

1-ندوة وطنية لفائدة مصر حول "العمل اللائق في خدمة التنمية المستدامة : أهداف مشتركة لمنظمة العمل الدولية وجمهورية مصر العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

مكـان وتاريخ التنفيـذ:

القاهرة (فندق سونستا)، 5 - 2019/3/7 .

المشاركون والجهات المستفيدة:

وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية.

شـارك في الندوة الوطنية 35 مشاركا يمثلون:

- وزارة القوى العاملة
- مديريات القوى العاملة ومكاتب التشغيل بالمحافظات
- ممثلي اتحاد الصناعات المصرية
- ممثلي المجتمع المدني
- الخبراء
- إدارة التنمية البشرية والتشغيل:

- السيد / محمد شريف - مستشار المدير العام والمشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل:

القى كلمة **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** حيث تم نقل تحياته وأمنياته الصادقة للمشاركين ودعوتهم للتوصل إلى أفضل النتائج كما وجه التحية لمعالي الوزير / محمد محمود سعفان – وزير القوى العاملة المصرية الذي رعى أعمال الندوة وشكر التعاون البناء مع منظمة العمل الدولية في تنفيذ أنشطة مشتركة لصالح أطراف الإنتاج في المنطقة العربية.

- كما تم تضمين الكلمة أوجه التعاون المشتركة بين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية سواء بالنسبة لمكتبها الرئيسي في جنيف أو مكاتبها في بيروت والقاهرة والجزائر سواء ما يتصل بالاتفاقيات أو مذكرات

التفاهم أو ما نفذ من أنشطة، وفعاليات مشتركة في ميدان التشغيل والتدريب والأهداف المشتركة الأخرى.

أهداف النشاط:

الهدف العام:

- يندرج تنظيم هذه الندوة في إطار احتفال جمهورية مصر العربية كسائر الدول الأعضاء بمئوية منظمة العمل الدولية.

الأهداف الرئيسية:

- استعراض جهود منظمة العمل الدولية طوال مائة سنة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق.
- التعريف بالعمل اللائق ومكوناته وبأهداف التنمية المستدامة وبالعلاقة بينها.
- إبراز دور كل من إدارة العمل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في تكريس العمل اللائق.
- الاطلاع على البرنامج الوطني للعمل اللائق بجمهورية مصر العربية من خلال استعراض النتائج والتحديات والآفاق.
- إبراز التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية من أجل تحقيق أهداف مشتركة في المنطقة العربية.
- عرض رؤية منظمة العمل الدولية لمستقبل العمل.

الخبراء وأوراق العمل:

- ✓ منظمة العمل الدولية: مائة سنة في خدمة العمل اللائق والعدالة الاجتماعية (نشأة المنظمة، الاختصاصات، الآليات، أجندة العمل اللائق): الأستاذة وفاء عبد الحميد، مديرة الأنشطة العمالية بمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة .
- ✓ مستقبل العمل: رؤية منظمة العمل الدولية: الأستاذة وفاء عبد القادر، مديرة الأنشطة العمالية بمكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة.
- ✓ العمل اللائق في خدمة أهداف التنمية المستدامة: الأستاذة هويدا بركات، مسؤول تنمية مستدامة بوزارة التخطيط.
- ✓ دور إدارة العمل في تكريس العمل اللائق: السيد محمد كشو، خبير في إدارة العمل والحوار الاجتماعي - عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية.
- ✓ دور الشركاء الاجتماعيين في تكريس العمل اللائق: الدكتورة فاطمة الرزاز عميدة كلية الحقوق – جامعة حلوان المستشار القانوني باتحاد الصناعات المصرية لعلاقات العمل.
- ✓ البرنامج الوطني للعمل اللائق في جمهورية مصر العربية: الإنجازات، التحديات والآفاق: الأستاذ محمد عبد الرحمان، رئيس الإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل.
- ✓ دور الحوار الاجتماعي في تكريس الحقوق الأساسية في العمل وتحقيق العمل اللائق: السيد محمد كشو خبير في إدارة العمل والحوار الاجتماعي - عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية.

أهم التوصيات:

- ❖ إدراج النهوض بالعمل اللائق ضمن الأهداف الرئيسية لسياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ التشريعات والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع.
- ❖ غرس ثقافة الحوار على أوسع نطاق لدى أطراف الإنتاج الثلاثة وباعتماد مختلف الوسائل مثل الإعلام والتوعية والتدريب وإبراز مزايا الحوار والتجارب الناجحة وتكريم المنشآت المتميزة في هذا المجال.
- ❖ توسيع مجال الحوار الاجتماعي قدر الإمكان من حيث الصيغ المعتمدة والقطاعات المشمولة ومن حيث مواضيعه ليشمل مختلف القضايا التي تعني أطراف الإنتاج بما في ذلك شروط وظروف العمل، الحقوق الأساسية في العمل، التشغيل، الحماية الاجتماعية، السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- ❖ نشر المعرفة بمعايير العمل الدولية والعربية المتعلقة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وبمفهوم العمل اللائق، على أوسع نطاق لدى كافة الجهات المعنية وبالأخص الإدارات ذات العلاقة والشركاء الاجتماعيين ومكوّنات المجتمع المدني وعبر مختلف الوسائل وبالخصوص مؤسسات التعليم والتدريب والثقافة والجهاز القضائي ووسائل الإعلام.
- ❖ الرفع من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتكريس تكافؤ الفرص بين الجنسين في الحصول على عمل وضمان المساواة في شروط وظروف العمل.
- ❖ زيادة حملات التوعية لدعم جهود الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاهتمام بدور الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- ❖ الدعم الكامل لوزارة العمل لنشر مفاهيم التنمية المستدامة داخل المنشآت وإعلاء مبدأ التشاركية مع الشركاء الاجتماعيين واتحادي العمال والصناعات وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ التنسيق مع وزارة التخطيط لنشر التوعية بين العاملين في الوزارة ومديرياتها لتعريفهم بخطة التنمية المستدامة.
- ❖ زيادة وعي الطلبة في المناهج الدراسية بأهداف التنمية المستدامة والتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتطبيق هذا الأمر.
- ❖ دعوة المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمّال إلى تكثيف برامج التدريب والتثقيف الموجهة لأعضائها والهادفة إلى التعريف بالحقوق الأساسية في العمل وسبل تكريس العمل اللائق بمختلف مكوناته وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ❖ إنشاء لجنة دائمة خاصة بالبرنامج الوطني للعمل اللائق والنمو الاقتصادي وتكون ثلاثية التكوين وتتولي متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق وتنسيق جهود الأطراف المعنية وتذليل كافة العقبات التي تعترضها.
- ❖ وضع خطة وطنية لتطوير أجهزة ووظائف إدارة العمل وتحديث وسائل ومناهج عملها وتطبيق قواعد الحوكة السديدة في تسييرها ويتم ذلك بعد تحديد المعوقات والاحتياجات المستقبلية على أن تشارك في إعدادها الأطراف المعنية والشركاء الاجتماعيين.

- ❖ حث الحكومات العربية على تفعيل وانعقاد المجالس الاستشارية واللجان الخاصة والعامة والمنصوص عليها بالتشريعات وازالة العقبات التي تحول دون انعقادها.
- ❖ تقديم المزيد من الدعم لإدارات العمل العربية من قبل منظمتي العمل الدولية والعربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس وتعزيز التعاون بين الوزارات وتبادل التجارب الوطنية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويعمل على تكريس العمل اللائق.
- ❖ تعزيز التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية بما من شأنه تحقيق الأهداف المشتركة وفي مقدمتها تكريس العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-ندوة وطنية لفائدة تونس "المهن الخضراء : فرص جديدة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

مكـان وتاريخ التنفيـذ:

تونس (مركز التكوين بعين كتانة)، 17 – 2019/7/19 .

المشاركون والجهات المستفيدة:

وزارة التكوين المهني والتشغيل.

شـارك في الندوة الوطنية 30 مشاركا يمثلون:

وزارة التكوين المهني والتشغيل (الإدارة العامة للمصالح المشتركة، إدارة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية، الإدارة العامة لخدمات التكوين الموجهة للمؤسسات، الإدارة العامة للاستشراف والتخطيط والبرمجة، الإدارة العامة للنهوض بالتكوين المهني والتشغيل) والهياكل الراجعة لها بالنظر (الوكالة التونسية للتشغيل والعمل المستقل، الوكالة التونسية للتكوين المهني، المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين، المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية) وكالة الارشاد والتكوين الفلاحي ووكالة التكوين في مهن السياحة.

أهداف النشاط:

الهدف العام:

التعريف بالمهن الخضراء وإبراز دورها في خلق فرص عمل جديدة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المشاركين من اكتساب الآليات لبلورة استراتيجية أو سياسة وطنية للنهوض بالمهن الخضراء سواء في إطار العمل المؤجر أو العمل للحساب الخاص.

الأهداف الرئيسية:

- ➢ معرفة المهن الخضراء والقطاعات التي ترتكز فيها.
- ➢ معرفة دور المهن الخضراء في خلق فرص العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ➢ تشخيص واقع وآفاق المهن الخضراء في تونس.
- ➢ الاطلاع على دور كل من منظمة العمل الدولية والعربية في دعم التوجه نحو المهن الخضراء.

- الاطلاع على التجارب الدولية والعربية والوطنية الهادفة إلى دعم المهن الخضراء.
- اكتساب الآليات لبلورة استراتيجية وطنية للتشغيل في مجال المهن الخضراء.

الخبراء وأوراق العمل:

المحور الأول - تعريف المهن الخضراء:

- ✓ المهن الخضراء: مفهومها، خصائصها، مكانتها في اقتصاديات الدول" السيدة هالة طلحاوي، خبير إدماج وتوظيف في المهن الخضراء.
- ✓ المهن الخضراء خيار فعّال لخلق فرص العمل اللائق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: السيدة هالة طلحاوي، خبير إدماج وتوظيف في المهن الخضراء.

المحور الثاني - دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التوجّه نحو المهن الخضراء:

- ✓ دور منظمة العمل العربية في دعم التوجّه نحو المهن الخضراء: السيد رابح مقديش، مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.
- ✓ دور منظمة العمل الدولية في النهوض بالمهن الخضراء: السيد عدنان الشتوي منسق وطني لمشروع تنمية المهارات الملائمة لسوق الشغل: تطوير نظام التوجيه المهني ودعم التكوين والاعتراف بالمهارات (مكتب منظمة العمل الدولية بتونس)

المحور الثالث - تجارب ناجحة في مجال المهن الخضراء:

- ✓ تجارب دولية وعربية تقديم السيد الطيب الوافي، منسق وطني لمشروع العمل اللائق للشباب والمرأة (مكتب منظمة العمل الدولية بتونس)
- ✓ تجارب وطنية

المحور الرّابع - واقع وآفاق المهن الخضراء في تونس:

- ✓ المهن الخضراء: الواقع والآفاق: السيدة صلوحة بزقرو، كاهية مدير مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة.
- ✓ دور منظمات أصحاب العمل والمؤسسات الاقتصادية في النّهوض بالمهن الخضراء: السيد سامي السليني، مدير الشؤون الاجتماعية بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.
- ✓ دور التعليم العالي والتكوين المهني في توفير الكفاءات في مجال المهن الخضراء ودور مكاتب التشغيل في دعم التوجيه نحو المهن الخضراء: السيدة صلوحة بزقرو، كاهية مدير مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة.
- ✓ دور مؤسسات تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في المجال الأخضر: السيدة صلوحة بزقرو، كاهية مدير مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة.

المحور الخامس - نحو بلورة استراتيجية وطنية للتشغيل في مجال المهن الخضراء:

- ✓ ورشة عمل ينشّطها خبير من منظمة العمل الدولية حول كيفية بلورة استراتيجية وطنية في مجال المهن الخضراء: السيد/ عدنان الشتوي والسيد/ الطيب الوافي.

أهم التوصيات:

- ❖ نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر ومبادئ التنمية المستدامة والوعي بالدور الهام الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في المحافظة على البيئة وخلق فرص العمل اللائق وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة بما ييسّر الانخراط في هذا النمط الجديد من الاقتصاد.
- ❖ إدراج الاقتصاد الأخضر كمادة للتدريس في منظومة التربية والتكوين بما ينمّي الوعي بأهمية هذا النمط الاقتصادي في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.
- ❖ إدراج الاقتصاد الأخضر في السياسات والخطط التنموية الوطنية باعتبار دوره في النهوض بالتشغيل بصفة خاصة ومساهمته في المحافظة على البيئة وبالتالي ضمان استدامة التنمية بالنسبة للأجيال القادمة.
- ❖ تكثيف الاهتمام بالتدريب والمواكبة بما يوفّر الكوادر المدرّبة ويضمن بالتالي نجاح واستدامة المشاريع ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.
- ❖ إصدار أدلّة إرشادية وحزم تدريبية تتناول عناصر ومحددات الاقتصاد الأخضر والمهن الخضراء.
- ❖ العمل على تحديث وتطوير المنظومة التشريعية والإدارية والإجرائية في اتجاه تحفيز وتشجيع التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر بما من شأنه تجنّب التدهور البيئي، ويساهم في خلق فرص العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والحدّ من الفقر.
- ❖ إدماج خدمات الصحة والسلامة المهنية والبيئة ضمن خطط دعم وتفعيل الاقتصاد الأخضر والعاملين فيه.
- ❖ العمل على إنشاء مرصد وطني لجمع المعلومات والبيانات حول مؤسسات الاقتصاد الأخضر بما يساعد على اعداد السياسات والبرامج الهادفة لتطوير الاقتصاد الأخضر.
- ❖ إعداد خارطة وطنية للتعريف بالجهات وخصوصياتها وبفرص الاستثمار فيها في مجال الاقتصاد الأخضر.
- ❖ إحداث شبّاك موحد بما من شأنه تيسير بعث المؤسسات والمشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر.
- ❖ تخصيص أسبوع وطني للتعريف بالاقتصاد الأخضر والمهن الخضراء وسبل الاستثمار فيها (الأسبوع الأخضر).
- ❖ اعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمهن الخضراء ترتكز بالخصوص على ما يلي:
  - تشخيص واقع وآفاق المهن الخضراء.
  - إعداد نصّ تشريعي يتعلق بالنهوض بالمهن الخضراء.
  - إعداد فهرس للمهن الخضراء.
  - مزيد التعريف بالمهن الخضراء وسبل الاستثمار فيها بما يخلق فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة ويحقق التنمية المستدامة.
  - تنمية الموارد البشرية في مجال المهن الخضراء عبر التعليم والتكوين وإعادة التأهيل وتكوين المكونين ومستشاري مكاتب التشغيل.

- تيسير حصول مؤسسات الاقتصاد الأخضر على التمويل المناسب بشروط تتماشى وطبيعة ودور هذه المؤسسة، وتقديم المزيد من التسهيلات والاعفاءات لهذه المؤسسات والتعريف بها باعتبار دورها في خلق فرص العمل اللائق.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوجيهها نحو أنشطة مستدامة بيئيا وتوفّر فرص العمل اللائق.
- يشارك في اعداد وتنفيذ وتقييم هذه الاستراتيجية الوطنية جميع المتدخلين من هياكل حكومية معنية ومنظمات أصحاب عمل وعمال ومؤسسات المجتمع المدني المعنية.

❖ دعوة منظمة العمل العربية للقيام بدراسة لتشخيص واقع الاقتصاد الأخضر في الوطن العربي واستشراف آفاقه بهدف ارساء استراتيجية عربية للنهوض بهذا القطاع.

❖ دعوة منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية لإتاحة فرص تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال تكثيف الندوات والورشات والملتقيات وتفعيل التوصيات الصادرة عنها، والعمل على إدراج موضوع الاقتصاد الأخضر بجدول أعمال إحدى دورات مؤتمر العمل العربي أو مؤتمر العمل الدولي.

❖ دعوة منظمة العمل العربية إلى القيام بالبحوث والدراسات وتكثيف الندوات والورشات الخاصة بالاقتصاد الأخضر الهادفة إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

❖ دعوة منظمة العمل العربية إلى اصدار أداة قانونية خاصة بالاقتصاد الأخضر تراعي خصوصيات هذا القطاع في الوطن العربي، وتكون مصدر استرشاد للدول العربية في سنّ وتطوير التشريعات ووضع السياسات والبرامج الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الأخضر.

3-اجتماع خبراء حول «تفتيش العمل في الدول العربية: الواقع والآفاق».

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

مكـان وتاريخ التنفيـذ:

تونس، 19 - 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أشغال هذا الاجتماع 15 خبيرا من الخبراء العرب المتخصصين في مجال إدارة العمل وتفتيش العمل على وجه الخصوص وينتمون إلى الجهات التالية:

- الدول العربية: الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، مصر، المغرب.
- منظمة العمل الدولية (مكتب العمل الدولي بجينيف)
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأهداف:

- يهدف هذا الاجتماع بشكل عام إلى الوقوف على واقع تفتيش العمل في الدول العربية والبحث في سبل تطويره وإكسابه المزيد من الجدوى والفاعلية وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف العمل اللائق والتنمية المستدامة.

وتتمثل الأهداف الفرعية إلى:

- إجراء كشف لواقع تفتيش العمل في الدول العربية قصد الوقوف على الصعوبات التي تعترضه وسبل تجاوزها.
- استشراف آفاق تفتيش العمل في المنطقة العربية في ظل المتغيرات التي يشهدها عالم العمل.
- تبادل المعلومات والممارسات الجيدة حول الأساليب والوسائل الحديثة لتفتيش العمل وسبل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- إكساب المزيد من النجاعة والفاعلية على نشاط تفتيش العمل تجاه فئات العمّال التي تحتاج للمزيد من الحماية الاجتماعية وبالأخص: المرأة والعاملين بالقطاع الفلاحي والعاملين في الاقتصاد غير المنظّم والأنماط الجديدة للعمل مثل العمل لوقت جزئي والعمل عن بعد والعمل بالمناولة أو من الباطن.
- بحث سبل تعزيز التعاون بين جهاز تفتيش العمل والأطراف الأخرى ذات العلاقة وبالأخص المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمّال والقضاء.
- المساهمة في النقاش حول الدليل التوجيهي الذي تعتزم منظمة العمل الدولية اعتماده بهدف تعزيز تطبيق المبادئ العامة لتفتيش العمل الواردة بمعايير العمل الدولية.

المحاور:

- واقع تفتيش العمل في الدول العربية: الصعوبات وسبل تجاوزها - السيد محمد كشو، خبير في إدارة العمل والحوار الاجتماعي، استشاري لدى منظمة العمل الدولية، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية / تونس.
- الدور الوقائي لتفتيش العمل - السيد بركاتي أكلي، المدير العام لتفتيش العمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي/ الجزائر.
- الأساليب والوسائل الحديثة لتفتيش العمل - السيد ماهر العوبد، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التفتيش بوزارة الموارد البشرية والتوطين/ الإمارات.
- آليات تطوير التعاون بين جهاز تفتيش العمل والقضاء - القاضي منصف الكشو، رئيس دائرة بمحكمة التعقيب/ تونس.
- تفتيش العمل في الاقتصاد غير المنظّم والأنماط الجديدة للعمل - السيد حمادة أبو نجمة، خبير في قضايا العمل، أمين عام سابق بوزارة العمل / الأردن، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية.
- دور تفتيش العمل في حماية العاملين بالقطاع الفلاحي - السيد أحمد بوهرو، خبير في علاقات العمل ومدير الشغل سابقا بوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية/ المغرب
- دور تفتيش العمل في حماية المرأة العاملة - السيدة رُقية إبراهيم، المدير العام لتفتيش العمل بوزارة القوى العاملة / مصر.

- دور تفتيش العمل في حماية العمالة الوافدة بدور الخليج العربية - الدكتور علي فيصل، باحث قانوني في إدارة الشؤون العمالية بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية.
- تفتيش العمل والإدارة السديدة (الحوكمة الرشيدة) - الدكتور النوري مزيد، أستاذ تعليم عال، عميد سابق لكلية الحقوق بصفاقس، رئيس وحدة البحوث حول القانون الاجتماعي والتحولات الاقتصادية/ تونس.
- دور تفتيش العمل في النهوض بالحوار الاجتماعي - السيد فؤاد بن عبد الله، المدير العام لتفقدية الشغل بوزارة الشؤون الاجتماعية/ تونس.
- آليات تطوير التعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل - السيد سامي السليني، مدير الشؤون الاجتماعية بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية/ تونس.
- آليات تطوير التعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات العمّال - السيد عبد السلام النصيري، أستاذ جامعي في القانون بجامعة المنار بتونس، مستشار لدى الاتحاد العام التونسي للشغل/ تونس.
- كما تضمن البرنامج حلقة نقاشية حول الدليل التوجيهي بشأن المبادئ العامة لتفتيش العمل والمزمع اعتماده من منظمة العمل الدولية - السيد جواكيم بنتدو نوناس، منسق وحدة الإدارة وتفتيش العمل بقسم الحوكمة والهيكل الثلاثي بمكتب العمل الدولي-جينيف.

التوصـيات:

❖ دعم أجهزة تفتيش العمل من خلال توفير الحد الكافي من مفتشي العمل المؤهلين وتطوير معارفهم ومهاراتهم على نحو مستمر وتكثيف الأنشطة التدريبية المتخصصة.

❖ توفير المستلزمات الضرورية ووسائل العمل الحديثة وبالأخص:

- وسائل المواصلات لتنقل المفتشين
- نظام معلومات متطور عن المنشآت الخاضعة للتفتيش
- نماذج تقارير التفتيش ودليل إجراءات التفتيش.
- تزويد المفتشين بحواسيب محمولة أو لوحات الكترونية وبرمجيات متطورة للمعلومات وتحمل الاستمارات ونماذج تقارير التفتيش.

❖ وضع قواعد بيانات تيسّر أعمال التفتيش وربطها مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة مع الاسترشاد بالتجارب الناجحة في هذا المجال.

❖ توظيف التكنولوجيات الحديثة لتطوير أداء تفتيش العمل وتيسير وتسريع تسوية المنازعات العمالية. ونذكر على سبيل المثال: نظام حماية الأجور WPS (في الدول الخليجية)، نظام التفتيش الذكي (الإمارات)، خدمة الشكاوى الالكترونية (الأردن، الإمارات، عمان، قطر، السعودية)، تزويد المفتشين بحواسيب محمولة أو لوحات الكترونية وبرمجيات متطورة للمعلومات وتحمل الاستمارات ونماذج تقارير التفتيش.

❖ اكساب تفتيش العمل مزيد من الجدوى والفعالية وذلك بالخصوص من خلال:

- ضمان انتظام ودورية الزيارات التفتيشية وشمولها كافة المنشآت

- اعطاء الصبغة الردعية الكافية للعقوبات المالية
- متابعة محاضر المخالفات
- تقوية حجية المحاضر لدى القضاء
- احكام تنظيم العلاقة بين المفتشين وادارة التفتيش.

❖ تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لمفتشي العمل ووضع نظام أساسي خاصة بهم بما يضمن لهم الاستقلالية والحماية والحيادية اللازمة لأداء مهامهم على الوجه المطلوب وبعيدا عن كل تأثيرات.

❖ اعداد دليل إجراءات لمفتشي العمل بما يسهل أداء عملهم بنجاعة وفاعلية.

❖ إعداد مدونة تتضمن قواعد سلوك أخلاقية ومهنية وطنية لمفتشي العمل على أن يتمّ تشريكهم عبر ممثليهم في صياغة هذه المدونة.

❖ تدعيم التخصص على المستوى الهيكلي وعلى مستوى مفتشي العمل من أجل ضمان أكثر فاعلية لوظائف تفتيش العمل بالنسبة لبعض المجالات مثل الصحة والسلامة المهنية وحماية الأطفال والنساء والقطاع غير المنظّم وإدارة الحوار الاجتماعي.

❖ توسيع مجال تدخل جهاز تفتيش العمل ليشمل مختلف القطاعات والمنشآت بما في ذلك الاقتصاد غير المنظّم والمناطق الحرة والمنشآت الصغيرة وذلك قصد تعزيز دور هذا الجهاز في ضمان إنفاذ القوانين.

❖ تطوير التشريعات بما يكفل تدعيم جهاز تفتيش العمل وتعزيز وظائفه، بما في ذلك الوظائف الوقائية والإرشادي وتلافي النقائص القانونية في هذا المجال.

❖ تطوير تشريعات العمل وتقنين الأنماط الجديدة للعمل كالعمل عن بعد مع تشريك مفتشي العمل في هذا العمل اعتبارا لمعرفتهم الجيدة بنقائص التشريع وبالصعوبات في تطبيقه بحكم طبيعة عملهم.

❖ التعريف بالتشريعات النافذة وبالتجارب الناجحة في مجال تفتيش العمل في كل بلد على أوسع نطاق باستعمال التكنولوجيات الحديثة مثل مواقع الواب وتعاون أطراف الانتاج الثلاثة بهذا الشأن.

❖ دعم دور تفتيش العمل في مراقبة تطبيق تشريعات العمل وتعزيز وظائفه في مجال التوعية والنصح والإرشاد لأصحاب العمل والعمّال.

❖ تعزيز الدور الوقائي لتفتيش العمل وبصفة خاصة من خلال تنشيط الحوار الاجتماعي لما له من أثر إيجابي على علاقات العمل وتدعيم مناخ الثقة والتعاون بين الأطراف المعنية وكذلك دوره في الوقاية من المنازعات العمالية والمساعدة على تسويتها عند حدوثها.

❖ تطوير التفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية وتوفير الكوادر المتخصصة والمعدّات اللازمة للغرض وبحث إمكانية إحداث جهاز تفتيش متخصص في الصحة والسلامة المهنية في الدول التي لا يوجد بها مثل هذا الجهاز.

❖ تعزيز دور تفتيش العمل في حماية العاملين في نشاطات خصوصية مثل الزراعة والمناجم وفئات العمال التي تحتاج لحماية خاصة مثل المرأة والأطفال وعملة المنازل والعاملين بالاقتصاد غير المنظم والأنماط الجديدة للعمل.

- العمل على ألا تكون الوظائف الإضافية الموكولة لجهاز تفتيش العمل (وبالأخص متابعة المخالفات الخاصة بتشغيل العمالة الأجنبية الوافدة، القيام ببعض الوظائف الإدارية كمراجعة عقود العمل وتصديقها ومراجعة نظم العمل بالمنشآت ولوائح الجزاءات، تركيز هياكل الحوار ومتابعة نشاطها، المساعدة في المفاوضات الجماعية وفي إعداد الاتفاقيات الجماعية، تسوية نزاعات العمل الجماعية وكذلك الفردية) على حساب الوظائف الأساسية المنصوص عليها بمعايير العمل الدولية والعربية.
- إصدار التقارير السنوية حول أنشطة تفتيش العمل في الآجال المطلوبة وفقا للبيانات الواردة بمعايير العمل الدولية والعربية ونشرها على أوسع نطاق بما يسمح بالاطلاع عليها من مختلف الأطراف المعنية.
- إصدار ونشر تقارير دورية حول حالات الانتهاكات لحقوق العمالة الوافدة تتضمن بالخصوص معطيات إحصائية حول هذه الحالات وكذلك الإجراءات التي تمّ اتخاذها لردع المخالفين في هذا المجال بما في ذلك الإحالة على القضاء.
- إعداد دليل للممارسات الجيدة في مجال تفتيش العمل وطرق التعاون بينه وبين الأطراف الاجتماعية، على أن يجمع هذا الدليل أهم التجارب الناجحة في مختلف الدول قصد التعريف بها والاستفادة منها.
- وضع استراتيجية وطنية في مجال تفتيش العمل تضبط بالخصوص الأولويات السنوية في هذا المجال على أن يتمّ إعدادها بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمّال.
- تدعيم حضور المرأة في جهاز تفتيش العمل وضمان المساواة في فرص الترقية المهنية للنساء المفتشات للعمل.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين أجهزة التفتيش المختلفة المعنية بتطبيق التشريعات الاجتماعية.
- تطوير آليات التشاور والتعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمّال.
- تكثيف وتشجيع التعاون بين جهاز تفتيش العمل والهيئات العمومية الأخرى سواء منها الإدارية أو القضائية قصد ضمان التنسيق بينها بما يضمن إنفاذ القوانين بصفة ناجعة.
- تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة (الإدارة السديدة) على إدارات العمل بما في ذلك جهاز تفتيش العمل وعلى المنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال وذلك فيما يخص هيكلتها وتسييرها وفي طريقة تعاملها مع الأطراف المعنية عند ممارستها لمهامها بما يساهم في تدعيم مناخ الثقة بين هذه الأطراف وتحسين أدائها وزيادة نجاعتها والاستجابة لحاجيات المستفيدين من خدماتها على أحسن وجه وتدعيم مناخ الثقة بين هذه الأطراف.
- دعوة الدول العربية إلى التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية ذات الصلة بتفتيش العمل وإلى ملاءمة تشريعاتها مع معايير العمل الدولية والعربية في هذا المجال.
- دعوة منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس إلى تكثيف الأنشطة في مجال تفتيش العمل لفائدة الدول العربية وإتاحة الفرص لتبادل التجارب والممارسات الجيدة في هذا المجال بين إدارات العمل لتعميم الاستفادة منها.

4-المشاركة في الدورة الثامنة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة السادسة لندوة الاستثمارات

مكان و تاريخ التنفيذ:

تونس العاصمة، 1-2019/4/2

الجهة المعنية بالتنفيذ:

جامعة الدول العربية (مركز تونس) بالشراكة مع المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والمكتب الصيني للملاحة بالأقمار الصناعية باستضافة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

طبيعة المشاركة :

بتكليف من المدير العام لمنظمة العمل العربية، تولى مدير المركز تمثيل المنظمة بأشغال هذين النشاطين.

الأهداف والنتائج المنتظرة من النشاطين:

- تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية في مجال الملاحة بالأقمار الصناعية التي تلعب دورا هامّا في تطوير الاقتصاد وتحسين جودة حياة المواطنين.
- تعزيز الوعي لدى المواطنين العرب بصفة عامة والمختصين في مجال الاتصالات السائلية وعلوم الفضاء بصفة خاصة بالنظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية.
- دفع تطور تكنولوجيات الملاحة بالأقمار الصناعية وتطبيقاتها في الدول العربية.
- تنشيط الشراكات بين الشركات الصينية والعربية العاملة في المجال.

5-المشاركة في ندوة ثلاثية تحت شعار " تونس - منظمة العمل الدولية 1956-2019 : تعاون مثمر وآفاق واعدة "

مكان و تاريخ التنفيذ:

تونس العاصمة، (فندق قولدن توليب المشتل) 2019/4/4

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية

طبيعة المشاركة:

بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية، شارك مدير المركز في أشغال هذه الندوة الثلاثية.

المحاور :

- "63 سنة من العمل المشترك بين تونس ومنظمة العمل الدولية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق".
- مشاريع وبرامج التعاون لمنظمة العمل الدولية بتونس.
- وتمّ بهذه المناسبة وعلى هامش الندوة تنظيم معرض وثائقي حول "علاقات التعاون بين تونس ومنظمة العمل الدولية".

6-المشاركة في دورة تكوينية بإشراف الجامعة النقابية لأصحاب العمل التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

مكان وتاريخ التنفيذ :

تونس (الحمامات) 13 /4/ 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

طبيعة المشاركة :

بدعوة من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، شارك مدير المركز بصفة خبير في أشغال هذه الندوة وتولى تقديم مداخلة حول موضوع الإضراب والصد عن العمل من خلال قرارات هياكل الرقابة بمنظمة العمل الدولية.

المحاور:

- تنظيم حق الاضراب والصد عن العمل: بين ضمان الحق وتجنب التعسف.
- نزاعات الشغل الفردية ودور ممثلي المؤجرين.
- نزاعات الشغل الجماعية: لجان المصالحة ودور الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

7-المشاركة في ندوة ثلاثية حول "مناقشة تقرير اللجنة الدولية رفيعة المستوى حول مستقبل العمل"

مكان و تاريخ التنفيذ:

تونس، (فندق البلاص - قمرت) 2019/5/3

الجهة المعنية بالتنفيذ:

وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية.

طبيعة المشاركة:

بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية، يشارك مدير المركز في أشغال هذه الندوة الثلاثية.

أهم المحاور ومواضيع النقاش:

- تقديم تقرير اللجنة الدولية رفيعة المستوى حول مستقبل العمل "العمل من أجل مستقبل أكثر إشراق".
- مناقشة التقرير من طرف ممثلي الأطراف المعنية.
- تقديم ملاحظات وتوصيات مع إحالتها إلى مكتب العمل الدولي.

8-المشاركة في آليات إدراج حماية حقوق العمالة المهاجرة ضمن أولويات مؤسسات الحوار الاجتماعي.

مكان وتاريخ التنفيذ:

تونس، (فندق قولدن توليب المشتل) 16 - 2019/7/17

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل الدولية (مشروع دعم الهجرة العادلة في بلدان المغرب العربي) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية.

طبيعة المشاركة :

بدعوة منظمة العمل الدولية "مشروع دعم الهجرة العادلة في بلدان المغرب العربي" (تونس)، شارك بصفة خبير في هذا النشاط وتولى إلقاء مداخلة حول موضوع **" الاطار المعياري ومقاربة منظمة العمل الدولية في مجال هجرة العمل" .**

المحاور :

- الإطار المعياري المكرّس لحقوق العمال المهاجرين.
- دور وصلاحيات المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.
- الاستراتيجية الوطنية للهجرة : القضايا والتحديات.
- الحوار الاجتماعي وهجرة العمل: تقاطع مقاربات الأطراف الاجتماعية.
- البناء التوافقي لتصور ترتيب الهجرة كأولوية في مؤسسات الحوار الاجتماعي.

9-المشاركة في المنتدى السنوي للتونسيين بالخارج حول موضوع " التونسيون بالخارج : مساهمة فاعلة في بناء تونس الجديدة".

مكان وتاريخ التنفيذ :

تونس، (فندق البالاص - قمرت) 31 /2019/7

الجهة المعنية بالتنفيذ :

ديوان التونسيين بالخارج (وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية).

طبيعة المشاركة:

بدعوة من ديوان التونسيين بالخارج، شارك مدير المركز في أشغال هذا المنتدى.

المحاور :

- اندماج التونسيين بالخارج: أي فرص لاستفادة تونس؟
- مناهج تدريس اللغة العربية للتونسيين بالخارج : التقييم والتطوير .

10-المشاركة في الاجتماع الإقليمي الإفريقي الرابع عشر تحت شعار " نحو أكثر عدالة اجتماعية: رسم مستقبل العمل بإفريقيا"

مكان وتاريخ التنفيذ :

أبيدجان، الكوت ديفوار، 3-6 ديسمبر/ كانون الأول 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

منظمة العمل الدولية

المشاركون والجهات المستفيدة:

- شاركت في أشغال هذا الاجتماع 49 دولة عضو من جملة 54 دولة عضو تمّت دعوتها، ولقد بلغ عدد المندوبين من الأطراف الثلاث 189 موزعين كالآتي: 94 مندوب حكومي، 48 مندوب أصحاب عمل و47 مندوب عمّال و162 مستشار فني موزعين كالآتي: 81 حكومات، 30 أصحاب عمل، 51 عمّال، وهو ما يجعل مجموع المندوبين والمستشارين الفنيين 351 مقابل 400 في الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثالث عشر.
- حضور 16 ممثل عن منظمات دولية وإقليمية رسمية من بينها المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.
- حضور دولة واحدة غير افريقية عضو بالمنظمة بصفة ملاحظ وهي فرنسا.
- حضور 7 منظمات دولية غير حكومية.

المشاركة العربية:

أ – عدد الدول المشاركة:

شاركت في هذا الاجتماع 8 دول عربية (مصر، توس، الجزائر، المغرب، جيبوتي، موريتانيا، السودان، ليبيا) ويلاحظ أنّ بعض الوفود لم يكن تمثيلها الثلاثي كاملا سواء لعدم وجود مندوبين عن أصحاب العمل وعن العمّال (موريتانيا، السودان) أو لعدم وجود أحدهما (مصر، الجزائر) أو لعدم حضورها بتاتا (الصومال).

ب – مستوى الحضور:

شارك وزراء مكلفون بالعمل (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، جيبوتي، موريتانيا) وكذلك مندوبون حكوميون ومستشارون فنيون في أشغال هذا الاجتماع.

المحاور وموضوعات النقاش:

تداول عدد من الوزراء ومندوبو أصحاب العمل والعمّال وممثلو عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية على أخذ الكلمات في إطار مناقشة تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية **بعنوان " المضي قدما بالعدالة الاجتماعية " رسم مستقبل العمل في إفريقيا ".**

ولقد تضمن التقرير **3 فصول تتعلق بـ :**

الفصل الأول: بلورة برنامج عمل لائق إفريقي (2020-2030)

الفصل الثاني: استعراض التقدّم المسجّل في تحقيق العمل اللائق في القارة الإفريقية

الفصل الثالث: تنفيذ إعلان أديس ابابا لسنة 2015

النقاشات الموضوعاتية:

- **النقاش الموضوعاتي الأول حول " معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والمساواة بين الرجال والنساء في تنفيذ أجندا العمل اللائق ومتابعة أهداف التنمية المستدامة "**
- **النقاش الموضوعاتي الثاني حول " جعل العمل اللائق حقيقة للشباب الافريقي".**

- **النقاش الموضوعاتي الثالث حول "الكفاءات، التكنولوجيات والإنتاجية هي مفاتيح لتحسين مستقبل العمل في إفريقيا"**
- **النقاش الموضوعاتي الرابع حول "تحويل الاقتصاد الريفي غير المنظّم في إفريقيا لإرساء العمل اللائق"**
- **مناقشة ثلاثية حول " النهوض وتطبيق اعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية حول المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية في إفريقيا"**

✓ **إصدار إعلان أبيدجان لسنة 2019**

اختتمت أشغال هذا الاجتماع الإقليمي الإفريقي الرابع عشر بإصدار إعلان أبيدجان تحت شعار **" المضي قدما بالعدالة الاجتماعية رسم مستقبل العمل في إفريقيا.**

❖ ويتضمن **الإعلان جزئين: الأول** يتعلق بالأولويات في إطار **"بلورة معالم برنامج إفريقي للعمل اللائق"** والثاني يخصّ إجراءات تنفيذ هذه الأولويات جاءت تحت عنوان **"حان وقت العمل".**

هذا وتمّت الإشارة بالإعلان إلى **المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس** إلى جانب المركزين الآخرين لإدارة العمل بإفريقيا (المركز الإقليمي الإفريقي لإدارة العمل والمركز الإفريقي الإقليمي لإدارة العمل) باعتبار الدور الذي تقوم به هذه المراكز الثلاث في دعم تنفيذ المجالات ذات الأولوية في البرنامج الإفريقي للعمل اللائق في إفريقيا.

❖ **أما الجزء الثاني** من الإعلان، فقد تعرّض إلى الإجراءات التي ستتضمنها خطة تنفيذ الأولويات.

هذا **وتجدر الإشارة** إلى أنّه تمّ ذكر **المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس** بالشريط الوثائقي حول **" منظمة العمل الدولية وإفريقيا "** والذي تمّ عرضه خلال الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع كأحد الآليات التي تعمل من خلال برامجها التدريبية على دعم إدارات العمل في تنفيذ برنامج العمل اللائق بمختلف مكوناته.

خامسا : مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل:

1-المشاركة في الاحتفال في اليوم العالمي ضد عمالة الأطفال

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجزائر، 12 يناير / كانون الاول 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

طبيعة المشاركة:

دعوة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل للمشاركة في اليوم العالمي ضد عمالة الأطفال بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

2-المشاركة في فعاليات اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

الجزائر يوم 28 أبريل 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

طبيعة المشاركة:

دعوة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل للمشاركة في فعاليات اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

سادسا : مجال تنمية الموارد البشرية:

1- ورشة عمل حول المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ:

القاهرة، فبراير 2019 ولمدة 3 أيام.

أهداف النشاط:

- الوصول إلى آليات عربية موحدة لتطوير سياسات التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل وتشغيل الشباب.
- تفعيل دور مؤسسات التخطيط العربية لمواكبة التغيرات المعاصرة في مجال تطوير المناهج والبرامج التعليمية المهنية والتقنية وفقاً لمتطلبات الإنتاج والتنمية.
- تبادل التجارب بين الأقطار العربية المشاركة ووضع آلية للتعاون.
- تسليط الضوء على مشكلات تعليم وتدريب تشغيل الشباب والمرأة والفئات الخاصة.

المشاركون والجهات المستفيدة:

30 مشارك من مسئولي تخطيط التعليم والمهني والتقني في الأقطار العربية ومدراء التدريب وعدد من المنظمات العربية والدولية المختصة وأطراف الإنتاج العربية .

2- ورشة عمل قطرية حول الشباب والتنمية في دولة ليبيا.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ:

طرابلس، مارس 2019، ولمدة 3 أيام.

أهداف النشاط:

- إلقاء الضوء على بعض قضايا الشباب الليبي من حيث (التعليم والتدريب / التسرب / التشغيل والبطالة / الإعداد والتوجيه المهني).

- وضع آليات لمعالجة مشكلات هذه الشريحة الفاعلة في المجتمع .
- دراسة آثار البطالة على الشباب .
- التوصل إلى آليات محددة لإطلاق طاقات وإمكانات الشباب من أجل الخلق والإبداع والتطور الاقتصادي والإجتماعي.

المشاركون والجهات المستفيدة:

30 مشارك من خبراء / منظمات ومؤسسات ليبية .

المؤسسات والجهات المهتمة بقضايا الشباب في دولة ليبيا .

3-دورة تدريبية في مجال التوجيه والإرشاد المهني.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ:

طرابلس اغسطس 2019 ولمدة أسبوع.

أهداف النشاط:

- تحديد مفهوم وأبعاد التوجيه والإرشاد المهني ومستوياته.
- تمييز أدوار المعنيين في التوجيه والإرشاد المهني.
- التعرف على تقنيات العمل الإرشادي.
- تحديد مفهوم المراهقة ومشكلاتها وحاجاتها.
- تعريف مفهوم صعوبات التعلم.

أسلوب التنفيذ:

- محاضرات نظرية وتطبيق عملي من قبل خبراء مختارين ومختصين.
- مشاركو وتبادل أدوار في التطبيق العملي في مجموعات بين المشاركين والخبراء.

المشاركون والجهات المستفيدة:

20 مشارك من المسئولين عن برامج التوجيه والمعلمين في بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية من المدربين التقنيين والمرشدين المهنيين .

مؤسسات التعليم والتدريب في دولة ليبيا .

4-المشاركة في الدورة حول "دور القيادة في إدارة الأزمات".

الجهات المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بالإشتراك مع وزارة العمل والتأهيل طرابلس – دولة ليبيا .

تاريخ ومكان التنفيذ:

طـرابلس،ليبيا، 4 - 8 أغسطس 2019

أهداف النشاط:

- تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات المتعلقة بمفهومي الإدارة والقيادة ودورهما في إدارة الأزمات
- كيفية إدارة الأزمة للخروج بأقل الخسائر ودون تأثير جوهري على العمل المؤسسي وأركانه وأساسياته
- كيفية إدارة الأزمة للإستفادة منها وإستثمارها وتحويلها من نقمة إلى نعمة.
- كيف يحافظ من يدير الأزمة على وحدة الصف في ظل ظروف الأزمة.
- التخطيط وإدارة الأزمات.

المحاور:

- مفهوم القيادة والإدارة والفرق بينهما.
- مهارات القيادة الإدارية للمديرالمتميز.
- نظريات ونماذج في تفسير القيادة.
- مفهوم بناء الفريق، مراحل عملية بناء الفريق، أسلوب الفريق الناجح .
- مفهوم الأزمة، أسباب نشوء الأزمات، دورة حياة الأزمة .
- ردود أفعال الناس مع الأزمات .
- أنماط القادة في إدارة الأزمات .
- الأنماط القيادية الخمس للمديرين في الأزمات .

أسلوب التنفيذ:

- حلقات نقاش، العصف الذهني، إستبيانات، حالات عملية، فيديو.

المشاركون:

مدراء فروع وزارة العمل طرابلس ومدراء الادارات ورؤساء لجان الازمة ببلديات طرابلس الكبرى.

5-المشاركة في أعمال الورشة حول" آليات إعتماد المدربين".

الجهات المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .

تاريخ ومكان التنفيذ:

طـرابلس - ليبيا، سبتمبر 2019" مرحل للتنسيق مع دولة المقر ".

أهداف النشاط:

- التعرف بآليات ومعايير اعتماد المدربين .
- تمكين المشاركين من مهارات القيام بإجراءات اعتماد المدربين .
- المساهمة في نشر مهرات اعتماد المدربين .

أسلوب التنفيذ:

- محاضرات متخصصة لعدد من الخبراء العرب .
- مراجع ومطبوعات ووسائط داعمة .
- نقاش بحوار علمي هادف .
- عرض نماذج تطبيقية لإعتماد المدربين .

المشاركون والجهات المستفيدة:

- الهيئة الوطنية للتعليم التقني ووزارات العمل والتأهيل ووزارة التعليم، مؤسسات التدريب بالقطاع العام والخاص.
- اطراف الإنتاج .
- المدربين غير المعتمدين.

ثالثاً

محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تتعاون منظمة العمل العربية مع الهيئات العربية والأجنبية والدولية التي تعمل في ميدان العمل، حيث ان المبرر الأساسي لقيام منظمة العمل العربية كان بهدف التعاون وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل والعمال، فتشارك المنظمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، خاصة في الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، وترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني.

حيث تشارك المنظمة سنويا في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، وتقدم فيها العديد من أوراق العمل والدراسات التي تعكس وجهة نظر المنظمة تجاه قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية، فمع تنامى نشاط المنظمة فقد أصبحت تحتل مكانتها على الساحة العربية كبيت خبرة في المسائل العمالية وتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات العربية في هذا المجال.

ويعتبر محور التعاون الفني لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية الأعضاء من اهم المؤشرات الإيجابية الضرورية لتحقيق أحد أهداف المنظمة نحو الشركاء الاجتماعيين (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وخاصة الأكثر احتياجا وهي الدول ال 7 (فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن، لبنان) التي صدر بشأنها أكثر من قرار من المؤتمر يدعو إلى منحها الأولوية في تلبية احتياجاتها وفقاً للإمكانيات المتاحة ويحقق التعاون والتكامل العربيين في مجال العمل والعمال.

وبسبب تراجع الموازنات الاعتيادية خلال السنوات الماضية والذي أدى إلى عدم الاستجابة للعديد من احتياجات هذه الدول بالرغم من تعاظم احتياجاتها بشكل جدي، فإن الامر يتطلب مراجعة هذا الوضع حيث أن المتغيرات والمستجدات في عالم العمل تتطلب مزيدا من الدعم الفني لتلبية الاحتياجات المتزايدة بحكم أوضاعها الاقتصادية الوطنية الصعبة.

أولاً : مجال العلاقات العربية والدولية:

1- دورة تثقيفية قطرية لفائدة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - جمهورية مصر العربية، 20 – 21 فبراير 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

المشاركون والجهات المستفيدة:

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

الهدف:

- دورة تثقيفية لفائدة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

المحاور:

- التشغيل والبطالة في البلدان العربية
- معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية
- الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل
- المرأة في معايير العمل العربية

2-تقرير حول آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري المحتل وبقية الأراضي المحتلة في جنوب لبنان.

مكان وتاريخ التنفيذ:

مايو 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بالتعاون والتنسيق مع مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية في جنيف.

أهداف النشاط:

- متابعة كشف السياسة العنصرية للحكومة الإسرائيلية وتحديها لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.
- كشف عدم احترام الحكومة الإسرائيلية لقراري مؤتمر العمل الدولي الصادرين عامي 1976 و 1980 بشأن الموضوع.
- كشف الآثار المدمرة الناجمة عن سياسة الاستيطان الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

المشاركون والجهات المستفيدة:

أطراف الإنتاج الثلاثة

تم توزيع التقرير على كافة أطراف الإنتاج الثلاثة خلال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية جنيف، مايو 2019 كذلك على كافة المشاركين خلال الملتقى التضامني لفلسطين والأراضي العربية المحتلة على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة (108) .

أهم التوصيات:

1. دعوة المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى وضع آلية لإنقاذ سوق العمل الفلسطينية المتدهور، في ظل غياب عملية السلام وتكثيف بناء المستوطنات، مما يؤدي إلى تقويض الوظائف، وفرص العمل اللائق، وذلك عن طريق التدخل المباشر لدى السلطات الإسرائيلية لوضع آليات جديدة وفعالة فيما يتعلق بما يلي:

- محاربة ظاهرة السمسرة في استخراج التصاريح، وذلك بالتعاون مع الجانب الفلسطيني تماشيا مع بنود بروتوكول باريس.
- حرية حركة العبور للعمال الفلسطينيين عبر الحواجز الإسرائيلية بما يضمن حماية كرامة العامل في أثناء عملية العبور، وزيادة نقاط العبور نسبة لازدياد عدد العمال الفلسطينيين العابرين.
- تطبيق معايير وشروط الصحة والسلامة المهنية وتحسين ظروف عمل العمال الفلسطينيين في أماكن العمل الإسرائيلية وفقا لمعايير العمل اللائقة.

2. التأكيد أن الاستمرار في توسيع المستوطنات يؤدي حتما إلى إلغاء فرص العمل للفلسطينيين.
3. مطالبة المدير العام لمكتب العمل الدولي بإرسال بعثة متخصصة إلى إسرائيل للكشف عن حجم المستحقات المالية المتراكمة لدى إسرائيل لمصلحة العمال الفلسطينيين وفقا للقوانين النافذة منذ عام 1970، وإلزام سلطات الاحتلال بتحويل هذه المستحقات إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي الفلسطينية وفقا لما نص عليه بروتوكول باريس الاقتصادي.
4. ضرورة دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل الذي يعاني نقصاً كبيراً في الموارد المالية والتمويل، ويطلب من المدير العام لمكتب العمل الدولي تخصيص الأموال اللازمة للمؤسسة من ميزانية المنظمة، وعقد مؤتمر المانحين، والمتابعة مع الدول والهيئات التي وعدت بمساعدات مالية للمؤسسة، حيث إن هذه المؤسسة تسد ثغرة مهمة في مجال الحماية والتعويضات والمستحقات الأخرى وتوفر فرص تحسين التماسك الاجتماعي.
5. الطلب من منظمة العمل الدولية ببذل الجهود المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لدعم برامج صندوق التشغيل الفلسطيني لتمكينه من إيجاد فرص عمل لائقة جديدة للشباب الفلسطيني للحد من البطالة.

ثانياً: مجال التعاون الفني:

1- مؤتمر العمل الدولي الدورة (108)

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف، مايو - يونيو 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، بالتعاون والتنسيق مع مكتب البعثة الدائمة لمنظمة العمل العربية في جنيف.

أهداف النشاط:

- التنسيق بين الوفود العربية في كافة المواقف المطروحة ضمن جدول أعمال المؤتمر.

المحاور:

- القسم الأول: اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية خلال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي 2019.
- القسم الثاني: استنتاجات الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي.

- تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام مع ملحق لتقرير المدير العام حول أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

جدول أعمال المؤتمر:

البنود الدائمة:

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدير العام في الجمعية العامة
2- اللجنة المالية (البرنامج والموازنة)
3- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات
4- اللجنة التنظيمية
5- لجنة اعتماد العضوية

بنود وضعت بواسطة مجلس الإدارة:

1- اللجنة الخاصة بالعنف والتحرش ضد النساء والرجال في عالم العمل.
2- اللجنة الجامعة لتحضير الإعلان الختامي لمئوية المنظمة، وترأسها سفير الجمهورية اللبنانية بجنيف السيد/ سليم بدورة.

تنظيم منتديات ذات صلة بعالم العمل:

في أثناء عقد المؤتمر، نظمت المنظمة عددا من المنتديات شارك فيها السيد جاي رايدر المدير العام، مع نخبة من أساتذة الجامعات والاقتصاديين والسياسيين وأصحاب الأعمال والعمال والشباب.. ناقشت تلك المنتديات المواضيع التالية:

- معا نحو مستقبل مشرق خال من عمل الأطفال.
- الحرية النقابية وتأكيد حق المفاوضة الجماعية كأساس للعمل اللائق.
- الوظائف وفرص العمل من أجل مستقبل مشرق.
- التكنولوجيا طريق يؤدي للعمل اللائق.
- التعددية من أجل مستقبل عمل متوازن.

تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية:

احتوى تقرير المدير العام الذي نوقش في الجمعية العامة للمؤتمر على القسمين التاليين:

1- تقرير اللجنة الجامعة حول مستقبل العمل.
2- تقرير عن أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

اللجنة المالية:

اعتمد المؤتمر القرار المقدم من اللجنة المالية والخاص بالبرامج والميزانية للمنظمة للفترة من 21 – 2020 والتي قدرت بنحو 790.640.000 دولار.. وكما هي العادة فإن أعضاء اللجنة المالية هم فقط من الحكومات.

القسم الأول:

يتضمن هذا القسم استعراضا لمواضيع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، وكذلك الموضوعات المطروحة على اللجان المنبثقة عن المجموعة العربية، وما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات تعبر عن الموقف المشترك للمجموعة العربية، ومن أهم الموضوعات التي ناقشتها المجموعة ما يلي:

لجنة الصياغة العربية:

لقد كون الاجتماع التنسيقي الأول لجنة صياغة ثلاثية اجتمعت فيما بعد بمكتب منظمة العمل العربية بجنيف لمناقشة مشروع الملاحظات التي قامت بتحضيرها منظمة العمل العربية حول ملحق تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بشأن أوضاع العمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وقد وضعت لجنة الصياغة تلك الملاحظات في شكلها النهائي وتم تسليمها لسعادة السيد / جاي رايدر- المدير العام لمنظمة العمل الدولية باللغتين العربية والإنجليزية.

لجنة التنسيق العربية:

وهي لجنة ثلاثية مكلفة بمتابعة سير أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف العربية تجاه مختلف المواضيع المطروحة باللجان الفنية للمؤتمر وقامت منظمة العمل العربية بتنظيم اجتماع هذه اللجنة **برئاسة سعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** حيث أفتتح الاجتماع مرحبا بأعضاء اللجنة ومؤكداً على أهمية القيام بواجبات اللجنة وتنسيق المواقف العربية في مختلف اللجان والتعرف على توجهات كل لجنة وتحليل الموضوعات المعروضة عليها.

الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى:

في إطار تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي في الدورة 46 لعام 2019 بخصوص فلسطين، وبدعوة من منظمة العمل العربية، تم تنظيم الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة بقصر الأمم في جنيف على هامش أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي.

وقد تميز الملتقى بحضور مكثف وتشريف معالي رئيس وزراء فلسطين الدكتور محمد أشتية وعدد كبير من معالي الوزراء وسعادة السفراء وأعضاء الوفود ممثلي أطراف الانتاج الثلاثة على المستويين العربي والدولي بالإضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية المشاركين في مؤتمر العمل الدولي لعام 2019.

حيث عقدت منظمة العمل العربية، بالتعاون والتنسيق مع البعثة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف، مساء الخميس الموافق 13 يونيو / 2019، بمقر الأمم المتحدة الملتقى السنوي التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وقد شهد هذا الملتقى حضور عدد كبير بلغ نحو 400 مشارك من الوزراء ورؤساء المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال وممثلي الوفود العربية وممثلي البلدان الإفريقية والآسيوية والأوروبية.

كما شرف الملتقى بحضور سعادة الدكتور / محمد أشتية رئيس وزراء دولة فلسطين، وسعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد / جاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وسعادة

السفير/ حسن كليب - رئيس فريق الحكومات، والسيد / متونزي مدوابا - رئيس فريق أصحاب الأعمال، والسيد / كورتاباك - رئيس فريق العمل.

وقد افتتح المطيري الملتقى بكلمة دقيقة أعرب فيها عن أهمية هذا اللقاء لدعم شعوبنا الشقيقة في مواجهة قوى البغي والاحتلال ولمؤازرة الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وتقديم الدعم الكامل لأطراف الإنتاج في دولة فلسطين حتى يتمكنوا من محاربة قوى البغي والعدوان والاستعمار.

كما شدد المطيري على التطورات الخطيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية لتهويد القدس وتقويض تواصلها الجغرافي في ظل انتهاكات بعض الدول لمكانتها القانونية والدينية.

كما جدد المطيري طلبه من مدير عام منظمة العمل الدولية تنظيم مؤتمر للمانحين لدعم صندوق التشغيل في فلسطين بالتعاون والتنسيق مع منظمة العمل العربية.

مؤكدا لسعادة رئيس وزراء فلسطين أن منظمة العمل العربية تضع كل إمكاناتها في خدمة عمال وشعب فلسطين.

ثم ألقي سعادة الدكتور محمد أشتية - رئيس وزراء فلسطين، كلمة أعرب فيها عن شكره البالغ لمدير عام منظمة العمل العربية على الدعم المستمر الذي توليه المنظمة لمصلحة القضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالبرامج التي تقدم في هذا الإطار،

كما أعرب سيادته أن من يعتقد أن فلسطين تبحث عن حل اقتصادي فهو مخطئ، لأن الأمر يتعلق بإنهاء الاحتلال، وأن القدس على الرغم مما تعيشه من محاولات تهويد، فإنها ستبقى عنوان العروبة ومفتوحة امام كل الأديان، داعيا إلى تقييم الدعم للمدينة المقدسة لتعزيز صمود أهلها.

كما أكد سعادته أن القضية الفلسطينية تعيش تحديات كبيرة، على رأسها ما يسمى بصفقة العصر "القرن"، ومحاولات تسويقها، وابتزاز الفلسطيني ليقبل بها، لكن موقفنا واضح بأننا لن نقبل بما يلبي الحد الأدنى من حقوقنا.

كما أشار أشتية إلى أن التحدي الثاني الذي تواجهه القضية هو المصالحة الفلسطينية، وهو ما تعمل عليه الحكومة حاليا والاستعداد للتوجه إلى الانتخابات والاحتكام للشعب.

أما عن التحدي الثالث والأخير فهو الوضع المالي الصعب الذي تعيشه فلسطين.

كما شهد الملتقى كلمات كل من السيد/ جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية، ورؤساء الفرق الثلاثة المشاركة في المؤتمر عبرت في مجملها عن الاستعداد الكامل لدعم القضية الفلسطينية، وإدانة الاحتلال الإسرائيلي، وفضح الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية الأخرى.

2- تقرير عن الدورة 336 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

1- جرت العادة أن يعقد مجلس الإدارة مباشرة بعد مؤتمر العمل الدولي في جلسة لمدة يوم واحد، وهي عبارة عن جلسة إجرائية يتم فيها انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبيه لولاية مدتها عام، كما تبحث فيها كذلك الموضوعات المهمة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي، التي تستدعي اهتماما فوريا.

بعد اعتماد جدول الأعمال انتخب المجلس هيئة مجلس الإدارة على النحو التالي:

رئيس مجلس الإدارة:

السيد/ لوتوجو سفير مملكة ليسوتو بجنيف

نائب رئيس مجلس الإدارة عن أصحاب الأعمال:

السيد/ ماتونزي مدوابا (جنوب إفريقيا)

نائبة رئيس مجلس الإدارة عن العمال:

السيدة/ كاثلين باسكير (هولندا)

2- بعد إضافة بعض التعديلات اعتمد المجلس وقائع الدورة السابقة رقم 235 التي عقدت في شهر مارس 2019.

3- الموضوعات العاجلة الناجمة عن الدورة 108 لمؤتمر العمل الدولي:

- أكد أعضاء المجلس أهمية أن تتضمن الميزانية المقبلة المبالغ الكافية لتنفيذ قرارات المؤتمر (2019).
- كذلك انتقد أعضاء المجلس عمل موظفي وعمال المنظمة في أثناء عقد المؤتمر لساعات متواصلة ومتأخرة من الليل.
- أبدى أعضاء المجلس ارتياحهم لاعتماد المؤتمر قراراً بشأن إعلان المئوية تضمن الدعوة لإنجاز عملية التصديق على صك تعديل دستور المنظمة 1986 في أقرب فرصة، بغية أن تستكمل فعليا ديمقراطية سير عمل وتشكيل هيئات إدارة منظمة العمل الدولية على نحو ديمقراطي وقد أبدى المدير العام تقديره لتلك الملاحظات ووعد بمناقشتها بالتفصيل في الجلسة المقبلة لمجلس الإدارة في نوفمبر المقبل.

4- تقرير لجنة الحريات النقابية، استمع المجلس لرئيس لجنة الحريات النقابية بروفيسور كالولا، الذي أعطى ملخصا لعمل لجنته، وقد نظرت اللجنة 160 حالة، توصلت في عشرين حالة منها إلى حلول ونتائج مقبولة. وقد لوحظ أن 80% من الحالات كانت في أمريكا اللاتينية مما دعا ممثلى تلك الدول إلى المطالبة بإعادة النظر في كيفية الطريقة والأسس التي تقبل فيها اللجنة الحالات الخاصة بالدول الأعضاء، وقد أخذ المجلس علما بالتقرير، ووافق على التوصيات الواردة فيه.

5- وافق مجلس الإدارة على برنامج الهيئات والاجتماعات للفترة المقبلة والتي تضمنت التالي:

- الدورة 337 لمجلس الإدارة، جنيف 24 أكتوبر – 7 نوفمبر 2019 .
- لجنة الخبراء لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، جنيف 20 نوفمبر – 7 ديسمبر 2019 .
- الملتقى الدولي عن العمل اللائق في عالم الرياضة، جنيف 3 – 5 ديسمبر 2019 .
- المؤتمر الإقليمي الرابع عشر لإفريقيا – أبيدجان 3 – 6 ديسمبر 2019 .
- اجتماع عن العمل اللائق في سلاسل التوريد الدولية، جنيف النصف الثاني من فبراير 2020، وهو أحد الاجتماعات القطاعية وقد قرر مجلس الإدارة أن يكون اجتماعا فنيا (مهنيا).
- الدورة 338 لمجلس الإدارة، جنيف من 12 إلى 26 مارس 2020.
- الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف 25 مايو – 5 يونيو.
- الدورة 339 لمجلس الإدارة، جنيف 6 يونيو 2020 .

- الدورة 340 لمجلس الإدارة، جنيف 29 - أكتوبر 12 نوفمبر 2020 .

3 - اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك" "19-20 يونيو / حزيران 2019، بيروت - الجمهورية اللبنانية"

مكان وتاريخ التنفيذ:

بيروت - الجمهورية اللبنانية، 19-20 يونيو/ حزيران 2019.

عقدت بمقر إتحاد الغرف العربية ببيروت - الجمهورية اللبنانية، الدورة العادية (48) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك يومي 19 - 20 يونيو حزيران 2019 برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وبمشاركة كافة منظمات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

ثانياً :- تم دراسة الوثائق المقدمة في ضوء جدول أعمال اللجنة، ومن خلال المناقشات والآراء والمقترحات التي ابديت حول مجالات التعاون والآليات المقترحة للتنسيق بين مؤسسات العمل العربي المشترك، والدور المطلوب من مؤسسات العمل العربي المشترك للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية تم التوصل إلى عدد من القرارات والتوصيات من ابرزها ما يلي:-

1- التأكيد على الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب التنسيق مع الجهات المعنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتمهيد مشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الاعمال والمستثمرين العرب على الدول العربية لإبداء مرئياتها بشأنها.
2- الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك تنفيذ أولويات الدول العربية طبقاً لما جاء في الإطار العربي الاسترشادي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وذلك عن طريق خطة عمل مشترك لمؤسسات العمل العربي يتم دمجها ضمن الإطار العربي.
3- دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك عقد ورشة عمل لمناقشة ملامح خطة عمل مشتركة لمؤسسات العمل العربي المشترك حول التنمية المستدامة 2030 على هامش أعمال الدورة (104) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
4- التحضير لعقد جلسة نقاشية حول فعاليات النسخة الثالثة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة (28 – 31 أكتوبر / تشرين أول 2019).
5- الطلب من الأمانة العامة للجامعة النظر في تشكيل نقاط اتصال محورية لتفعيل التعاون بين مؤسسات العمل العربي المشترك في مجال البحوث التنموية.
6- اختيار الموضوعات الثلاثة التالية كقضايا تنموية محورية للعمل عليها خلال الاثني عشر شهراً القادمة وهي **(ريادة الاعمال – الاقتصاد الرقمي – التنمية المستدامة).**
7- الطلب من الأمانة العامة للجامعة ومؤسسات العمل العربي المشترك البدء في أعمال اللجان القطاعية للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والأمم المتحدة ووكالاتها

المتخصصة في موعد أقصاه بداية شهر سبتمبر 2019، تحضيراً للاجتماع الخامس عشر للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة المقرر عقده خلال النصف الأول من عام 2020.

8- الإشادة بما حققه المؤتمر الإعلامي الثاني للترويج لإنجازات وأنشطة وبرامج مؤسسات العمل العربي المشترك الذي عقد بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 24 – 26 مارس / آذار 2019 ، من نجاح إعلامي كبير ساهم في التعريف بأنشطة وبرامج مؤسسات العمل العربي المشترك.

9- الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية **(إدارة المنظمات والاتحادات العربية)** الاستمرار في الحملة التي تقودها لمحاربة ظاهرة استخدام اسم وشعار جامعة الدول العربية بالمخالفة، وإبلاغ الدول الأعضاء بقوائم الجهات والكيانات المخالفة والطلب من أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك دعم هذه الحملة.

10- الترحيب بانضمام (اتحاد الجامعات العربية – الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية) إلى عضوية لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بصفة مراقب.

11- دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك، كل بحسب الاختصاص لموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بما تقوم به من دور لتنفيذ التوصيات الصادرة عن منتديات (منتدى القطاع الخاص العربي – منتدى الشباب العربي – منتدى المجتمع المدني) التي عقدت في إطار الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ..الجمهورية اللبنانية، يناير/كانون ثاني 2019.

12- إنشاء مجموعة تواصل على تطبيقات التواصل الاجتماعي لتسهيل التواصل بين مسؤولي الإعلام والعلاقات العامة بمؤسسات العمل العربي المشترك ومسؤولي الإعلام بالأمانة العامة للجامعة بحيث تتولى تبادل ونشر الاخبار والترويج للأنشطة في المنصات العربية والدولية.

ثالثاً :- وحول موضوع تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، فقد قدمت الأستاذة / ندى العجيزي – مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي خلفية عن جهود الجامعة العربية في تحقيق التنمية المستدامة ودور مؤسسات العمل العربي المشترك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وسبل تحقيق التعاون والتنسيق فيما بينها من خلال وضع خطة عمل مشتركة للمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

رابعاً : - شهدت الدورة الاتفاق على منح جائزة سنوية في مجال التميز التنموي لإحدى الشخصيات العربية تقدم باسم لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، وذلك في إطار تشجيع المبادرات والجهود الخلاقة التي تساهم في تعزيز آليات العمل التنموي العربي المشترك.

4 - الدورة العادية (104) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للفترة 1 - 2019/9/5.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شاركت منظمة العمل العربية في أعمال الدورة العادية (104) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بمشاركة جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة ومنظمات العمل العربي المشترك.

جدول الأعمال:

بنود جدول أعمال اللجنة الاجتماعية

البند الأول: تقرير الأمين العام:

1. متابعة تنفيذ قرارات الدولة 103 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس 103و 104 – الجوانب الاجتماعية.

البند الثاني:

- الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) (مارس/ آذار2020) – الجوانب الاجتماعية.

البند الثالث:

- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20).

البند الرابع:

- النظام الأساسي للمجلس العربي للسكان والتنمية.

البند الخامس:

- افتتاح البرلمان العربي للطفل في إمارة الشارقة.

البند السادس:

- مشروع لحماية المرأة في القطاع غير المنظم "بائعات الشاي والأطعمة".

البند السابع:

- مبادرة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل في ظل الحماية الاجتماعية.

البند الثامن:

- التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

البند التاسع: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:

1. قرارات الدورة (51) لمجلس وزراء الصحة العرب (القاهرة: 28-2019/2/29).
2. قرارات الدورة (42) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (القاهرة: 2019/4/23).
3. قرارات الدورة (52) لمجلس وزراء الصحة العرب (جنيف: 19-2019/5/20).

البند العاشر: ما يستجد من أعمال:

1. مشروع الاستراتيجية العربية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بالمنطقة الريفية.
2. إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي.
3. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الشمول والمساواة.
4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامن ورفاة كبار السن.
5. إقامة معرض سنوي على مستوى الدول العربية للمشاريع الاقتصادية الأسرية للتعريف بقصص نجاح مساهمات الأسر وتثمين مساهمتها في تحسين أوضاعها الاجتماعية.

بنود جدول أعمال اللجنة الاقتصادية

البند الأول: تقرير الأمين العام:

1. متابعة تنفيذ قرارات الدورة (103) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
2. نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (103) و (104) – الجوانب الاقتصادية.

البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31) (مارس / آذار 2020) – الجوانب الاقتصادية.

البند الثالث:

- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية: 2016/1/20).

البند الرابع:

- متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة (مالابو – غينيا الاستوائية: 2016/11/23) والإعداد للقمة في دورتها الخامسة – الجوانب الاقتصادية.

البند الخامس:

- متابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (الرياض: 10-2015/11/11) – الجوانب الاقتصادية.

البند السادس:

- محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

البند السابع:

الاستثمار في الدول العربية.

البند الثامن: الموضوعات الاقتصادية الدورية:

دعم الاقتصاد الفلسطيني.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019.

الخطاب العربي الموحد الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2019.

تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2018.

البند التاسع: موضوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعة:

1. تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037).
2. تقرير متابعة سير العمل في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005-2025) وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030.
3. تقرير متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي – المرحلة الثانية (2017-2021).
4. مشروع رصد ومتابعة الأمن في المنطقة العربية.
5. دعم وتطوير قطاع الزيتون في الدول العربية.

البند العاشر: تقارير وقرارات المجلس الوزارية واللجان:

أولاً: المجالس الوزارية:

تقرير وقرارات الدورة العادية (11) للمجلس الوزاري العربي للمياه (الأمانة العامة: 2019/6/27).

ثانياً: اللجان:

تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع للجنة الفنية للملكية الفكرية (الأمانة العامة: 13-2019/2/14).

تقرير وقرارات الدورة العادية (48) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام (بيروت: 19-2019/6/20).

تقرير وتوصيات الدورة (28) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة: 7-2019/7/11).

البند الحادى عشر: ما يستجد من أعمال.

5 – المشاركة في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الدورة (152) على المستوى الوزاري.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

جامعة الدول العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 10/ سبتمبر/ أيلول 2019

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إجتماع مجلس الجامعة الدورة (152) على المستوى الوزاري، وذلك بالقاهرة، خلال يوم 10 / سبتمبر / 2019 برئاسة جمهورية العراق وبحضور **معالي أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية.

المشاركون:

- معالي السادة وزراء الخارجية العرب والسادة رؤساء وفود الدول الأعضاء، ومدراء وممثلي المنظمات العربية المتخصصة.
- السيد / بيير كرينبول المفوض العام لوكالة الأونروا.

- شاركت منظمة العمل العربية بوفد برئاسة **سعادة السيد / فايز علي المطيري** المدير العام للمنظمة والمستشار/عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

جدول الأعمال:

- القضية الفلسطينية، والصراع العربي - الاسرائيلي، حيث يتضمن هذا البند متابعة التطورات السياسية للقضية، وتفعيل مبادرة السلام العربية، والانتهاكات الاسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، ومتابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الاسرى، اللاجئون، الاونروا، التنمية).
- بحث سُبُل دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب، وتقرير وتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة 102.
- تقرير عن اعمال المكتب الرئيسي والمكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل بين دورتي مجلس الجامعة (151-152).
- الامن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الاراضي العربية المحتلة، والجولان العربي السوري المحتل.
- التضامن مع الجمهورية اللبنانية، وتطورات الاوضاع في سوريا، وتطورات الاوضاع في ليبيا، وتطورات الاوضاع في اليمن، واحتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وبموسى، التابعة لدولة الامارات في الخليج العربي.
- بحث اتخاذ موقف عربي موحد ازاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية.
- دعم السلام والتنمية في جمهورية السودان، ودعم جمهورية الصومال الفيدرالية، ودعم جمهورية القمر المتحدة، والحل السلمي للنزاع الحدودي الجيبوتي الإريتري.
- التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وامن الملاحة وامدادات الطاقة في منطقة الخليج العربي.
- مخاطر التسلح الاسرائيلي على الامن القومي العربي والسلام الدولي: انشاء المنطقة الخالية من أسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط.
- تقرير الامين العام للجامعة العربية، عن نشاط الامانة العامة واجراءات تنفيذ قرارات المجلس بين الدورتين (151-152).
- التقرير نصف السنوي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات حول متابعة تنفيذ قرارات قمة تونس2019، وتحديد موعد انعقاد الدورة العادية 153 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.
- استعراض بند حول العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية ويتضمن هذا البند العلاقات العربية الافريقية
- الترشيحات لمناصب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات ومؤسسات دولية اخرى.

- دعم النازحين داخليا في الدول العربية والنازحين العراقيين بشكل خاص.
- الإرهاب الدولي وسبل مكافحته وصيانة الامن القومي العربي، وتطوير المنظومة العربية لمكافحة الإرهاب.
- نتائج اعمال اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها، وبعثات ومكاتب جامعة الدول العربية في الخارج، وتقرير وتوصيات اللجنة الدائمة للشئون القانونية في اجتماعها الذي عقد خلال الفترة من 26 إلى 28 اغسطس.
- تقرير وتوصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان في دورتها العادية 46 التي عقدت خلال الفترة من 30 يوليو الى 1 اغسطس الماضي ووضع لجنة حقوق الانسان العربية (لجنة الميثاق).
- الشؤون الإدارية والمالية ويتضمن تقرير وتوصيات اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية في دورتها العادية 96 وتعيين رئيس اللجنة الدائمة للشئون الإدارية والمالية

6-المشاركة في أعمال الحدث التشاوري لتقييم نتائج أعمال منظمة الأغذية والزراعة (COA 2019)

مكان وتاريخ التنفيذ:

2019/9/29، جمهورية مصر العربية - القاهرة

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بجمهورية مصر العربية

الأهداف:

يهدف إلى تقييم نتائج أعمال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للفترة من 2017 – 2019، حيث تسعى منظمة الفاو إلى تقييم مساهمتها المحسوسة في تغيير البيئة التمكينية للدول الأعضاء، واللازمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (حالة جمهورية مصر العربية).

الجهات المشاركة:

- ممثلي الجهات والإدارات المختصة بوزارة الزراعة المصرية
- الهيئة العامة لضمان جودة الغذاء المصرية
- عدد من الاكاديميين وخبراء الزراعة والبحث العلمي المعنين بالأغذية والزراعة في مصر
- ممثلي عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تتخذ من القاهرة مقراً لها.
- منظمة العمل العربية.

طبيعة مشاركة المنظمة:

قدمت ورقة عمل في إطار عام لأهم نتائج أعمال المنظمة خلال الفترة المراد تقييمها، والغرض من الاستقصاء ووصف لعملية التقييم وكيفية ممارستها عبر الأنترنت الذي سوف يكون الوسيلة لإرسال واستقبال التقييم من خلاله، عبر المواقع الالكترونية للجهات المشاركة.

7-المشاركة في أعمال اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ

مكان وتاريخ التنفيذ:

جنيف، 30 أكتوبر - 1 نوفمبر 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جدول الاعمال:

بالإضافة إلى البنود الإجرائية فقد تضمن جدول الأعمال البندين الأساسيين الآتيين :-

1- التنفيذ العلمي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن اسهامها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس تلك المؤشرات.

2- استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ في القطاعين العام والخاص**.**

بنـاء على ذلك اعـدت منظـمة (الاونكتاد) وثيقة معلومات أساسية لتيسير المداولات بعنوان:

"استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ في القطاعين العام والخاص"

التوصيات والنتائج منها:

- ان فريق الحكومي يثني على منظمة (الاونكتاد)على ما قامت به من عمل حول الإبلاغ عن اهداف التنمية المستدامة، وبصورة خاصة لنشرها الارشادات الخاصة بالمؤشرات الرئيسية لتبليغ المؤسسات عن مساهماتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- طلب فريق الحكومي من منظمة (الاونكتاد) القيام بدراسة تجريبية أخرى حول تطبيق الارشادات على المؤشرات الأساسية وذلك عند تبليغ المؤسسات عن مساهماتها، الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم مما يؤدي إلى توسيع استعمال ونشر موضوع الارشاد والتوجية .
- الترحيب بعمل منظمة (الاونكتاد) الخاص بمساعدة الحكومات في قياس مساهمات القطاع الخاص بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك عن طريق أنشطة مشروع حسابات التنمية الخاصة لا سيما بأمريكا اللاتينية وأفريقيا.
- رحـب فـريق الخبـراء الحكـومي بإعادة التصنيف لمؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم (1 – 6 – 12) الخاص بعدد الشركات التي تصدر تقارير عن الاستدامة.

طبيعة مشاركة المنظمة:

تلبية للدعوة التي وجهتها منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد شـارك السـيد / عبد العزيز فرج – مكتب بعثة منظمة العمل العربية - بجنيف ممثلاً لمنظمة العمل العربية في ذلك الاجتماع في دورته السـادسـة والثلاثين.

8-المشاركة في أعمال لجنة التنسيق الإحصائي بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة والدورة "40" للجنة الفنية الدائمة للإحصاء

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 22 - 23 - 24 / نوفمبر / 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الجهات المشاركة:

شارك فى الإجتماع الأول ممثلوا كل من :-

- منظمة العمل العربية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "إدارة الإحصاء".

شارك فى الإجتماع الثاني ممثلي الأجهزة الإحصائية فى البلدان التالية :

- المملكة الأردنية الهاشمية .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- المملكة العربية السعودية .
- جمهورية السودان .
- جمهورية الصومال .
- دولة فلسطين .
- دولة الكويت .
- جمهورية مصر العربية .
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

طبيعة مشاركة المنظمة:

تنفيذاً لتوجيهات **معالي المدير العام** فقد مثل المنظمة فى فعاليات هذه الإجتماعات كل من:

المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

السيد / أحمد شوقى رئيس قسم التوثيق والمعلومات.

تم أستعراض خلفية عن مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية ودور منظمة العمل العربية فى إعداد مشروع الدليل العربي الموحد لإحصاءات سوق العمل والذى حصل على تأييد كبير وإشادة بدور منظمة العمل العربية .

أهم التوصيات:

- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) إلى تعميم مشروع الدليل العربي الموحد لإحصاءات سوق العمل والصادر عن منظمة العمل العربية على الأجهزة الإحصائية العربية لإبداء ملاحظاتها ومن ثم موافاة الإدارة بها حتى يتم اعتماد الدليل بشكل نهائي .

9-المشاركة في اجتماع وحدة الدراسات والمسوحات الميدانية الإجتماعية لدراسة " مؤشرات التنمية المستدامة "

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة ، 10 - 11/ ديسمبر / 2019

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " قطاع الشؤون الإجتماعية "

الأهداف:

- تطوير وتحديث أدوات ومنهجية العمل بالوحدة ومواءمتها مع مؤشرات خطة التنمية المستدامة 2030

الجهات المشاركة:

شارك فى الإجتماع ممثلي الأجهزة الإحصائية فى البلدان التالية:

- الجمهورية اليمنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان جيبوتي، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، ليبيا، الجمهورية التونسية، دولة الإمارات.

كما شارك ممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان " المكتب الإقليمي للدول العربية " بالإضافة إلى الوزير مفوض / نادية شتيوي مدير "إدارة الإحصاء" بجامعة الدول العربية ومجموعة من الخبراء والمتخصصين فى مجال عمل المسوحات والأستبيانات وجمع البيانات.

طبيعة مشاركة المنظمة:

تنفيذاً لتوجيهات **معالي السيد المدير العام** فقد مثل المنظمة فى فعاليات هذه الإجتماعات:

المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

الأهداف:

- دراسة ومناقشة المسودة الأولى التى أعدتها وحدة المسوحات والمتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة والأسئلة المقترح إضافتها حسب كل هدف.

المحاور:

- تضمن الإجتماع على مدار يومين أستعراض عمل الخبراء معدي دليل المؤشرات وتم النقاش حول كافة الأستبيانات المقترحة لقياس المؤشرات وتم تجميع كافة الملاحظات وتم الإتفاق على أرسالها إلى كافة المشاركين للمراجعة وإبداء أى ملاحظات حتي تعتمد فى شكلها النهائى تمهيداً لعرضها على وزراء الشؤون الإجتماعية لأخذ الموافقة على أرسال النسخة النهائية إلى كافة البلدان العربية لإعتماد هذه الأستبيانات فى عمل مسوحات حول هذه المؤشرات فى الدول العربية لتسهيل عملية قياس المؤشرات فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 فى الاطار الإجتماعي .
- من الملاحظ أن هناك إحدى هذه الأستبيانات تتعلق بعمل منظمة العمل العربية حول الهدف الثامن حول مؤشر " معدل البطالة، حسب الجنس والسن والأشخاص ذوي الإعاقة "

أهم التوصيات :

- تكليف منظمة العمل العربية باعداد تصور حول كيفية حساب المؤشر المتعلق بالهدف الثامن من أهداف خطة التنمية المستدامة والمتعلق بحساب مؤشر " معدل البطالة ، حسب الجنس والسن والأشخاص ذوى الإعاقة "

رابعاً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الخاصة بالعمل في إرساء العدالة الاجتماعية، كما يتم عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات؛ وتعمل المنظمة على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية المستدامة.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً ورقمياً ويتم طرحها للمهتمين والباحثين ولكافة الجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، ذلك بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والإحصاءات والدراسات والأبحاث الخاصة بسوق العمل من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، فضلا عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة ومده بأنشطة المنظمة ونتائجها وكافة المعلومات التي تفيد المهتمين والمتخصصين.

أولاً : مجال الإعلام والنشر:

1 "المؤتمر الإعلامي الثاني للترويج لإنجازات وأنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك" تونس – مارس 2019

الجهات المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالتعاون مع بعض مؤسسات العمل العربي المشترك - منظمة العمل العربية (إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات).

مكان وتاريخ التنفيذ:

24-26 مارس 2019 - تونس

المشاركون:

- مؤسسات العمل العربي المشترك
- وسائل الإعلام العربية المرئية والمسموعة والمقروءة
- مجموعة من الخبراء والأكاديميين والشخصيات الإعلامية البارزة

أهداف النشاط :

- تسليط الضوء على إنجازات المؤسسات العربية العاملة في نطاق جامعة الدول العربية وإبراز دورها في وسائل الإعلام العربية المختلفة والمساهمة في زيادة الوعي العربي بأهمية العمل العربي المشترك ودوره وأهمية تقديم الدعم اللازم له.

- توثيق التواصل والتنسيق والتكامل بين كافة مؤسسات العمل العربي كأذرع فنية لجامعة الدول العربية
- تقديم التجارب الناجحة والمتميزة من المشاريع والأنشطة التي تقدمها المنظمات العربية المتخصصة في المنطقة العربية.

أسلوب التنفيذ:

- عُقدت عدة اجتماعات فنية بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الإعداد للمؤتمر وذلك بين إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالجامعة وبعض مؤسسات العمل العربي المشترك وبمشاركة إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات بمكتب العمل العربي.
- قام مكتب العمل العربي - من خلال قسم الإعلام بالإعداد للمعرض المصاحب للمؤتمر من خلال طباعة وتجهيز أحدث الدراسات والتقارير والاستراتيجيات الصادرة عن المنظمة ومن ثم عرضها وتوزيعها في المعرض.
- شاركت إدارة الإعلام والثوثيق والمعلومات كمقرر في جلسة العمل الخاصة بـ "الإعلام الحديث والاقتصاد الرقمي .. الفرص والتحديات"
- شاركت إدارة التنمية البشرية والتشغيل بورقة عمل بعنوان : " دور منظمة العمل العربية في مجال التنمية البشرية والتشغيل" في جلسة العمل "تميز التعليم واحتياجات سوق العمل في الدول العربية.

المحاور وموضوعات النقاش:

- التعليم واحتياجات سوق العمل في المنطقة العربية
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
- الإعلام الحديث والاقتصاد الرقمي .. الفرص والتحديات
- الاستقرار الأمني والتنمية الشاملة في المنطقة العربية
- دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
- الزراعة الذكية والاستثمار في المنطقة العربية.

أهم التوصيات:

- التصدي للهجمات الإعلامية الممنهجة التي توجه ضد المنطقة العربية في إطار التدخلات الخارجية والعمل على أن يكون الخبر العربي له وجود على الساحة الإعلامية العالمية.
- إيجاد آليات فاعلة لمواجهة الفكر المتطرف ومحاربة الإرهاب في المنطقة العربية من منطلق أنه لا تنمية بدون استقرار.
- توظيف الإعلام الرقمي لبث معلومات وأخبار تخدم التجارة البينية بين الدول العربية.
- المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في المنطقة العربية.
- التأكيد على أهمية توظيف التكنولوجيا في الزراعة لتوفير الأمن الغذائي والأمن العربي في المنطقة.

عدد المستفيدين : 300

2 - إصدار العدد (115) من مجلة العمل العربية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة / ابريل 2019

الجهات المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- الباحثون والمهتمون بالقضايا العمالية والتنموية .
- الإعلاميون العرب

أهداف النشاط:

- تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا سوق العمل

عدد المستفيدين :

تم توزيع المجلة على 130 جهة

3-أنشطة إعلامية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - مشروع مستمر طوال العام 2019 .

أهداف النشاط:

- عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة: الندوات والمؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء والاجتماعات الدستورية في وسائل الإعلام العربية: المقروءة والمسموعة والمرئية
- موافاة السادة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالدراسات والتقارير والإحصاءات فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات والأحداث الجارية في المنطقة العربية ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي
- وسائل الإعلام العربية

- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل

عدد المستفيدين:

433 جهة من وسائل الإعلام العربية

4-المشاركة في "حملة الـ 16 يومًا لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات"

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة - مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 8 ديسمبر 2019

الجهات المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة المرأة والأسرة والطفولة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الأهداف :

- التأكيد على التصدي لظاهرة العنف ضد النساء والفتيات.
- التمهيد لوضع استراتيجية إقليمية ووطنية شاملة تترجم الرغبة الحقيقية للعالم في التحسين من وضع المرأة وضمان حقوقها.

الجهات المشاركة:

- المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون المرأة
- منظمة العمل العربية

<u>ثانياً :مجال التوثيق والمعلومات :</u>

1 - دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة **-** مشروع مستمر طوال العام 2019 .

أهداف النشاط:

- بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل .
- زيادة التواصل بين أطراف الإنتاج .
- تفعيل التعاون والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية .

أسلوب التنفيذ:

- بناء البوابة الإلكترونية للشبكة .
- إقامة مركز معلومات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة .
- المنظمات والمؤسسات المعنية بمعلومات أسواق العمل والأجهزة المعنية بإحصاءات العمل .

2- دعم التوثيق والمعلومات

الجهات المعنية بالتنفيذ :

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- المعهد العربي للثقافة العمالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر طوال العام 2019 .

الجهات المستفيدة :

أطراف الإنتاج الثلاث – المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية – المهتمون والباحثون في مجال عمل المنظمة.

أهداف النشاط :

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشطة والدراسات فور تنفيذها.
- تطوير وتحديث شبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.
- متابعة كفاءة وأداء أجهزة الحاسوب داخل مكتب العمل العربي.
- مواكبة التطور في نظم المعلومات.

3- دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات / قسم التوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر طوال العام 2019.

الجهات المستفيدة:

أطراف الإنتاج الثلاثة والمهتمون بمجالات عمل المنظمة والدارسون والمترددون على مكتبة المنظمة

أهداف النشاط :

- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات سواء الورقية أو الإلكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة ومجالات اهتمام الباحثين والدارسين.

4- دعم وتطوير مكتبة المركز (مشروع مستمر).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ:

طرابلس / عمان / القاهرة / بيروت /طوال العام.

أهداف النشاط:

- توفير المادة العلمية لأنشطة البحوث والدراسات .
- الاطلاع على التجارب المعاصرة في مجالات تخصص المركز بمختلف اللغات.
- إعداد ببلوغرافيا يتم نشرها دورياً على مختلف الجهات المتعاونة مع المركز.

أسلوب التنفيذ:

التعاون مع دور النشر والمكتبات العربية والعالمية عن طريق شراء الكتب والاشتراك في الدوريات داخل وخارج دولة المقر.

المشاركون والجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج بدولة المقر (ليبيا) / موظفو المركز / طلاب الدراسات العليا والباحثون .
- دور نشر ومكتبات عربية وعالمية.

5- توثيق التدريب (مشروع مستمر).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.

تاريخ ومكان التنفيذ :

مشروع مستمر.

أهداف النشاط :

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني .
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية .
- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة .
- تطوير موقع المركز على الانترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.
- ربط مركز المعلومات بالمراكز العربية والدولية المماثلة .

أسلوب التنفيذ :

- تطوير عمل مركز المعلومات والتوثيق وتزويده بإحتياجاته المختلفة من الأجهزة الحديثة .
- تحديث موقع المركز على الإنترنت بصفة دورية .
- إنشاء موقع تعليمي تفاعلي على الإنترنت .

المشاركون والجهات المستفيدة:

- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها .
- كافة الأقطار العربية .
- خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات .

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

1 - طباعة إصدارات مكتب العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات بالتعاون مع كافة إدارات مكتب العمل العربي

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر طوال العام 2019 .

أهداف النشاط:

توثيق أهم التقارير والأبحاث والدراسات التي تصدر عن المؤتمرات والندوات ومد مكتبة مكتب العمل العربي بها وتمكين أطراف الإنتاج الثلاثة والباحثين وكافة المهتمين من الاستفادة من نتائج تلك الأنشطة.

أسلوب التنفيذ:

اختيار أهم الوثائق والتقارير وإعدادها للنشر والإشراف على طباعتها في إحدى المطابع وتوزيعها على الجهات المعنية لتوسيع دائرة الاستفادة منها.

تم طباعة ما يلي:

- 11 دراسة حول التنمية البشرية
- كتاب نتائج وتوصيات أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2019.
- كتيب خطة أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2020.
- الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني.
- مضبطة الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019.
- كتاب الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- كتيب الاتفاقية العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة (إعادة طبع).

2 - تعريب وترجمة

- ترجمة تقرير حول "المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في الجولان السوري والجنوب اللبناني" المقدم للدورة 108 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف - يونيو/حزيران 2019) - ترجمته إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والاسبانية.
- ترجمة تقريرالمدير العام "علاقات العمل ومتطلبات التنمية المستدامة" الذي قدم في الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في القاهرة في ابريل 2019 إلى اللغة الإنجليزية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

الأهداف:

- تلبية احتياجات الدول العربية الأعضاء في المنظمة في مجال التعريب والترجمة.
- تعريف المجتمع الدولي بأهم قضايا أسواق العمل العربية وخاصة قضية عمال وشعب فلسطين وفضح ما يرتكب من انتهاكات من قبل إسرائيل ضدهم، وذلك من خلال ترجمة بعض التقارير المعنية بذلك إلى اللغات الأجنبية وتقديمها في المحافل الدولية وعلى رأسها مؤتمر العمل الدولي.
- طرح اهتمامات المنظمة على الباحثين غير الناطقين باللغة العربية وذلك من خلال ترجمة التقرير السنوي الذي يقدمه المدير العام في مؤتمر العمل العربي كل عام ويتناول بالطرح والتحليل موضوعًا يهم أطراف العمل الثلاثة في المنطقة العربية.

3 - ترجمة:

- **الفصل (30) من موسوعة الصحة والسلامة المهنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية.**

وفي اطار التمويل الذاتي تم ترجمة المنشورين التاليين:

- **دليل الخمس خطوات لأصحاب العمل والعمال وممثليهم بشأن إجراء تقييم الخطر في مكان العمل.**
- **حقيبة تدريبية بشأن تقييم الخطر وإدارته في مكان العمل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.**

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال عام 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

- دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- تلبية احتياجات الدول العربية في مجالات الصحة والسلامة المهنية.

واقع التنفيذ:

ترجمة وطباعة وتنضيد وإصدار 3 منشورات صادرة عن مكتب العمل الدولي، ورفعها على موقع المعهد الالكتروني بعد الحصول على موافقة المكتب المختص في منظمة العمل الدولية.

4 - دراسة حول : " تطوير نظام التأمينات الاجتماعية إلى الضمان الاجتماعي الشامل ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية – الخرطوم.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان - الخرطوم، سبتمبر / أيلول 2019.

الجهات المستفيدة:

- هيئات ومؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال بالدول العربية.
- المكتبة التأمينية العربية.

أهداف النشاط:

- تقييم الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية من حيث الأهداف والآليات على ضوء التشريعات العربية المطبقة.
- الوقوف على دور الاستراتيجية في تقارب وتماثل مستويات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.
- تطوير وتحديث أهداف وآليات الاستراتيجية العربية في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية.

المحاور:

- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية.
- التشريعات العربية في مجال التأمينات والضمان الاجتماعي.

5- الإصدارات والترجمة والطباعة والنشر للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

تاريخ ومكان التنفيذ:

مشروع مستمر طوال العام 2019 .

أهداف النشاط:

- تأليف إصدار وطباعة الكتب في مختلف تخصصات المركز ونشرها.
- ترجمة الكتب المنهجية في مجال التدريب إلى اللغة العربية.
- توفير مادة توثيقية في التدريب باللغة العربية.

- توفير مراجع عربية متخصصة في مجالات التنمية البشرية والتدريب والتشغيل والمشروعات الصغرى
- دعم مركز التوثيق والمعلومات بمطبوعات وإصدارات المركز من خلال موقع المركز على الإنترنت وإتاحة المعلومات والإصدارات والمطبوعات والمواد المترجمة للأقطار العربية.

أسلوب التنفيذ:

- التعاون مع خبراء مختصين في مجالات التأليف والترجمة لتنفيذ العمل .
- متابعة ورصد الكتب والمراجع والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية والخبراء بمختلف اللغات وتجميعها.

المشاركون والجهات المستفيدة:

- خبراء ومختصين في التأليف والترجمة ودور طباعة ونشر.
- أطراف الإنتاج وطلاب الدراسات العليا والباحثون.
- مؤسسات تنمية الموارد البشرية.

خامساً

محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة السابعة عشر.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 19- 20 فبراير/ شباط 2019

المشاركون والجهات المستفيدة:

21 مشاركا من (الأردن – البحرين – الامارات – تونس – الجزائر – السعودية – سوريا – سلطنة عمان – الكويت – ليبيا – مصر – المغرب – اليمن)

- خمس عضوات من كل طرف من اطراف الانتاج الثلاثة بالإضافة إلى خمس عضوات من اختيار المدير العام.

المحاور:

- **البند الاول :**تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية للعامين 2018 – 2020.
- **البند الثاني :**الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- **البند الثالث :**حماية المرأة العاملة في القطاع غير المنظم.
- **البند الرابع :**خطة عمل اللجنة للعامين 2019 – 2020.
- **البند الخامس :**ما يستجد من أعمال.

أهم التوصيات:

- ❖ الموافقة على مشروع الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 مع الاخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات التي ابدتها عضوات اللجنة، ورفعها لمجلس ادارة منظمة العمل العربية مع التوصية باعتمادها .
- ❖ ضرورة وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة العاملة في القطاع غير المنظم تتناسب مع ظروف كل دولة وإمكانياتها الاقتصادية والسياسية.
- ❖ السعي نحو مد مظلة الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير المنظم، اما عن طريق التوسع في نظم المساعدات الاجتماعية، او تطوير تشريعات التأمين الاجتماعي تدريجياً لتستوعب تغطية أكبر للمخاطر الاجتماعية، والأشخاص المنتفعين بها.

❖ سن التشريعات الكفيلة بالتغلب على المعوقات التي تحول دون التحول نحو القطاع المنظم ، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الضرائب على المنشأة او إعطاء المنشأة فترات اعفاء، لتشجيع صاحبات الاعمال على الدخول الى السوق الرسمي بشكل تدريجي.

❖ تفعيل دور الإعلام ووسائل الاتصال الحديث في الترويج لثقافة المساواة ومكافحة التمييز وتغيير الصورة النمطية للمرأة والتوعية بدورها الهام في عملية التنمية.

❖ رفع وعي المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها وقدراتها من خلال برامج تدريبية لبناء القدرات الذاتية وتنمية مهارات القيادة، لتشجيعها على المشاركة في صنع القرار .

❖ عقد منتدى عربي حول التمكين الاقتصادي للمرأة العربية خلال عام 2019 مصحوباً بمعرض لرائدات الاعمال في الوطن العربي.

2-هيئة الرقابة المالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 9 - 21 فبراير/ شباط 2019.

استناداً للقرار رقم (1640) الصادر عن مؤتمر العمل العربي الدورة (45) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال شهر إبريل / نيسان 2018، والمتضمن تشكيل هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2018 إلى 2020) من ممثلى الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- فريق الحكومات :
  - جمهورية السودان — عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق — عضوا أصيلا
  - دولـــة ليبيـا — عضوا أصيلا
  - جمهورية مصر العربية — عضوا أصيلا
  - الجمهورية اليمنية — عضوا أصيلا
  - المملكة الأردنية الهاشمية — عضوا إحتياطيا
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية — عضوا إحتياطيا
- فريق أصحاب الأعمال :
  - العين / زياد الحمصي — المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلا
- فريق العمال :
  - السيد / بسيم جاسم الذوادي — مملكة البحرين / عضوا أصيلا

وبناء على دعوة **ســعادة الســيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصــر العربية خلال شــهر فبراير/ شــباط 2019 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحســابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31، لكل من:

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.

2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.

3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.

4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.

5- المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية التالية أسماءهم :

1- السيد / / مهند يحي رجب غش (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)

2- السيدة / شفاء ناجي محمد حسن (حكومات / جمهورية العراق)

3- السيد / على أمين على عبدالصمد (حكومات / جمهورية مصر العربية)

4- العين / زياد الحمصي (أصحاب اعمال / المملكة الأردنية الهاشمية)

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع :

1- السـيد / هشـام أدم مهدي – (هاتفياً مع السـيدة / مدير إدارة الشـؤون المالية والإدارية في المنظمة صباح يوم إنعقاد الاجتماع) (حكومات / جمهورية السودان).

2- السيد المستشار/ غازي عبد الرب (حكومات / الجمهورية اليمنية).

3- ممثل دولة ليبيا (حكومات / دولة ليبيا) لم يتم تسمية مندوب بالاصل.

4- الســيد / بســيم جاســم الذوادي - تم توجيه الدعوة لحضــور الاجتماع ولم نتلقي أي اجابه ولم يتم الحضور.

وعملاً بـأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية فقد عقدت اجتماعها يوم الســبت الموافق 2019/2/9 فى مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه وتم انتخاب الهيئة كالأتى :

- السيد / مهند يحي رجب غش رئيسا للهيئة
- السيدة / شفاء ناجي محمد حسن نائبا لرئيس الهيئة ومقرراً

اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية :

- إجراءات تنفيذ توصــيات هيئة الرقابة المالية الســابقة وقرارات وتوصــيات لجنة المنظمات للتنســيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الإقتصــادى والإجتماعى لســنة 2017 التي نوقشــت في الدورة رقم (102) لسنة 2018 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق الســجلات والقيود المحاســبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.

- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3-اجتماع لجنة الحريات النقابية الدورة (38)

تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة دورتها الثامنة والثلاثين يوم الجمعة الموافق 1 مارس / آذار 2019 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 1 مارس / آذار 2019

جدول أعمال اللجنة:

1- إنتخاب رئيساً للجنة ، ونائباً للرئيس ومقرراً.
2- مناقشة موضوعات تتعلق بتعزيز الحقوق والحريات النقابية فى الوطن العربي.
3- ما يستجد من أعمال.

استأنفت اللجنة أعمالها بالجلسة الإجرائية حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- السيد / الجبالى المراغي (جمهورية مصر العربية) رئيساً
- المهندس / علي صبيح علي (جمهورية العراق / أصحاب أعمال) نائبا للرئيس
- السيد / حمدي أحمد مكتب العمل العربى مقرراً

توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية:

1- دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع المعايير العربية والدولية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية ، وتوجيه إدارات العمل لمراعاة ذلك في التطبيق الفعلي على أرض الواقع .
2- دعوة منظمات العمال لتعزيز عوامل الوحدة في التنظيم النقابي من خلال الممارسة الديمقراطية واحترام حرية الرأي والفكر والتعبير .
3- دعوة طرفى الإنتاج فى كل دولة عربية لتعزيز لغة الحوار والتشاور واحترام حرية الرأى، والسعى للتفاهم المشترك فى مختلف القضايا والمصالح المشتركة.
4- دعوة منظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لإيجاد مؤسسات الحوار والتشاور التي تحقق اعتراف كل منهما بالآخر واحترام حرية الرأي والسعي للتفاهم المشترك في مختلف القضايا التي تهم طرفي الإنتاج.
5- الدعوة لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد قواعد نقابية مثقفة ومدربة وقادرة على الحوار الإيجابي الذي يوازن بين مصالح جميع الفئات ويصون الاستقرار والسلم الاجتماعي .

6- دعوة النقابات العمالية لتكثيف أنشطتها في مجالات الثقافة العمالية والقانونية لصالح قواعدها العمالية بهدف تكوين كوادر عمالية واعية ومثقفة وقادرة على تحقيق صالح الطبقة العاملة والحفاظ على مكتسباتها.

7- العمل على تعزيز دور الإعلام النقابي وتطوير وسائله فى التثقيف العمالي لمواكبة التطورات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل دور الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والإقليمي وتكريس سبل التعاون والتقارب لتحقيق الصالح العام للطبقة العمالية .

8- دعوة منظمة العمل العربية لدعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال في هذا المجال .

9- دعوة منظمة العمل العربية لتكثيف المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والحلقات النقاشية حول موضوع الحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية فى هذا الشأن.

10- دعوة الدول العربية التي لم تصدق بعد أو تطبق اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية للتصديق عليها وإنفاذها إلى التشريع الوطني والوفاء بالالتزامات والمبادئ التي تنص عليها باعتبارها أدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالتشريعات الاجتماعية واحترام حقوق الانسان .

11- الاشادة بجهود منظمة العمل العربية فى دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية فى الوطن العربى والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية فى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربية ، وتثمين جهودها في توحيد المواقف العربية تجاه ممارسات لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية تجاه الدول العربية .

4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (التسعين)

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - جمهورية مصر العربية، 2 - 3 مارس / آذار 2019

اســـتنـادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه الســيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية **التســعين** لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة من (2 – 3 مارس / آذار 2019) القاهرة / جمهورية مصر العربية.

(2) شارك في اجتماعات المجلس كل من:

أولا: فريق الحكومات

(1) <u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عضوا أصيلا) :</u>

- السيد / رابح مخازنى — مدير علاقات العمل / وزارة العمل والتشـــغيل والضـــمان الاجتماعى
- السيد / بوعلام عيساوى — المفتش العام للعمل بالوزارة

(2) <u>جمهورية السودان (عضوا أصيلا) :</u>

- سعادة السفير / عبد الحليم عبد المحمود — سفير جمهورية السودان بالقاهرة

- الأستاذة / سلوى محمد عبد الله علي — الادارة العامة للعلاقات الخارجية / وزارة العمل والإصلاح الاداري وتنمية الموارد البشرية
- الأستاذة / امنه خضر طه — وحدة الضبط المهنى والجودة الشاملة بالوزارة

(3) <u>دولة الكويت (عضوا أصيلا) :</u>

- معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل — وزير الدولة للشؤون الاقتصادية
- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — نائب المدير العام للتخطيط والتطوير الإدارى
- السيد / سيد محمد الناصر — مدير إدارة مكتب الوزير

(4) <u>جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :</u>

- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية / وزارة القوى العاملة
- الأستاذ / أحمد نظمي — مدير عام الإدارة العامة للاتفاقيات والمؤتمرات
- المستشار / إيهاب عبد العاطي — المستشار القانوني للوزير
- الأستاذ / هلال مأمون — باحث بالإدارة العامة للمؤتمرات
- الأستاذ / محمد عبد الفتاح — المكتب الاعلامى بالوزارة
- الأستاذ / محمد زاهر — المكتب الاعلامى بالوزارة

ثانيا: فريق أصحاب الأعمال

- السيد / عثمان محمد شريف الريس — غرفة تجارة وصناعة البحرين (مملكة البحرين / عضوا أصيلا)
- المهندس / علي صبيح علي — رئيس اتحاد الصناعات العراقي (جمهورية العراق / عضواً احتياط)

ثالثا: فريق العمال

- السيد / مازن المعايطة — رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال (المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلاً)
- الدكتور / محمد بطى ثاني الشامسي — رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً
- السيد / أسامة سلمان حسن — أمين السر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط)

رابعا: المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الدكتورة / علا البدري — المشرفة على قسم المنظمات العربية
- السيدة / سمر فائق أحمد — مسؤولة الأنشطة والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن — الأمين العام للاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس**

- الدكتور / عامر بن محمد الحجري — المدير العام للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشـــئون الاجتماعيـة بـدول مجلس التعـاون لـدول الخليج العربية
- الدكتور / علي فيصل الصديقى — الباحث القانوني بإدارة الشئون العمالية

خامسا: الاعتذار

1. معالى السيد / محمد الطرابلسي — وزير الشـئون الاجتماعية (حكومات / الجمهورية التونسـية / عضو احتياط)
2. السيد / خليل الغرياني — الاتحـاد التونســـى للصـــناعة والتجارة والصـــناعات التقليدية (الجمهورية التونسية / عضوا أصيلا)

بالإشـــارة إلى دعوة دولة فلســطين لحضــور اجتماعات مجلس الإدارة لعرض تقرير حول المســتوطنات الإسـرائيلية وآثارها الاقتصـادية والاجتماعية على الأراضـي الفلسـطينية وقطاع العمل، حيث حضـر الاجتماع السيد / بلال أحمد عمر، الوكيل المساعد لسياسات قطاع العمل بوزارة العمل بدولة فلسطين.

(4) الجلسة الافتتاحية:

عقدت الجلســـة الافتتاحية للدورة التســـعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في تمام الســـاعة التاســـعة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2019/3/2، وألقيت في جلسة الافتتاح كلمات لكل من:

ســعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية

رحب فيها بأعضـاء مجلس ادارة منظمة العمل العربية، مهنئاً معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل على توليها منصـب وزير دولة للشؤون الاقتصـادية في دولة الكويت وترؤس الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، متمنياً لها كل التوفيق والسداد

وأكد على أهمية هذه الدورة كونها تـأتي قبيل انعقاد الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي والمزمع عقده في القاهرة خلال الفترة 14 – 21 إبريل / نيسـان 2019، وأن جدول الأعمال المعروض يتضـمن العديد من البنود الهامة لدراستها من قبل أعضـاء المجلس وإصدار التوصيات وتقديم الإيضاحات اللازمة للخروج بها بالتوصيات والقرارات المناسبة حيالها.

كما أكد على أن القضـية الفلسـطينية تأتي دائما في صـدارة اهتمامات المنظمة لدعم أطراف الانتاج في دولة فلسطين، وأن المنظمة وضعت كل إمكاناتها لدعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل.

معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل - وزير الدولة للشؤون الاقتصادية

رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية

رحبت فيها بالسادة الحضور متمنيه لأعمال الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية التي تشرفت بترؤس أعماله الوصول إلى نتائج وقرارات إيجابية وعملية ملموسة تساهم في تحقيق غاية المنظمة المنشودة في إطار رسالتها الرائدة لخدمة المواطن العربي، وبما يضمن الوصول لعمل لائق وعيش كريم لعمال الوطن العربي، كما أكدت على مكانة المنظمة بين منظمات العمل العربي المشترك، وتطوير الأداء بها وتعزيز دورها القومي في قضايا العمل والعمال في جميع أنحاء الوطن العربي.

وقد نوهت في كلمتها أن هذه الدورة تحفل بجدول أعمال يتضمن العديد من المسائل والموضوعات المهمة ذات الصلة بأهداف وأنشطة المنظمة، كما أكدت على تقديم الدعم الكامل للشعب الفلسطيني.

الدكتورة / علا البدري - المشرفة على قسم المنظمات العربية

نقلت في بداية كلمتها تحيات معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية وكذلك سعادة الأمين العام المساعد - رئيس القطاع الاقتصادي وتمنياتهم للمجلس الموقر بالنجاح والتوفيق وأن يخرج بتوصيات وقرارات تساهم في دعم العمل العربي المشترك.

كما أكدت على أن تفعيل عمل مؤسسات العمل العربي المشترك يأتي من بين الأهداف الرئيسية التي تتبناها الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وقد صدرت من القمم العربية عدة قرارات هامة تتعلق بمنظومة العمل العربي المشترك وخصوصاً القرارات الخاصة بتطوير عمل المنظمات العربية المتخصصة والتأكيد على أهمية دور المنظمات العربية المتخصصة في مسيرة العمل العربي المشترك وضرورة تطوير أدائها وتفعيل دورها في ضوء المستجدات والمتغيرات على الساحتين العربية والدولية، مع أهمية التركيز على القضايا الأساسية التي تهم الدول الأعضاء.

كما أشارت بالدور الفعال الذي تقوم به منظمة العمل العربية ومديرها العام والذي شهد عهده نهضة ونقلة نوعية كبيرة، وعلى مجهوداته المقدرة في تطوير وتفعيل عمل المنظمة.

(5) المصادقة على جدول الأعمال:

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة..

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله؛ **فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي:**

- **البند الأول:** متابعة تنفيذ قرارات الدورة (89) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (أكتوبر / تشرين الأول 2018).

▫ ▫ ▫

- **البند الثاني:** تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل.

- **البند الثالث: المسائل المالية والإدارية:**

1- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الاعضاء حتى 2019/3/1.

2- تقارير هيئة الرقابة المالية، وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

3- تقرير المراجع الداخلي لمكتب العمل العربي.

◘ ◘ ◘

- **البند الرابع:** تسمية أعضاء لجنة الخبراء القانونيين (2019 - 2022).
- **البند الخامس:** تقرير عن نتائج أعمال الدورة (39) للجنة الخبراء القانونيين.

◘ ◘ ◘

- **البند السادس:** تقرير عن نتائج أعمال الدورة (38) للجنة الحريات النقابية.

◘ ◘ ◘

- **البند السابع:** تقرير عن نتائج أعمال الدورة (17) للجنة شئون عمل المرأة العربية.

◘ ◘ ◘

- **البند الثامن:** الإعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف - يونيو / حزيران 2019).

◘ ◘ ◘

- **البند التاسع:** اختيار رواد العمل العرب.
- **البند العاشر:** الإجراءات التنفيذية لانتخاب المدير العام (2019 – 2023)

◘ ◘ ◘

- **البند الحادي عشر:** تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2020).

◘ ◘ ◘

- **البند الثاني عشر:** تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين:
  - (89) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2018) .
  - (90) لمجلس الإدارة (مارس/ آذار 2019) .

◘ ◘ ◘

- **البند الثالث عشر: التقارير التكميلية للسيد المدير العام:**

1. الاجتماع الاستثنائي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (الإسكندرية، 2 – 2018/12/3) .
2. تقرير عن نتائج أعمال الدورة (103) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5-مؤتمر العمل العربي الدورة (46)

استنادًا إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية، والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في مدينة القاهرة، خلال الفترة من 14 - 21 إبريل / نيسان 2019.

شارك في أعمال المؤتمر (341) عضوًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضوًا في منظمة العمل العربية موزعين كما يلي:

- وزير زائر (14)
- رئيس وفد (6)
- أعضاء حكوميون (142)
- أصحاب أعمال (77)
- عمال (122)

بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات، والاتحادات الدولية، والعربية، والإقليمية، بصفة مراقب، ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (93) عضوًا.

تضمن جدول أعمال الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي لعام 2019 البنـــود التاليـــة:

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2- النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4- المسائل المالية والإدارية.
5- تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6- مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2019).
7- تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2019 - 2022).
8- تعيين المـــدير العـــام لمنظمة العمـــل العـــربية (2019 - 2023).
9- بند فني حول " تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل".
10- بند فني حول " دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل".
11- تكريم رواد العمل العرب.
12- تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (إبريل / نيسان 2020).

وقد انبثقت عن المؤتمر اللجان التالية:

1- اللجنة التنظيمية.
2- لجنة اعتماد العضوية.
3- لجنة الصياغة.

4- اللجنة المالية.
5- لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات.
6- لجنة تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل.
7- لجنة دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل.

6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الحادية والتسعين)

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة / جمهورية مصر العربية، 19 - 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

استنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الحادية و**التسعين** لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة من (19 - 20 أكتوبر / تشرين الأول 2019) القاهرة / جمهورية مصر العربية .

شارك في اجتماعات المجلس كل من:

أولا: فريق الحكومات

(5) <u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عضوا أصيلا) :</u>

- السيد / رابح مخازنى — مدير علاقات العمل / وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى
- السيد / بلال بوشبوط — مفتش مركزى بالوزارة

(6) <u>جمهورية السودان (عضوا أصيلا) :</u>

- السيدة / هانم برهان الدين — وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- السيد / عبد الله محمد على — المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية

(7) <u>دولة الكويت (عضوا أصيلا) :</u>

- معالى السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل — وزير الدولة للشؤون الاقتصادية
- السيد / عبد الله صالح المطوطح — نائب المدير العام لشئون العمالة
- السيد / سيد محمد الناصر — مدير إدارة مكتب الوزير
- السيد / جابر على العلى — مدير إدارة العلاقات الدولية
- السيدة / نوف حمد الحردان — باحث علوم سياسية بإدارة العلاقات الدولية

(8) <u>جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :</u>

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة
- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية / وزارة القوى العاملة

- الأستاذ / إيهاب عبد العاطى المستشار القانوني للوزير
- الأستاذ / محمد عبد الفتاح المسئول الاعلامى

(9) <u>الجمهورية التونسية (عضوا احتياط) :</u>

- السيد / توفيق الزرلى رئيس ديوان وزير الشؤون الاجتماعية

ثانيا: فريق أصحاب الأعمال

- السيد / عثمان محمد شريف الريس (مملكة البحرين / عضوا أصيلا)
- المهندس / على صبيح على رئيس اتحاد الصناعات العراقى (جمهورية العراق / عضواً احتياط)

ثالثا: فريق العمال

- السيد / مازن المعايطة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال (المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلاً)
- الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً)
- السيد / أسامة سلمان حسن أمين السر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط)

رابعا: المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية
- الدكتور / خالد الكثيرى المستشار بإدارة المنظمات والاتحادات العربية
- السيدة / سمر فائق أحمد مسؤولة الأنشطة والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة

**** اتحاد الغرف العربية**

- الأستاذ / شاهين على شاهين الأمين العام المساعد للاتحاد
- الدكتورة / سارة الجزار مستشارة اقتصادية فى الاتحاد
- اللواء / محمود يوسف باحث اقتصادى في الاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس**

- الدكتور / عامر بن محمد الحجري المدير العام للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خامسا: تغيب عن الحضور

3. السيد / خليل الغريانى (الجمهورية التونسية / عضوا أصيلا)

وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (37) المنامة، مارس / آذار 2010 بشأن : "دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل العربية بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة " .

فقد تشكل وفد دولة فلسطين من:

- معالي الدكتور / نصرى أبو جيش وزير العمل
- السيد / يوسف زغلول مدير عام السياسات العمالية / وزارة العمل

حيث قام معالي الوزير بتقديم وثيقة التقرير المشار إليه

(4) الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الحادية والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**

المدير العام لمنظمة العمل العربية

هنأ فيها السيدة رئيس مجلس الإدارة بانتخابها لترأس أعمال المجلس والذي يعكس مدى التقدير لشخصها الكريم وهنأ نائبي الرئيس ورحب بالسادة أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين وتمنى لاجتماعات المجلس التوفيق والنجاح، كما تقدم بالشكر لهيئة رئاسة المجلس عن الفترة السابقة.

معرجاً على أهم بنود جدول الأعمال ومؤكدا على أن الشعب الفلسطيني الشقيق يتعرض حاليا لهجمة شرسة من الكيان الصهيوني الغاصب، وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال السياسي مازال الشعب الفلسطيني يعاني عدم الاعتراف بحقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف ، بل إن عمليات التهويد وإقامة المستوطنات قائمة على قدم وساق ، في سباق رهيب ومحموم مع الزمن لالتهام الأرض العربية والقضاء على مقومات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، يعاني الفلسطينيون جميع أشكال الممارسات العنصرية، من تجريف الأراضي الزراعية والتضييق على العمال الفلسطينيين في كل الإجراءات المتعلقة بممارسة أعمالهم.

وعلى الرغم من ذلك فإن منظمة العمل العربية من المنظمات الرائدة، التي أخذت على عاتقها مناصرة القضية الفلسطينية والمدافعة عنها، وإثارة حقوق الشعب الفلسطيني في مختلف المحافل العربية والإقليمية والدولية، انطلاقا من قناعاتها بأن القضية الفلسطينية ستظل هي القضية المركزية، بل قضية العرب الأولى والمحورية.

- **معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل**

وزير الدولة للشؤون الاقتصادية / رئيس مجلس الإدارة

ألقت معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل، وزير الدولة للشؤون الاقتصادية رحبت فيها بالسادة الحضور وقدمت الشكر لكافة أعضاء مجلس الإدارة على الثقة التي أولوها لها وهنئت نائبي الرئيس، كما أشادت

بجهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في التحضير الجيد لعقد الدورة (91) لمجلس الإدارة، وأكدت على حرصها والتزامها بالتعاون مع هيئة الرئاسة وأعضاء مجلس الإدارة لاستكمال مسيرة المنظمة لتحقيق أهدافها النبيلة.

- **الوزير المفوض / محمد خير**

مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية / جامعة الدول العربية

وجه التهنئة لرئيس مجلس الإدارة ولنائبي الرئيس وأشاد بالدور الذي تقوم به المنظمة، باعتبارها الذراع الفني لجامعة الدول العربية في كافة قضايا العمل والعمال، كما وجه الشكر للمدير العام لمنظمة العمل العربية على الدور الذي يقوم به لتحقيق أهداف المنظمة والتنسيق المستمر مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كافة الأنشطة والمجالات.

كما أشار سيادته إلى أن الأولويات التي حددتها الأمانة العامة لمؤسسات العمل العربي المشترك خلال هذا العام في " التنمية المستدامة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الرقمي " الذكاء الصناعي وريادة الأعمال "، كما أكد على أهمية تقديم الدعم لمنظمة العمل العربية حتى يتسنى لها القيام بمهامها وواجباتها وعلى الدول وأطراف الإنتاج الثلاثة ايجاد الحلول لسداد المساهمات والمتأخرات المستحقة للمنظمة حيث أن هذا الموضوع في غاية الأهمية وتمنى التوفيق لأعمال الدورة.

(5) المصادقة على جدول الأعمال:

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العــربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي:

البند الأول: انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة.

البند الثاني: تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

البند الثالث: متابعة تنفيذ قرارات الدورة (90) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية. (القاهرة، مارس / آذار 2019)

البند الرابع: تنفيــذ قــرارات الدورة (46) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، إبريل / نيسان 2019).

البند الخامس: المسائل المالية والإدارية

1. **الموقف المالي من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 1 / 10 / 2019.**

2. **متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الإجتماع "28" للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة " يوليو / تموز 2019 "**
3. **مناقلة في موازنة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر 2019.**
4. **تقرير المراقب الداخلي لمكتب العمل العربي.**

البند السادس: **تقريـر عـن نتائج أعمال الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو / حزيران 2019).**

البند السابع: **تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية فيما بين دورتي مجلس الإدارة، الدورة "90" لمجلس الإدارة "مارس / آذار 2019".**
الدورة "91" لمجلس الإدارة (القاهرة، أكتوبر / تشرين الأول 2019).

البند الثامن: **التقارير التكميلية للسيد المدير العام**

1. **تقرير عن نتائج أعمال الدورة (48) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، "بيروت، يونيو 2019 "**
2. **تقرير عن نتائج أعمال الدورة (104) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي " القاهرة، 1 – 5 سبتمبر / 2019 ".**

7- لجنة الخبراء القانونيين الدورة (40)

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 16 – 17 ديسمبر / كانون الأول 2019

بناء على دعوة **المدير العام لمكتب العمل العربي،** وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة دورتها الأربعين في القاهرة / جمهورية مصر العربية خلال الفترة **16 -17 ديسمبر 2019،** بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

إفتتح إجتماعات اللجنة **معالي السيد/ فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية **وحضر إجتماعات الدورة أعضاء اللجنة السادة:**

1. **الأستاذ / حمادة أبو نجمة** — **المملكة الأردنية الهاشمية**
2. **الدكتور / علي فيصل الصديقي** — **مملكة البحرين**
3. **الأستاذ / محمد كشو** — **الجمهورية التونسية**
4. **الدكتورة / إيمان خزعل** — **الجمهورية اللبنانية**

5. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان جمهورية مصر العربية

إنتخبت اللجنة في بداية أعمالها الأستاذ/ محمد كشو رئيساً لها لمدة عام .

عرض مكتب العمل العربي على لجنة الخبراء القانونيين وثيقة مبدئية تحتوي على ما يلي:

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة وهي:

- الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية
- الإتفاقية العربية رقم (9) لسنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني
- الإتفاقية العربية رقم (12) لسنة 1980 بشأن العمال الزراعيين
- الإتفاقية العربية رقم (13) لعام 1981 بشأن بيئة العمل
- الإتفاقية العربية رقم (15) لعام 1983 بشأن تحديد وحماية الأجور
- الإتفاقية العربية رقم (16) لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية
- الإتفاقية العربية رقم (17) لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل المعوقين
- الإتفاقية العربية رقم (18) لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث

أرسل مكتب العمل العربي نماذج تقارير حول الإتفاقيات المذكورة إلى الدول العربية المعنية سواء كانت دولة مصادقة أو غير مصادقة على هذه الإتفاقيات.

وصل إلى مكتب العمـــل العربي (18) تقـــريراً حـــول الإتفاقيات المذكورة من (14) دولة عربية هي:

(المملكة الأردنية الهاشـــمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – سلطنة عُمان – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية الإسلامية الموريتانية – الجمهورية اليمنية).

الجزء الثاني: متابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين

وصل من الدول العربية (55) رداً على الملاحظات السابقة للجنة من الدول العربية التالية:

(المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – جمهورية العراق – سلطنة عُمان – دولة فلسطين – دولة قطر – دولة الكويت – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية).

الجزء الثالث: دراسة تقارير وردت بعد إنعقاد إجتماع اللجنة خلال العام السابق – 2018

تلقى مكتب العمل العربي (5) تقارير بعد إنعقاد اللجنة في دورتها السابقة من (3) دول عربية هي:

(المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية السودان - الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

الجزء الرابع: موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية.

التوصيات العامة للجنة:

1. تثمن اللجنة توجه المنظمة بعودة النشاط المعياري المتمثل في إصدار اتفاقيات وتوصيات عمل عربية، خاصة في ظل ما يشهده عالم العمل من متغيرات تستدعي ضرورة مواكبتها من قبل المنظمة وإصدار معايير تغطي وتعالج هذه المتغيرات، وتأمل اللجنة اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة وفقاً لنظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية لاصدار آداة قانونية حول " ريادة الأعمال "
2. تأمل اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة وتحديث الاتفاقية العربية رقم (9) لعام 1977 بشأن التدريب والتوجيه المهني حتى تتواكب مع المتطلبات والمستجدات وتلافي ما يوجد بها من ملاحظات في صياغة أحكامها.
3. تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ماتراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لايعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لايعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.
4. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
5. لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لاتتفق مع التوجهات والسياسة الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير، وبالتالي فإن اللجنة ترى أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لاتكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الإتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات عمل عربية.
6. ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الاعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات تعيق التصديق على الاتفاقيات، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.
7. تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة.
8. تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.

9. تشكر اللجنة تفاعل الدول الاعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة والجهود المبذولة في إعدادها وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة.
10. تثمن اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الادارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

* * *

منظمة العمل العربية

تقرير عن نشاطات وانجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2020

اولاً

محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

جاءت جائحة كورونا لتذكر بأهمية الحماية الاجتماعية في توفير الأمن الاجتماعي للطبقات الضعيفة والعمالة الهشة، مما يستدعي تجديد الدعوة نحو حماية اجتماعية فاعله أكثر شمولا وعدالة وحيث ان تداعيات الأزمة وما خلفته من ازدياد في نسب الفقر والبطالة جراء التدهور في العديد من الأنشطة الاقتصادية ومن اختلاف في انماط وآليات العمل في مجالات أخرى فأصبح الخيار صعب بين قبول ادخال المزيد من المرونة على علاقات العمل والحقوق المكتسبة للعمال أو الانضمام إلى صفوف العاطلين.

وقد أوجدت الجائحة تغيرات جديدة طرأت على أسواق العمل تتعلق بأشكال جديدة من العمل وأنماط جديدة من علاقات العمل تؤثر بلا شك في ممارسة المبادئ والحقوق والحريات النقابية والمفاوضة الجماعية، وبات هناك معالجة لمسائل جديدة مثل العمل عن بعد و الأثار السلبية على العمالة الناجمة عن فيروس كوفيد 19، وقد حرصت منظمة العمل العربية على إعداد دليل تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، يتزود بها مفتشو العمل و أطراف الإنتاج والجهات الحكومية ذات الصلة ، وسيكون هذا الدليل جزء من مجموعة أدلة مكونة لحقيبة التفتيش التي ستمثل مرشدا ومساعدا لتدخل مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في أداء مهامهم ذات الطبيعة الخاصة والمختلفة عن الأشكال المتعارف عليها، ليتسنى لهم ممارسة مهامهم في تناغم مع معايير العمل العربية والدولية والتشريعات الوطنية المعتمدة في هذا المجال.

حرصت منظمة العمل العربية خلال فترة أزمة كورونا على إعداد العديد من الدراسات و عقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية عن طريق تقنية الفيديو كونفرانس لأطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات ، وعملت هذه الأنشطة على تعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية في أوقات الأزمات وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعمالة في القطاع غير المنظم ، وقد شارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر والمركز العربي لإدارات العمل بتونس.

اولاً: مجال تشريعات ومعايير العمل:

1 - ورشة عمل تجريبية حول "دليل تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في ظل الانماط الجديدة للعمل"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

عبر تقنية زووم

المشاركون والجهات المستفيدة:

بمشاركة (35 مشارك)

اهداف النشاط :

- تيسير مهمة مفتشي العمل في إطار الأنماط الجديدة للعمل وتطوير أجهزة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ومواكبتها للتطور الحاصل في عالم العمل
- تحسين أساليب وتقنيات التفتيش والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في هذا المجال.
- مساعدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها أثناء تفتيش العمل المتعلق بالمهن الجديدة في الدول العربية.
- التعرف على مقاربة منظمة العمل العربية في مجال تفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية ذات العلاقة، والوقوف على أهمية ملاءمة التشريعات الوطنية مع هذه المعايير.
- المزج بين البعد النظري /المعرفي والبعد التطبيقي وآليات توظيفه وتيسير استخدامه في تدريب مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

المحاور :

- صعوبات التفتيش في الأنماط الجديدة للعمل (الخبيرة حياة بن إسماعيل)
- الامتثال القانوني لأنماط العمل الجديدة وفق معايير العمل العربية والدولية (الدكتور نيازي مصطفى)
- مناقشة نموذج زيارة ميدانية لمنشأة تستخدم أحد أنماط العمل الجديدة (الدكتور جهاد أبو العطا)

اهم النتائج او التوصيات :

- الاستفادة من مختلف الخبرات والممارسات الجيدة في الدول العربية والمتعلقة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل من خلال إثراء إدارات التفتيش مسودة الدليل التدريبي بالمقترحات والآراء التي تلبي الاحتياجات الراهنة للدول العربية.

2- دليل تدريبي حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

تعمل منظمة العمل العربية العمل على إعداد حقيبة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، يتزود بها مفتشو العمل والأطراف ذات الصلة من جهة أخرى وتم اصدار الدليل التدريبي الأول وهو جزء من مجموعة أدلة مكونة لحقيبة التفتيش التي ستمثل مرشدا ومساعدا لتدخل مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في أداء مهامهم ذات الطبيعة الخاصة والمختلفة عن الأشكال التقليدية، ليتسنى لهم ممارسة مهامهم في تناغم مع معايير العمل العربية والدولية والتشريعات الوطنية المعتمدة.

وحيث أن تجارب تفتيش العمل متفاوتة من بلد عربي لآخر من حيث الإمكانات والتشريعات ومدى ملاءمتها للتطورات الحاصلة في عالم العمل، قامت المنظمة بتكليف ثلاث خبراء عرب من ذوي الاختصاصات المختلفة والخبرات المتنوعة تتراوح بين العمل الميداني والقانوني والاكاديمي، وسيلبي هذا الدليل احتياجات مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في المنطقة العربية.

هذا وقد عقدت المنظمة أربعة جلسات عمل مع السادة الخبراء عبر تقنية زووم لمتابعة مراحل الإنجاز، وعقدت ورشة عمل لاختبار الدليل.

يهدف الدليل الى:

- تيسير مهمة مفتشي العمل في إطار الأنماط الجديدة للعمل وتطوير أجهزة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية ومواكبتها للتطور الحاصل في عالم العمل.
- تحسين أساليب وتقنيات التفتيش والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال في هذا المجال.
- مساعدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها أثناء تفتيش العمل المتعلق بالمهن الجديدة في الدول العربية.
- التعرف على مقاربة منظمة العمل العربية في مجال تفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية ذات العلاقة، والوقوف على أهمية ملاءمة التشريعات الوطنية مع هذه المعايير.
- الاستفادة من مختلف الخبرات والممارسات الجيدة في الدول العربية والمتعلقة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- المزج بين البعد النظري /المعرفي والبعد التطبيقي وآليات توظيفه ثم سهولة استخدامه في تدريب بقية مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

يمكن الاطلاع على الدليل التدريبي من خلال هذا الرابط: https://alolabor.org/19082/

3-دراسة حول " تأثير جائحة كورونا / كوفيد - 19 على أنظمة الحماية الاجتماعية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

يونيو 2020

اهداف النشاط :

- القاء الضوء على التحديات التي تعيشها أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقتنا العربية في ظل التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا وما تقتضي من حلول ترتقي بمستوى التطلعات

المحاور والخبراء:

- تأثير جائحه كورونا/ كوفيد 19 على أوضاع العمل ودور أطراف الإنتاج في تعزيز شروط العمل اللائق – الاستاذة / منجية هادفي
- إصلاح وتطوير التشريعات الاجتماعية ومعايير العمل ودورها في مواجهة تداعيات جائحه كورونا / كوفيد -19 – المستشار / حمدي احمد.
- دعم أسس الحوار الفاعل وعلاقات العمل الحكيمة - الاستاذ / اسلام سناء.
- أثار جائحة كورونا كوفيد 19على بيئة العمل الأستاذة / رانيا فاروق.

4-المشاركة في ندوة حول "تداعيات ازمة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية " بتاريخ 24 يونيو 2020 ، بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – ادارة المنظمات والاتحادات العربية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

منظمة العمل العربية بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادي – ادارة المنظمات والاتحادات العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

24 يونيو 2020، من خلال المنصة الرقمية زووم zoom

- تحت اشراف الدكتور / كمال حسن علي – الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
- مدير الندوة / محمد خير – مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية

محاور الندوة :

- تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والحد من البطالة – منظمة العمل العربية
- توفير التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات للقطاعات العامة لمواجهة تداعيات الأزمة.- المنظمة العربية للتنمية الادارية
- الأولويات والخطط الملائمة للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا وتأثيراتها على معيشة المواطن العربي.- الاتحاد العام للخبراء العرب
- المشروعات التنموية وريادة الأعمال نموذج فاعل لتشغيل الشباب العربي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا.- الاكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- دور المنظمات الدولية لمواجهة الجائحة والمسؤولية المشتركة والتضامن العالمي للتعامل مع تداعيات الأزمة.- منظمة العمل الدولية
- دور المنظمات النقابية والعمالية في التعامل والتعاطي مع ازمة كورونا وتأثيراتها علي قضايا العمل والعمال العرب- الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- واقع المرأة العربية في ظل أزمة كورونا والإجراءات المناسبة للاهتمام بالنساء اللاتي فقدن وظائفهم جراء هذه الجائحة.- الاتحاد العام لقيادات المراة العربية .

ثانياً: مجال شؤون عمل المرأة العربية:

1 - ندوة قومية حول "آثار جائحة كورونا / كوفيد 19 على المرأة العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ:

(15 يوليو/ تموز 2020)"

المحاور:

- أثر الجائحة على فرص العمل والنشاط الاقتصادي للنساء على المدى القصير والمتوسط .
- دور الاعلام في دعم قضايا المرأة العاملة في مواجهة آثار أزمة كورونا .

التوصيات:

❖ المساهمة الفعلية في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط وفي اتخاذ القرارات في مجال الاستجابة والتعافي من الاثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

- ❖ تعزيز مشاركة المرأة في لجان صياغة البرامج والسياسات المتعلقة بكوفيد 19 وكذلك إشراكهن في اقتراح التدابير قصيرة وطويلة الأجل لمواجهة الازمه.
- ❖ توفير السبل والآليات المناسبة للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الأزمات.
- ❖ الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.
- ❖ تعزيز دور المرأة في القطاع الزراعي واعطاء الاهتمام الكافي بالاقتصاد الريفي وأثر ذلك في تحقيق الامن الغذائي العربي.
- ❖ تعزيز البيئة التشريعية المواكبة لعمل المرأة وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للنساء، خاصة العاملات منهن في القطاع غير المنظم.
- ❖ العمل على ادماج قضايا العاملات المهاجرات ضمن الخطط الوطنية والقومية
- ❖ ضرورة الاهتمام بتمكين المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات في ضوء ما كشفت عنه الأزمة الراهنة من أهمية كبيرة لهذا المجال في تسيير الحياة على مستوى التعليم والعمل وإدارة المشروعات الاقتصادية وغيرها.
- ❖ تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لما لها من قدرة على الوصول إلى المجموعات الأكثر احتياجاً.
- ❖ تكثيف سبل توفير الدعم للنساء العاملات في الخطوط الأمامية للاستجابة، وتحسين الوصول إلى معدات الوقاية الشخصية، وترتيبات العمل المرنة للائي يتحملن عبء الرعاية.
- ❖ انتاج خطابات ورسائل اعلامية حول الصحة العامة تستهدف النساء بشكل صحيح بما في ذلك النساء الأكثر تهميشًا.
- ❖ دعوة وسائل الاعلام الي تحقيق الدعم التوعوي للمرأة للانخراط في الانماط الجديدة للعمل التي نتجت عن جائحة كوفيد ١٩ وانتشار مفهوم العمل من المنزل.
- ❖ وضع استراتيجيات التخفيف التي تستهدف على وجه التحديد الأثر الاقتصادي لتفشي المرض على النساء وبناء قدرة المرأة على الصمود
- ❖ حماية الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية.
- ❖ دراسة انشاء صناديق مِنح لدعم المرأة والحفاظ على استمرار المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالنساء في ظل الآثار الاقتصادية التي تسبّبت بها الجائحة."
- ❖ أهمية تضافر جهود أطراف الانتاج الثلاثة، للمساهمة في الضغط والمشاركة في عملية صنع القرار لدعم المرأة العاملة، وانشاء قاعدة بيانات مرجعية وواضحة خاصة بالنساء العاملات في مختلف المناطق اللاتي قد تضررن من اثار كوفيد ١٩ لما لذلك من دور في ضمان الوصول للجميع ورصد مختلف الأولويات والاحتياجات الخاصة بالمرأة العربية العاملة.

- ❖ دعوة منظمة العمل العربية اتخاذ الخطوات اللازمة نحو اصدار أداة معيارية جديدة تدعو لإدخال منظومة الطوارئ على التشريعات الوطنية للدول العربية.
- ❖ دعم جهود المرأة الفلسطينية في مواجهة الآثار السلبية لجائحة كورونا وكافة أشكال التمييز التي تمارس ضدهن من قوات الاحتلال.

2 - دراسة حول "تأثير جائحة كوفيد-19 على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

أكتوبر / تشرين الأول 2020

الاهداف:

- ➢ إلقاء الضوء على القطاع غير المنظم في المنطقة العربية كونه الأكثر تضرراً من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحّية لجائحة كوفيد-19 في العالم عموما وفي الدول العربية خصوصا.
- ➢ تشخيص لأوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية، وما خلفته، ولا تزال الجائحة من تداعيات على أوضاعهن الإقتصادية والإجتماعية.

المحاور:

- واقع العمالة النسائية في الاقتصاد غير المنظّم في المنطقة العربية.
- آثار جائحة كوفيد-19 على المشاركة الاقتصادية للنساء.
- سياسات وتدابير إنعاش اقتصادي للعاملات بالقطاع غير المنظم أثناء جائحة كوفيد 19 وما بعدها.

ثالثاً: مجال التعاونيات:

1- حلقة نقاشية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تحقيق التنمية في ظل الازمات

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

عبر تقنية زووم

المشاركون والجهات المستفيدة:

بمشاركة (66 مشارك)

اهداف النشاط :

- الخروج بتوصيات حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وابراز دوره في تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
- وضع خطة عمل عربية لدعم المبادرات المقدمة والاستلهام بأخرى ناجحة في بعض البلدان العربية وإحداث نماذج ابتكاريه لتجارب جديدة لفائدة الفئات الهشة.

المحاور والخبراء :

- ✓ التعاونيات كمدخل للتمكين الاقتصادي في ظل جائحة "كوفيد - 19"، (الدكتور عبد المولى إسماعيل)
- ✓ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كبديل تنموي، (الأستاذة / منجية هادفي)
- ✓ جامعة الدول العربية آلية إقليمية لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، (وزير مفوض / طارق النابلسي)

اهم النتائج او التوصيات:

أولاً : العمل على نشر ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدى كافة الفئات وعرض وتعميم التجارب الناجحة في هذا المجال للاستفادة منها

ثانياً : دعوة منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع الاجتماعي ، الى الاستمرار في تنظيم سلسلة من الفعاليات المتخصصة، في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتثمين جهودهما في هذا الاطار .

ثالثاً : دعوة الدول العربية الى الإسراع في تهيئة وتحديث الإطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبالشكل الذي يمكنه من أداء المهام المناطة به في تحقيق التنمية المتوازنة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي .

رابعاً : دعوة منظمة العمل العربية إلى اقرار أداه معيارية عربية " اتفاقية أو توصية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني " بهدف تعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة في مواجهة الأزمات

خامساً: أهمية العمل على رقمنة المعلومات والبيانات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة العربية وذلك لوضع قاعدة بيانات عربية في هذا المجال وبالشكل الذي من شأنه الاسهام في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آلية عمله.

سادساً: دعوة منظمة العمل العربية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى العمل على وضع استراتيجية عربية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

سابعاً: التأكيد على تنفيذ توصيات ورشة العمل التي نظمتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش 2018، لدعم الاندماج الاجتماعي، ولاسيما فيما يتعلق **بما يلي:**

- موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومنظمة العمل العربية، بالمعلومات والبيانات المتاحة حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمهيداً لإعداد قاعدة بيانات عربية في هذا الشأن.
- العمل على دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تعزيز دور الإعلام ليقوم بدوره التوعوي والترويجي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بوصفه قطاعاً يدعم تحقيق التنمية المستدامة والعادلة.

ثامنا: تعزيز دور الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات المجتمع المدني لإرساء منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2- تقرير حول "جهود الدول العربية في مواجهة آثار وتداعيات جائحة كورونا على أسواق العمل "

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة الحماية الاجتماعية

مكان وتاريخ التنفيذ :

ديسمبر/ كانون الأول 2020

الاهداف:

- تعزيز " التعاون الإقليمي العربي لمواجهة الازمات الحالية والمستقبلية"
- اهتمام صانعو القرار في الدول العربية بالطريقة التي ستدار بها ازمة جائحة كورونا وسبل مواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.
- كيفية ادارة الأزمة ستحدد مستقبل المنطقة في قادم الأعوام، وقراءة واعية لدروس الأزمة.
- خطة عمل أو خارطة طريق طموحة وواقعية حيث تتكاتف كافة الجهود العربية للاستفادة من الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها العديد من الدول.
- الخروج من الأزمة بأقل الأضرار على مختلف الأصعدة.

المحاور:

- تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل العربية: تشخيص الواقع.
- استجابات الدول العربية في مواجهة جائحة كورونا.
- خارطة طريق مستقبلية لمواجهة الأزمات.
- جهود منظمة العمل العربية خلال الجائحة.

رابعاً: مجال الأشخاص ذوي الإعاقة:

1. عقد دورتين تدريبيتين لصالح الوكالة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة:

" تعزيز مهارات المساعدين الاجتماعيين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة " و " تعزيز مهارات المعلمين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية بالتعاون مع المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جيبوتي، 3 – 5 مارس / اذار 2020

المشاركون والجهات المستفيدة:

(55) مشاركاً من الكوادر الوطنية في مجال الإعاقة.

أهداف النشاط:

استهدفت الدورة التدريبية الأولي حول " تعزيز مهارات المساعدين الاجتماعيين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة " تدريب (25) مشاركاً من مختلف الجهات والوزارات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

المحاور:

- تعريف العملية الاتصالية وتوصيف لأنواع الإعاقات.
- المهارات والكفاءات المهنية لضمان نجاح العملية الاتصالية.
- تقنيات المحادثات الفردية مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تنشيط حصص الإعلام الجماعي حول البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- سيكولوجية الاتصال والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم وتطوير عمل المساعدين الاجتماعيين في الاحاطة والمرافقة لذوي الإعاقة.
- تحديد الخطوط العريضة لخطة عمل تهدف إلى تطوير الاتصال مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

في حين استهدفت الدورة التدريبية الثانية حول " تعزيز مهارات المعلمين في مجال تقنيات التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة " تدريب (30) مشاركا من خلال الموضوعات التالية:

- الوضعيات الستة لطالب الخدمة " الخصوصيات وطريقة المعالجة ".
- سبل تواصل المعلمين لمعالجة انتظارات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- لغة التواصل (وفق الحالة الذهنية والجسدية لطالب الخدمة).
- تصنيف طالب الخدمة حسب التشخيص أو تحديد الطلب.

- التشخيص المعمق لطلب التشخيص ذوي الإعاقة وتحليل الطلب.
- تقنيات المرافقة للشخص ذوي الإعاقة.
- تحديد واحتياجات المدرب من التكوين لتطوير كفاءته في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

تخلل العروض في الدورتين عمل مجموعات عمل بهدف دعم القدرات للمتدربين للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم عمل تقييم لأعمال الدورتين حيث أشاد كافة المشاركين والمتدربين بالبرنامج التدريبي سواء من حيث موضوعاته المتميزة أو تنظيمه.

تم توزيع شهادات معتمدة من منظمة العمل العربية مرفق معها نسخة الكترونية من المادة التدريبية على السادة المشاركين.

2. المشاركة في اجتماع حول التصدي لجائحة كوفيد – 19 وسبل ضمان شمول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة لاحتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة، اثناء الجائحة وبعدها "

مكان وتاريخ التنفيذ :

24حزيران/يونيو 2020 عبر تقنية زووم zoom

عقد الاجتماع بالتعاون بين جامعة الدول العربية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) وبالتنسيق معالمبعوث الخاص للامم المتحدة المهني بالاعاقة والمنظمة العربية للاشخاص ذوي الاعاقة وشارك فيه مجموعة من كبار المسؤولين في الدول العربية لتعزيزالمبادرات الوطنية الرامية الى احتواء جائحة كورونا وتقليل اثارها الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصاديةللاشخاص ذوي الاعاقة، يستعرض المجتمعون عددا من الاجراءات الاحترازية والتجارب الناجحة في الدول العربية، وتم التطرق الى السبل التي تضمن ادراج احتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة في السياسات الاقتصادية والاحتماعية، وذلك اثناء الجائحة وبعدها.

خامساً: مجال التأمينات الاجتماعية:

1- الندوة التفاعلية حول " التحديات التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا "

مكان وتاريخ التنفيذ:

منصة رقمية عبر تطبيق - Zoom, 16 سبتمبر / أيلول 2020

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الحماية الاجتماعية

المشاركون والجهات المستفيدة:

بمشاركة (120 مشاركا) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة ومؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في (18) دولة

عربية، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العربي والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس دول الخليج العربية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي.

الافتتاح :

تم افتتاح أعمال الندوة بكلمة من **معالي السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** رحب فيها بالسادة المشاركين وأشار إلى أهمية موضوع الندوة التي تأتي لمناقشة واحدة من أهم القضايا التي أدي قصورها إلى تعميق تداعيات الجائحة الصحية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على العمال وبخاصة العاملين في القطاع غير المنظم والفئات الهشة التي تعتبر خارج منظومة الحماية الاجتماعية .

وفي **ختام كلمته** أكد أن المنظمة على استعداد لتقديم الدعم الفني للدول العربية الراغبة في تطوير هذه المنظومة من خلال تنظيم ورش العمل لأطراف الإنتاج الثلاثة للمساهمة في مد مظلة الحماية الاجتماعية وأن المنظمة ستسعي إلى تحقيق ما تصل إليه الـــندوة من توصيات ، وتمنى للندوة والمشاركين فيها التوفيق والنجاح.

المدخلات:

مداخلة السيد / محمد عراده – السكرتير العام للاتحاد العام لعمال الكويت.

حيث وجه الشكر الى منظمة العمل العربية برئاسة مديرها العام الأخ والزميل **فايز علي المطيري** على تنظيم هذه الندوة الهامة، وهذا دليل على أن المنظمة مواكبة على مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمال العرب، مشيراً الى أبرز سياسات الحماية الاجتماعية باعتبارها أحد أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مداخلة السيد / غسان غصن – الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

حيث أشاد سيادته بهذا الاجتماع القيم الذى تعقده منظمة العمل العربية ووجه الشكر للقائمين على الاجتماع والمحاضرين الذين اثروا الندوة بأفكارهم، وأشار الى وجود قصور في المواجهة المشتركة للتصدي لهذا الوباء، حيث اثبتت الازمة على مستوي العالم وجود ارتجاليه وغياب للشفافية ، وتساءل كيف يمكن للدول الضعيفة التي ترزخ تحت أعباء البطالة والمديونية الثقيلة ان تنجح في معالجة مشكلات زيادة الفقر ومحدودية النمو الاقتصادي ومعالجة تبعات المرحلة.

المحاور:

- **المحور الأول :- " تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بالدول العربية في ظل جائحة كورونا"**

  وقدمه الدكتور / كمال المدوري – المدير العام للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة بالجمهورية التونسية.

- **المحور الثاني : " تحديات الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا".**

  وقدمة الأستاذ / محمود المعايطة – مدير إدارة التعاون الدولي بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية.

التوصيات:

- **أولاً :** التأكيد على أن برامج الحماية الاجتماعية الفعالة في الظروف العادية وفي أوقات الأزمات من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي الأمر الذي يستوجب أنظمة حماية اجتماعية مرنة للتعامل مع الأزمات والكوارث .
- **ثانياً :** أهمية تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل الذين تضرروا بشكل مباشر من جراء أزمة كورونا (كوفيد –19) ووضع استراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية .
- **ثالثاً :** التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعاملين في القطاع غير المنظم .
- **رابعاً :** أهمية العمل على رقمنه المعلومات والبيانات الخاصة بأنظمة الحماية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المهمشة التي تحتاج إلى تقديم الدعم لها.
- **خامساً :** تعزيز وإرساء الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وتوسيع قاعدته لتشمل مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة تداعيات هذا الوباء على الاقتصادات الوطنية .
- **سادساً :** أهمية التصديق وتفعيل العمل بالأحكام الواردة في الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية المتعلقة بالحماية الاجتماعية واقتراح إصدار أداه معيارية عربية حول التدابير التي يتعين مراعاتها أثناء الأزمات والكوارث وبما يوفر للدول الأعضاء منهاجاً استراتيجيا للتعامل مع الأزمات من خلال الآليات المتعلقة بالحماية الاجتماعية زمن الأزمات والطوارئ .
- **سابعاً :** العمل على تكوين أرضيات مشتركة للحماية الاجتماعية بين بلدان الوطن العربي والعمل على تبادل الخبرات بالتأمينات الاجتماعية بين الدول العربية ، مع التأكيد على أهمية تعزيز منظومة العمل الاجتماعي العربي والاستفادة من الجهود والبرامج المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة .
- **ثامناً :** تبني سياسات تنوع الاستثمار لصناديق الضمان الاجتماعي من خلال توزيع المحافظ الاستثمارية على القطاعات التى شهدت نمواً مرتفعاً في ظل جائحة كورونا .
- **تاسعاً :** الإسراع في تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بأزمة كورونا ، وتضمين التشريعات الوطنية بالدول العربية منظومة الطوارئ للتعاطي مع الأزمات التي قد تنشأ مستقبلاً.
- **عاشراً:** تطبيق مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة والافصاح والشفافية والتنبؤ والمساءلة وإدارة المخاطر في مؤسسات التأمينات الاجتماعية بالدول العربية بما يضمن كفاءة إدارتها وحسن استخدام مواردها واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير شروط الاستدامة المالية.

❖ **حادي عشر:** إنشاء مرصد عربي حول الحماية الاجتماعية يكون بمثابة قاعدة بيانات وبنك معلومات لدراسة ورصد تطوير تشريعات وأنظمة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وبما يخدم هدف التقريب بينها والاستفادة من التجارب العربية الناجحة.

2-الدورة التدريبية القطرية الاساسية (الأولى) في نظم التأمينات الاجتماعية.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

جمهورية السودان – الخرطوم، قاعة التدريب بمقر المركز (من 16 - 18 مارس/ آذار 2020).

المشاركون والجهات المستفيدة:

21 مشاركاً ومشاركة.

- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
- الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- الصندوق القومي للتأمين الصحي.
- ديوان الزكاة.
- هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
- الجهاز المركزي للإحصاء.
- جامعة النيلين.
- اتحاد عام أصحاب العمل السوداني.
- اتحاد معاشي الخدمة المدنية.
- اتحاد معاشي التأمينات الاجتماعية.

أهداف النشاط:

- الإلمام بمفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ التي تحكمها.
- التعرف على أساسيات تشريعات التأمينات الاجتماعية السارية والحقوق التي تكفلها للخاضعين إليها.
- نشر الثقافة التأمينية.

المحاور:

- مفهوم التأمينات الاجتماعية والمبادئ الأساسية التي تحكمها.
- عرض أساسيات قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية لسنة 2016 وقانون التأمين الصحي لسنة 2016.
- أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية.

- المخاطر التي تغطيها القوانين وشروط استحقاق المزايا التأمينية.
- العلاقة بين هيئات التأمينات الاجتماعية من جانب ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من جانب آخر.

الخبراء:

- ✓ الاستاد / احمد الريح فضل.
- ✓ د/ سامية عثمان المبارك.
- ✓ الاستاد/ حسن محمد حسن.
- ✓ د/ الفاتح عباس القرشي.

3- الدورة التدريبية التخصصية حول: التفتيش الميداني ومكافحة التهرب التأميني في مجال التأمين الصحي.

(تمويل ذاتي).

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم - السودان.

مكان وزمان النشاط:

الخرطوم، قاعة التدريب بمقر المركز بالخرطوم، 26 – 28 أكتوبر / تشرين أول 2020.

عدد المشاركين :

15 مشارك ومشاركة.

الجهات والمؤسسات المشاركة:

هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم – جمهورية السودان.

الهدف العام :

رفع كفاءة المفتشين بتنمية قدراتهم للمساهمة في استكمال تغطية القطاع الخاص.

الأهداف الفرعية :

بعد انتهاء الدورة يستطع المشارك أن:

- ➢ يلم بالمفاهيم والقواعد الأساسية للتفتيش.
- ➢ يدرك أهمية دور التفتيش الميداني في توسيع المظلة التأمينية.
- ➢ يتعرف على أساليب التهرب التأميني وكيفية التعامل معها.
- ➢ يوظف مهارات الاتصال في تفعيل التفتيش الميداني.
- ➢ يعكس صورة جيدة عن الهيئة لدى أصحاب العمل والجمهور.
- ➢ يساهم بفعالية في نشر ثقافة التأمين الصحي.

المحاور:

- مفاهيم التفتيش وقواعده الأساسية والتهرب التأميني.
- الأساليب الحديثة في مكافحة التهرب التأميني.
- مهارات الاتصال الشخصي ودورها في دعم التفتيش الميداني.
- تسويق الخدمات التأمينية.
- سمات وخصائص المفتش المميز.

السادة الخبراء:

- ✓ د. خالد محمد يسن.
- ✓ د. طه عبد الله محمود.
- ✓ أ. بابكر محمد أحمد الخواض.
- ✓ أ. سر الختم عبد الرحيم توتو.
- ✓ أ. عبد العزيز مأمون أبشر.

4- دراسة حول: " تطوير نظام التأمينات الاجتماعية الفئوية إلى الضمان الاجتماعي الشامل ".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم / أغسطس / آب 2020.

أهداف النشاط :

- ➢ الوقوف على المشكلات التي تواجه نظم التأمينات الاجتماعية الفئوية العربية.
- ➢ المقارنة بين الدول المتقدمة والنامية ومنها الدول العربية في المجال اقتراح سياسات لتطوير النظم على اختلاف مستوياتها.
- ➢ الرؤية المستقبلية لنظم التأمين الاجتماعي الفئوية.

المحاور:

- أهم المفاهيم الأساسية.
- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية.
- التحديات التي تواجه نظم التأمين الاجتماعي.
- تجارب دول العلم المتقدم والنامي لمواجهة التحديات التي تواجه نظم التأمين الاجتماعي.

- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة لتطوير نظم التأمين الاجتماعي الفئوية العربية (رؤية مستقبلية).

5- المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية للجمعية العربية للضمان الاجتماعي

مكان وتاريخ التنفيذ :

13 ديسمبر / كانون الأول 2020، عبر تقنية "الزووم".

الجهة المعنية بالتنفيذ :

الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

عقدت **الجمعية العربية للضمان الاجتماعي** جمعية عمومية بتاريخ 2020/12/13 وذلك استناداً لنص المادة الخامسة من النظام الأساسي للجمعية وذلك عبر تقنية "الزووم"، وذلك بمشاركة **معالي السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** ورؤساء وممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي في الدول العربية وممثلي عن أطراف الإنتاج في الدول العربية.

افتتح الجلسة **الدكتور / محمد كركي – رئيس المكتب التنفيذ للجمعية** ، حيث رحب بالمدير العام للمنظمة والحضور وشكرهم على تلبية الدعوى ؛ وشكر منظمة العمل العربية على الدعم الذي تقدمه للجمعية لتحقيق أهدافها ، **وألقي معالي السيد / فايز علي المطيري – المدير العام للمنظمة** كلمة أشاد من خلالها بالجهود التي تبذلها الجمعية في مجال تعزيز وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي في الدول العربية كما دعا إلى أهمية توحيد جهود الدول العربية على صعيد التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في إطار الجمعية لمواجهة التحديات والازمات الكبيرة لا سيما في ظل جائحة كورونا التي تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل عام ومؤسسات الضمان الاجتماعي بشكل خاص والتي تتعلق بالاستدامة المالية والتوسع في مد مظلة التأمينات الاجتماعية.

انتخبت الجمعية العمومية في بداية أعمالها **الدكتور / محمد كركي - مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الجمهورية اللبنانية رئيساً للجمعية العمومية والدكتور / ماجد الحلو – رئيس هيئة التقاعد في دولة فلسطين نائباً للرئيس** ، كما استعرضت الجمعية تقريراً حول نتائج أعمال الجمعية عن العامين 2019 ، 2020 واختارت بالتوافق (7) مؤسسات لعضوية المكتب التنفيذ للجمعية عن العامين 2021-2022.

تم إقرار جدول اعمال الجمعية للعامين 2021-2022 على النحو التالي :-

- **عن العام 2021 :-**
  - التحديات التي تواجه أنظمة الضمان الاجتماعي في ظل جائحة كورونا .
  - تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وتوسيع الشمول والاندماج الاجتماعي.
- **عن العام 2022 :-**
  - التحول الرقمي لتطوير مؤسسات الضمان الاجتماعي.
  - تنوع مصادر التمويل وفرص الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية.

سادساً: مجال الصحة والسلامة المهنية:

1 - توفير وسائل إرشاد وتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

- **بيان وبوستر اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية - 28/ أبريل - نيسان/2020

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

1866 شخص من أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيين في الدول العربية.

أهداف النشاط:

المساهمة في دعم برامج التوعية الموجهة لحماية العمال من أخطار مهنية محددة وتنمية الوعي الوقائي والصحي للعمال بكافة فئاتهم العمرية في مختلف قطاعات العمل

واقع التنفيذ:

بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2020/4/28 أطلقت منظمة العمل العربية شعار **"احم نفسك وزملاءك؛ باتباع القواعد الصحية وتدابير الوقاية الشخصية في مكان العمل"** من خلال بوستر وبيان صدر عن المنظمة سلط الضوء على جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على مكان العمل، وصنف المهن الأكثر خطورة بالترتيب من حيث إمكانية تعرض العاملين فيها للعدوى بفيروس كورونا، كما تناول بشكل مختصر أدوار ومسؤوليات أصحاب العمل ولجان ومشرفي الصحة والسلامة المهنية في الحد من انتشار العدوى في أماكن العمل، كما أشار إلى اتفاقيات العمل العربية من خلال استعراض أهم الأحكام التي تشدد على حماية صحة وسلامة العاملين في مكان العمل، وأبرز البيان أهمية الحوار الإجتماعي كأداة فاعلة في مواجهة الجائحة. يمكن الاطلاع على البيان من خلال هذا الرابط https://alolabor.org/17574/

2 - توفير خبرات فنية وإدارية في مجال الصحة والسلامة المهنية

- **تقرير حول العودة إلى العمل أثناء جائحة كوفيد-19**

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ :

الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية، 16/مايو-أيار/2020

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

1628 شخص من أطراف الإنتاج الثلاث والجهات المعنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

توفير الدعم الفني والتقني لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية في مجال رصد وحماية بيئة العمل

واقع التنفيذ :

تضمن تقرير"العودة إلى العمل أثناء جائحة كوفيد-19" أهم التدابير الواجب اتخاذها لتجهيز مكان العمل؛ ليكون بيئة آمنة وصحية للعمال، خلال العودة التدريجية بعد رفع قيود الإغلاق الكلي والجزئي، وآلية تقييم المخاطر والتحكم بها في أماكن العمل، وسبل تعامل أصحاب العمل مع معدلات الغياب المرتفعة بين العاملين. كما تناول آليات السيطرة على مخاطر بيئة العمل من المنزل، وأشار إلى أهمية مشاركة الاتحادات العمالية والعمال وممثليهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ التدابير الوقائية، ودور إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.

يمكن الاطلاع على التقريرمن خلال هذا الرابط https://alolabor.org/17624/

3- الندوة التفاعلية حول استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد-19

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

الجهة المستفيدة من النشاط وعدد المستفيدين:

127 شخص من أطراف الإنتاج الثلاث من 20 دولة عربية و86 جهة مشاركة من مختلف الدول العربية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

منصة رقمية عبر تطبيق Zoom - webinar, 22/يونيو-حزيران/2020

أهداف النشاط:

مناقشة التنفيذ الفعال للتدابير الاحترازية خلال مراحل خطة استئناف العمل في الدول العربية، وأهمية التعاون والتنسيق بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال وممثليهم في تعزيز التقدم المحرز؛ بهدف تحسين الاستجابة لكوفيد-19ومكافحته في هذه الفترة الحاسمة من عودة العمال إلى مكان عملهم.

المحاور:

- **مدخل حول استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد-19**

الدكتورة رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

- **الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل وزارة العمل للتصدي لجائحة كوفيد-19 /تجربة الأردن**

المهندسة نجاح أبو طافش مدير مديرية السلامة والصحة المهنية- وزارة العمل/ المملكة الأردنية الهاشمية.

- **دور الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في تعزيز صحة وسلامة العاملين أثناء العودة للعمل**

السيد يعقوب يوسف محمد- رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين / مملكة البحرين

- **استئناف العمل في الجامعات والمنشآت الصحية**

الأستاذ الدكتور جهاد أبو العطا-أستاذ الطب المهني والبيئي- كلية الطب- جامعة القاهرة/ جمهورية مصر العربية

- **دور تفتيش الصحة والسلامة المهنية في التحقق من امتثال المنشآت/تجربة تونس**

الدكتور لطفي المحجوب مدير تفقد طب الشغل والسلامة المهنية - وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية التونسية

- **تجارب عملية في مواجهة الكورونا (صحة وسلامة الأفراد والفريق الطبي والمجتمع) تجربة الكويت**

الدكتور أحمد الشطي طبيب استشاري في وزارة الصحة ومدير منطقة الأحمدي الصحية - رئيس الرابطة الكويتية للطب المهني/ دولة الكويت

التوصيات:

- ❖ دعوة منظمة العمل العربية لتبادل البروتوكولات التي قامت الحكومات ووزارات العمل بالدول العربية باعتمادها للعودة للعمل خلال جائحة كورونا، ونشرها لأطراف الانتاج الثلاثة في البلدان العربية لضمان تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب.
- ❖ دعوة منظمة العمل العربية لتنظيم دورات تكوينية تفصيلية عن بعد لصالح مختلف أطراف الإنتاج مستقبلاً.
- ❖ الطلب من منظمة العمل العربية موافاة السادة المشاركين بالعروض التقديمية للسادة الخبراء، وفيديو فعاليات الندوة.

واقع التنفيذ :

افتتح **سعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري** أعمال الندوة التفاعلية "استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد-19" من خلال كلمة ترحيبية لأصحاب السعادة والسادة والسيدات المشاركين في أعمال الندوة، ومن بعد ذلك استعرض السادة المتحدثون محاور الندوة من خلال مداخلات مدتها 10 دقائق لكل متحدث وتم تقديم عدد من العروض التقديمية وخلال أعمال الندوة تمت الإجابة على عدد من أسئلة السادة المشاركين الواردة عبر "الأسئلة والأجوبة"، وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات الندوة تم إرسال كامل الأدلة الاسترشادية التي أشار إليها السادة المتحدثون والخاصة بتجارب دولهم في مراحل العودة التدريجية إلى العمل، كما تم إرسال العروض التقديمية ورابط الفيديوهات التي تم رفعها على قناة منظمة العمل العربية الرسمية على اليوتيوب.

يمكن الاطلاع على فعاليات الوبينار "استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد-19 "من خلال هذا الرابط https://alolabor.org/18600/

4- أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية

مكان وتاريخ التنفيذ:

خلال عام 2020

الجهة المستفيدة من النشاط:

أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون بشؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.

أهداف النشاط:

- توفير المادة العلمية الحديثة في مجال مكافحة انتشار كوفيد-19باللغة العربية.
- دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- توفير أحدث الإصدارات المتصلة ببيئة العمل والوقاية من مرض كوفيد-19

واقع التنفيذ:

1- إنجاز ترجمة **3** منشورات لصالح **منظمة العمل الدولية** المكتب الاقليمي للدول العربية/ بيروت، بموجب توقيع مذكرة اتفاق بمقابل مادي في إطار **التمويل الذاتي** وهي كالتالي:

- **تجهيز مكان عملك لفيروس كوفيد-19**
- **تقرير اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية : في مواجهة الجائحة: ضمان السلامة والصحة في العمل.**
- **الوقاية من فيروس كوفيد-19 وتخفيف انتشاره في العمل: قائمة التَحَقّق من الإجراءات**

2- ترجمة منشورات صادرة عن منظمة العمل الدولية ورفعها على موقع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية الالكتروني، بموجب مذكرات اتفاق مع مكتب العمل الدولي في جنيف بمقابل مادي في إطار **التمويل الذاتي** بعنوان:

أ- "السلامة والصحة المهنيتان في حالات الطوارئ الصحية العمومية: دليل لحماية العاملين الصحيين والمستجيبين"

ب -"مبادئ توجيهية بشأن العمل اللائق في خدمات الطوارئ العامة"

ج -"العمل عن بعد خلال جائحة كوفيد 19 وما بعدها"

3- ترجمة مواد تدريبية لصالح منظمة العمل الدولية/ المركز التدريبي - تورينو، بموجب توقيع مذكرة اتفاق وهي كالتالي:

- "الوحدة التدريبية 4 : الطب المهني"
- "الوحدة التدريبية 5: علم النفس الاجتماعي المهني والأرغونوميات"
- "الوحدة التدريبية 8: المخاطر الصحية في الزراعة"
- 15 عرض تقديمي حول "المخاطر الفيزيائية في بيئة العمل"

5-إصدار كتابين حول "مخاطر بيئة العمل والطب المهني"

برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية في حالات الأوبئة والطوارئ/ دليل مختصر

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية 2020

الجهة المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاث والجهات المعنية في الدول العربية.
- وزارات الصحة والبيئة في الدول العربية.
- المراكز الوطنية ومعاهد التدريب المتخصصة وطلاب الدراسات العليا والباحثين والمهتمين.

أهداف النشاط:

- ضمان صحة وسلامة العاملين بقطاع الرعاية الصحية، وإصحاح بيئة المنشآت الصحية في الجائحات وحالات الطوارئ.
- مواجهة النقص في المراجع العربية المتخصصة في علوم الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل على المستوى العربي في حالات الأوبئة والطوارئ.

واقع التنفيذ :

تم إطلاق الدليل المختصر "برنامج الصحة المهنية لقطاع الرعاية الصحية في حالات الأوبئة والطوارئ"، ورفعه على الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية بنسخة الكترونية متميزة تتكون من ثمانية فصول تسلط الضوء على الأدوار والمسؤوليات، والبرامج والخطط ذات الأولوية في القطاع الصحي، والمخاطر المهنية والبيئية التي يتعرض لها العاملون الصحيون، والاحتياطات الواجب اتخاذها لمواجهة ظروف العمل في سياق الجائحة، ومعايير جودة خدمات الرعاية الصحية مع تسعة ملاحق بروابط خارجية (Hyperlinks) بالإضافة إلى ميزة الوصول السريع للمصادر والمراجع عبر روابط تفاعلية، وتم تزويد أطراف الإنتاج الثلاث والمنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية وجميع المهتمين بنسخة الكترونية. يمكن الاطلاع على الدليل المختصر من خلال هذا الرابط: https://alolabor.org/19082/

ثانياً

محور التنمية البشرية والتشغيل

يمثل محور التنمية البشرية مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية أنطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات البطالة وصياغة سياسات تشغيلية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة ، وللتحديات التي فرضتها جائحة كورونا بصفة خاصة حيث تحرص المنظمة على رفع كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل وقد ركزت منظمة العمل العربية في هذا السياق على معالجة قضايا تشغيل الشباب العربي في كافة أنشطتها وبرامجها.

وفى هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له منتديات التنمية والتشغيل التي عقدت بالدوحة عام 2008 والرياض عام 2014.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية بتوفير الدعم المالي المناسب وإتباع سياسات نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة، ومساندتها بالاستعانة بها في سلاسل الإنتاج لضمان استمراريتها وتجنبها مخاطر الغلق والانهيار، كما أهتمت بتعظيم دور القطاع الخاص وذلك من منطلق قدرته على الاسهام في الإصلاح الاقتصادي حيث يستطيع هذا القطاع بالتعاون مع الحكومات دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية للتقليل من الآثار السلبية لتداعيات جائحة كورونا.

هذا وقد سعت المنظمة إلى تكثيف جهودها في مجال التدريب ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل فبالإضافة إلى إصدارها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في تونس عام 2003 والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بالرياض عام 2010، فإنها تسعى الى توفير آليات للتشاور بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو الرقمنة والاستفادة من التطور المعرفي الهائل، لتحسين منظومة التعليم والتدريب لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل.

كما أولت المنظمة إهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الايدي العاملة العربية والوقوف على الاثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة، ودعت المنظمة إلى الاهتمام بهذه الفئات ومتابعتها لا سيما في مرحلة تفشي الوباء من خلال توفير الظروف المناسبة

التي تكفل تأمينها ومعاملاتها معاملة مواطني الدول المستضيفة لها.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار ستة تقارير تشغيل تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل في الوطن العربي، هذا فضلاً عن اصدار التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم أكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

بالإضافة إلى إصدار العقد العربي للتشغيل والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة وذلك في إطار سعيها لمواجهة مشكلة البطالة من كافة جوانبها.

أولاً: مجال التشغيل:

1 - جلسة العمل الحوارية حول: "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على التشغيل وأسواق العمل العربية"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

مكان وتاريخ التنفيذ:

8 يوليو/ تموز 2020، عبر تطبيق زووم ZOOM.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال جلسة العمل عدد (137) مشاركاً ومشاركة يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية من (16) دولة عربية، و (92) مشاركة من ممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية والمعنيين والمتخصصين، فضلاً عن عدد من الإعلاميين والمتابعين من ذوي الاختصاص.

أهداف النشاط:

يتناول هذا النشاط بالعرض والتحليل جانباً هاماً من الجوانب التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة في هذه المرحلة الحرجة، وصولاً إلى عدد من المقترحات والحلول للتخفيف من الأثار السلبية للأزمة حالياً، وبلورة آليات مستقبلية جديدة تعالج التوترات التي خلفتها الأزمة، وتهيئ أسواق العربية لواقع جديد لمستقبل العمل.

المحاور:

تضمن جدول اعمال الجلسة محورين رئيسيين:

المحور الأول: " تأثيرات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على أوضاع التشغيل والبطالة.

وقدمه السيد/ رامي مهداوي – الخبير العربي في مجال التشغيل/ دولة فلسطين، الذي تناول بالتحليل تأثيرات تداعيات كورونا على أوضاع التشغيل والبطالة على عدد من القطاعات الانتاجية والخدمية في المنطقة العربية، خاصة قطاعات النفط والسياحة والأسواق المالية، وتحويلات العمال والمغتربين.

المحور الثاني: " تأثيرات جائحة كورونا على الموارد البشرية ومستقبل العمل"

وقدمه الدكتور/ عبدالرحيم محمد أحمد – الخبير العربي في مجال التدريب/ جمهورية السودان، الذي تناول تأثيرات هذه الجائحة على الموارد البشرية ومستقبل العمل بالدول العربية خلال المرحلة الحالية والمستقبلية.

التوصيات:

- ❖ العمل على وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل، وتعزيز الجهود لتشجيع الفئات العمالية للتسجيل فيها، والنظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل، لتشمل جميع الفئات، لاسيما التي فقدت وظائفها بسبب ظروف الجائحة.
- ❖ التأكيد على أهمية الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والأمن الصناعي والرقمي، والعمل علي دعم مشاريع ريادة الأعمال وتحفيزها للعمل في هذه القطاعات وتنمية المهارات والقدرات لمواكبة الطفرة العالمية والدخول في مرحلة الاقتصاد الجديد والثورة الصناعية الرابعة.
- ❖ إعادة رسم خريطة الاستثمارات العربية وفق فرص ومقومات الاستثمار المتاحة في الدول العربية، بحيث تأخذ في الاعتبار الأولوية للمشاريع الكبرى ذات الكثافة العمالية الكبيرة، لاسيما في القطاعين الزراعي والصناعي.
- ❖ الاستمرار في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بتوفير الدعم المالي المناسب وإتباع سياسات نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة، وتعليق سداد القروض والإعفاء الضريبي، ومساندتها بالاستعانة بها في سلاسل الإنتاج لضمان استمراريتها وتجنبها مخاطر الغلق والانهيار.
- ❖ التوسع في برامج التشغيل الممولة حكوميا، خاصة في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية.
- ❖ زيادة المخصصات لدعم شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الحماية الوقائية وتعزيز مفهوم الاقتصاد التضامني من الناحية الاجتماعية، وتنفيذ برامج للمسئولية التكافلية لتشمل الفئات العمالية في القطاع الغير منظم، والعمل على إنشاء صناديق تعويض البطالة، وتعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة.
- ❖ توفير آليات التشاور بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة والدعوة إلى رسم وتطوير سياسات تدعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للاعتراف بالتدريب عن بُعد، واعتماده وفقا للأولويات الجديدة والمستقبلية التي تحكم برامج وعمليات التعليم والتدريب ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عن بُعد، مع التنسيق مع جهات الاعتماد العربية والدولية المتخصصة.
- ❖ بناء استراتيجيات تعليمية وتدريبية تدعم التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من التطور المعرفي الهائل، لتحسين وتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني، لمقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل.
- ❖ تعزيز دور التوجيه والإرشاد المهني، في التعريف بالأنماط الجديدة للعمل واحتياجات أسواق العمل المتغيرة من المهن والمهارات، والتركيز على المجالات التي تدعم القطاعات التي كشفت الأزمة وجود نقص بها، مثل القطاع الصحي.

- أهمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، لدراسة وتقييم الوضع وتبادل المعلومات والخبرات وبحث تجارب الدول في التصدي لتداعيات الجائحة، والعمل على توفير آليات تمويل جديدة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني تدعم الاستثمار في مجال الموارد البشرية وتعظيم عوائدها لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2 ـ الندوة التفاعلية حول: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ازمة كورونا، ومدى تأثيرها في إعادة رسم المنظومة الاقتصادية الرقمية، وانعكاساتها على سوق العمل"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

مكان وتاريخ التنفيذ:

9 / سبتمبر / أيلول 2020، عبر تطبيق زووم ZOOM.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال هذه الندوة (81) مشاركاً ومشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وعدد من الأطراف المعنية بموضوع الندوة، فضلا عن عدد من الخبراء المتخصصين.

الجلسة الافتتاحية:

افتتحت أعمال هذه الندوة التفاعلية **بكلمة من معالي الأستاذ فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** رحب فيها بالسادة المشاركين وأشار فيها الى انه لولا التكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال لما استطعنا التواصل وعقد هذه الأنشطة المختلفة، كما أشار في كلمته الى أهمية موضوع هذه الندوة والذي يتناول بالشرح والتفصيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل جائحة كورونا على سوق العمل العربي.

وأوضح معاليه إن منظمة العمل العربية سباقة في قراءة مثل هذه التحولات التي أشارت إليها في العديد من إصدارتها ومن أحدثها ما جاء في تقرير المدير العام للدورة 45 لمؤتمر العمل العربي حول **" ديناميكية أسواق العمل: التحولات ومسارات التقدم "** حيث تناول القوة المزدوجة للعولمة والتقدم التكنولوجي " الثورة الصناعية الرابعة ".

المحاور:

المحور الأول: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على سوق العمل.

قدمه السيد الدكتور احمد شحيبـر- أسـتاذ مساعد بكلية الابتكار التكنولوجي -جامعة زايد بأبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

المحور الثاني: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رسم خريطة المنظومة الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على سوق العمل.

قدمه السيد الدكتور فيصل المناور- خبير اول ورئيس لجنة البحوث والنشر بالمعهد العربي للتخطيط - بدولة الكويت

التوصيات:

- ❖ العمل على التنويع الاقتصادي الموجه نحو الأنشطة التقنية والتي يمكن من خلالها خلق فرص عمل.
- ❖ التوعية بأهمية خدمات الحكومة الإلكترونية ووضع إطار عمل لدعم وتحفيز استخدام الخدمات الإلكترونية في المنطقة.
- ❖ تحديث السياسات الوطنية الحالية والتأكيد على دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على المحتوى الرقمي العربي والاستثمار في الإبداع وريادة الأعمال.
- ❖ دعم البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية والتوسع في تأسيس مراكز تدريبية على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة مع التركيز على مهن معينة ثبتت أهميتها اثناء الجائحة.
- ❖ اعتماد استراتيجية كاملة للتحول الرقمي وادراج العمل فيها بالتدريج لنصل بالعنصر البشرى الى اعلى مستويات الجاهزية لإدارة وتسيير العمليات الرقمية في كافة المهن ومختلف المؤسسات.
- ❖ تحقيق التوازن بين ثلاث ضرورات تكنولوجية: الضرورات الملحة للتطور الرقمي، مكافحة التهديدات الأمنية الرقمية، الحفاظ على ديمومة سير العمل على الأنظمة والشبكات المعقدة بكفاءة.
- ❖ تفاعل مؤسسات القطاع الخاص نحو تعزيز المسئولية المجتمعية لتخفيف العبء على العمال في مواجهة الازمات والكوارث من خلال انشاء صناديق تكافلية ودعم اجورهم الوظيفية وتجنب تسريحهم وانهاء خدماتهم.
- ❖ ضرورة الاستمرار بتجديد وتحسين أنظمة المعلومات المتعلقة بأسواق العمل وضمان توفير معلومات سوق العمل على نطاق واسع يسهل استخدامه والتعرف عليه من قبل أصحاب العمل والباحثين عن عمل.
- ❖ تعزيز وبناء القدرات البشرية في مجال استخدام التقنية والتكنولوجيا ونظم الاتصالات الحديثة بشكل أكبر من حيث الكفاءة والفعالية.
- ❖ تعزيز ثقافة الحاجة الى الابداع والابتكار والتميز التكنولوجي، وتحفيز الرياديين لاقتناص وخلق الفرص في ظل الازمة الحالية

3 - الندوة القومية التفاعلية حول:" تأثيرات تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في الدول العربية "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل

مكان وتاريخ التنفيذ:

28 أكتوبر / تشرين الأول 2020، عبر تطبيق زووم ZOOM.

المشاركون:

شارك في أعمال هذه الندوة (87) مشاركا ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، فضلاً عن عدد

من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والخبراء المتخصصين

المحاور:

المحور الأول: " تداعيات جائحة أزمة كورونا على القطاع غير المنظم بشكل عام " مع عرض لتجربة جمهورية مصر العربية في هذا المجال.

وقدمــه الأستاذ الدكتور / نيازي مصطفى – أستاذ القانون بجامعة القاهرة / جمهورية مصر العربية، الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل

المحور الثاني: " دور أطراف الإنتاج الثلاثة في دمج القطاع غير المنظم ضمن القطاع المنظم ".

وقدمه الأستاذ الدكتور / أحمد فياض الشوابكه – أستاذ علم الاجتماع، بالمملكة الأردنية الهاشمية، والخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل.

المحور الثالث: " أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع غير المنظم في أسواق العمل الخليجية " – مع عرض لتجربة سلطنة عمان في هذا المجال.

وقدمه الأستاذ / سالم بن نصير الحضرمي – مدير عام التخطيط والتطوير – وزارة العمل – سلطنة عمان

التوصيات:

الدعوة إلى إنشاء قواعد بيانات خاصة بالقطاع غير المنظم وخصائصه وأماكن تواجد أنشطته، وتحديث هذه البيانات بشكل دوري للاستفادة منها والاعتماد عليها عند صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتنموية ولإضفاء الصفة العملية والواقعية والدقة على هذه السياسات.

- ❖ تطبيق المنهجيات المتبعة دولياً وطرق القياس المعتمدة عالمياً عند التعامل مع هذا القطاع ودراسته واحتساب حجمه وقياس مؤشراته ومساهماته في الاقتصادات الوطنية والنواتج المحلية وبشكل دوري ومستمر.
- ❖ وضع أطر وطنية تتضمن أسس المتابعة والتقييم وآليات الحد من تمدد القطاع غير المنظم وانتشاره والتدابير الوطنية لمنع دخول أعداد إضافية إلى ميادين العمل في هذا القطاع.
- ❖ دعم وتعزيز مشاركة أصحاب العمل والعمال في التشاور والتفاوض والحوار الفعال مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين الآخرين عند صياغة البرامج والسياسات الخاصة بالقطاع غير المنظم، وتحديد دور ومسؤوليات الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة وأسس التشبيك والتنسيق فيما بينها، وبالتالي تقوية شعور الملكية لهذه السياسات من قبل كل طرف.
- ❖ ضرورة توفير مقومات وحوافز للانتقال الفعلي إلى القطاع المنظم، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى خدمات الأعمال والتمويل والبنية التحتية والأسواق والتكنولوجيا وبرامج التدريب والمهارات، إضافة إلى ترويج مزايا الانتقال، وبمشاركة جميع أطراف الإنتاج.
- ❖ إعادة النظر في البيئة القانونية والتشريعية والإدارية وإضفاء المرونة عليها والعمل على إرساء إطار تشريعي مناسب يساعد على إجراء عملية تقييم وتشخيص للظروف المرتبطة بالسمة غير المنتظمة وما يحكمها وذلك

بهدف تعميم وتطوير وتنفيذ القوانين واللوائح الهادفة إلى تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

- ❖ الإقرار بأهمية الحفاظ على فرص العمل والوحدات الاقتصادية القائمة لتوفير دخل آمن واستقرار وظيفي وعمل لائق في أثناء عملية الانتقال إلى القطاع المنظم، بما في ذلك الاعتراف بملكية هذه الوحدات والعاملين فيها.
- ❖ دعوة منظمات العمال لإصلاح الأنظمة واللوائح الداخلية وتحقيق المزيد من الديمقراطية النقابية لتوسيع مظلة العمل النقابي واستقطاب فئات جديدة للاستفادة من الخدمات النقابية والاتفاقيات الاجتماعية.
- ❖ دعوة منظمات أصحاب الاعمال لتقديم الدعم والتشجيع للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد عليها في سلاسل الإنتاج والقيمة المضافة.
- ❖ الدعوة لاعتماد أرضيات للحماية الاجتماعية الوطنية بما يحمي العمال من تحديات الفقر ويمكنهم من الحصول على حد أدنى من الخدمات الصحية والتدريبية والاجتماعية ويسهل انتقالهم الى الصفة المنتظمة، وان يتم مراعاة احتياجاتهم وظروفهم نتيجة الآثار السلبية التي خلفتها أزمة كورونا.

4 ـ دراسة حول: " تأثيرات أزمة " كورونا " (كوفيد-19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية "

فريق العمل

- هذه الدراسة صادرة عن منظمة العمل العربية، في عام 2020.

التحرير الفني: السيد / مصطفى عبد الستار - المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل

- الإعداد والتحضير: فريق إدارة التنمية البشرية والتشغيل – السيدة/ رباب طلعت، السيدة/مستورة عطية، الآنسة/ نسرين خليل، السيد/ محمد عبد الهادي
- المتابعة: السيدة / شيرين صباح - رئيسة ديوان السيد المدير العام
- التنسيق والطباعة: السيد / معتز عزت - ديوان المدير العام
- وحدة الطباعة: السيد / مصطفى عمر

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل التأثيرات المرتبطة بتطورات تداعيات الجائحة في مراحلها المختلفة على العوامل المؤثرة على عنصر العمل، الذي يُعد من المدخلات الأساسية لكفاءة الاقتصاد وذلك في إطار سلسلة الإصدارات التي تقدمها **منظمة العمل العربية** حول **تداعيات جائحة فيروس "كورونا المستجد"** على قطاعي العمل والعمال.

حيث تتناول الدراسة جانبا مهما من الجوانب التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة، وهو قضية التشغيل في إطار الصدمات التي تعرضت لها أسواق العمل العربية، ويتم التركيز فيها على التلازم بين الجوانب الاقتصادية من ناحية، والمتغيرات المتسارعة في سوق العمل من ناحية أخرى، قصد معالجة الاوضاع الناشئة، والمتراكمة أيضا، بالنظر الى أن الازمة قد كشفت عن مكامن الوهن والقصور في عدد من النظم والآليات الحاكمة لأسواق العمل،

وعكست في مجملها وجود اختلالات تراكمية في منظومة التشغيل، كما بينت الفجوة المعرفية الناجمة عن الأزمات والكوارث المؤثرة على سوق العمل.

وتتطلب معالجة هذه الاختلالات المتراكمة بذل المزيد من الجهود لإرساء أسس مستقرة لمقاربات جدية ومجددة في إطار شراكة فاعلة بين الشركاء الاجتماعيين، وصولا لصياغة مقترحات لعدد من الحلول **للحد من الآثار السلبية للأزمة في الوقت الراهن من ناحية،** ومن ناحية ثانية **الاستمرار في تعزيز مسار هذه الجهود لتكون نقطة انطلاق جادة لبناء سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة للأجلين المتوسط والبعيد**.

على أن تتواكب هذه السياسات مع التوجه العالمي والعربي نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وتأخذ في الاعتبار الاستفادة من الإمكانات والمعطيات المادية والبشرية الهائلة للوطن العربي، لوضع خارطة للموارد العربية، بما في ذلك الاستثمارات المنتجة والقوى البشرية الفاعلة من أجل تحديد مقومات الإنتاج بجميع أشكاله ومجالاته، بناءً على قواعد معلومات موثقة وخرائط مكانية وجداول زمنية وفقا لدراسات الجدوى التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة، ويستهدف كل ذلك تأسيس قوة اقتصادية وبشرية عربية، تدفع بالاقتصادات والمجتمعات العربية قدماً في مواجهة المتغيرات الراهنة والمستقبلية، وتكون معها أسواق العمل العربية في مأمن من مخاطر أي صدمات مفاجئة مستقبلية.

ثانياً: مجال التدريب المهني:

الندوة التفاعلية حـــــول: "المستجدات في اوضاع التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل جائحة كورونا"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

25 نوفمبر – تشرين الثاني 2020، عبر تطبيق زووم ZOOM.

المشاركون:

شارك في أعمال هذه الندوة (164) مشاركا ومشاركة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، فضلاً عن عدد من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة والخبراء المتخصصين.

المحاور:

المحور الأول: المستجدات الراهنة على منظومة التعليم والتدريب التقني في ظل الثورة الرقمية وتأثيرات جائحة كورونا.

وقدمه السيد الدكتور زياد جويلس - الخبير الوطني والدولي لدى مؤسسة التدريب الأوروبية والمشرف على اعداد تقارير المؤسسة حول التعليم والتدريب وتشغيل الشباب

المحور الثاني: أثر جائحة كورونا على الموارد البشرية العربية والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل خلال المرحلة القادمة.

وقدمه الأستاذ/ اسامة غنيم المنسق العام لفريق " دعم تشغيل الشباب في منطقة البحر المتوسط "ومستشار التعليم والتدريب التقني والمهني في المكتب الإقليمي لليونسكو ببيروت

التوصيات:

أولا: دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي الى:

- ❖ توفير الدعم الكافي والمناسب للعاملين وتحديدا تلك الفئات المتضررة من جراء جائحة فيروس كورونا.
- ❖ اعداد نظام معلومات متكامل لسوق العمل مرتبط بالمنظومة التعليمية والتدريبية يساعد في زيادة المقدرة على التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة بسوق العمل
- ❖ صياغة استراتيجية للتعامل مع الثورة المعرفية الرقمية مع ضرورة التوجه العلمي نحو الابداع والابتكار.
- ❖ استخدام حزم تحفيز لتعزيز مهارات العاملين وإعادة تدريبهم وصقل مهاراتهم في المهن المعرضة لخطر كبير بسبب الاتمتة ليكونوا أكثر مرونة وتوجها نحو المستقبل.
- ❖ وضع منهجية متكاملة لسياسات تنمية الموارد البشرية تساعد في تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً للأولويات الجديدة والمستقبلية من المهارات التنافسية للمهن والوظائف بأسواق العمل.
- ❖ العمل على توفر آليات متطورة لجذب موارد مالية جديدة لزيادة فرص تمويل مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني
- ❖ تيسير نقل التقنيات والتجارب الناجحة في الاستجابة لتأثيرات جائحة كورونا (كوفيد – 19) على أسواق العمل.

ثانيا: دعوة مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني في الوطن العربي الى:

- ❖ تحسين الاستجابة للاحتياجات والمتطلبات الاجتماعية الناشئة عن ظروف التباعد الاجتماعي والحظر الصحي.
- ❖ توسيع مهمة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني من مجرد مهمة محدودة لتوفير تدريب للمهارات الخاصة بالصناعة والمهارات الخاصة بالحرف إلى مهمة أوسع لتنمية الموارد البشرية تشمل التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة.
- ❖ تقديم منهجاً تدريبياً مبنياً على نظام الكفايات المهنية والتوافق مع المعايير القياسية المهنية وتقنيات التقييم الجديدة (وليس على المتطلبات الأكاديمية) اللازمة في مكان العمل
- ❖ تطوير السياسات والتشريعات التي تدعم الاعتراف بالتدريب عن بُعد، واعتماده وفقا للأولويات الجديدة والمستقبلية ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عن بُعد، مع التنسيق مع جهات الاعتماد العربية والدولية المتخصصة.

- ❖ اعتماد استراتيجية كاملة للتحول الرقمي وادراج العمل فيها بالتدريج لنصل بالعنصر البشرى الى اعلى مستويات الجاهزية لإدارة وتسيير العمليات الرقمية في كافة المهن ومختلف المؤسسات.

ثالثاً: مجال الهجرة :

الندوة التفاعلية حـــــول: " أثر عودة العمالة المتنقلة والمهاجرة على أسواق العمل العربية في ظل جائحة فيروس كورونا "

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة التنمية البشرية والتشغيل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

8 ديسمبر / كانون الأول 2020، عبر تطبيق زووم ZOOM.

المشاركون:

شارك في أعمال هذه الندوة (59) مشارك ومشاركة ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وعدد من الأطراف المعنية بموضوعات الهجرة والتنقل في الوطن العربي، فضلاً عن عدد من الخبراء المتخصصين

المحاور:

المحور الأول: "تأثيرات جائحة فيروس كورونا على أنماط التنقل والهجرة في الوطن العربي".

وقدمــه السيد / جمال أغماني – الوزير الأسبق للعمل والتكوين المهني بالمملكة المغربية،

المحور الثاني: "أثر عودة العمالة المتنقلة والمهاجرة على أسواق العمل العربية"

وقدمه الأستاذ الدكتور / طلال أبو ركبة – أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بدولة فلسطين والخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل

التوصيات:

- ❖ دعوة الدول العربية إلى وضع خطة عاجله للمواجهة المشتركة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة (كوفيد – 19) والتعجيل بإنشاء " الصندوق العربي للازمات " الذي دعت له الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- ❖ التأكيد على أهمية تفعيل الاتفاقيات الثنائية للاستخدام المنظم للعمالة بين الدول العربية، واهمية المتابعة الدورية لها على ضوء تطورات أسواق العمل العربية ومتطلباتها في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- ❖ الاعداد والتحضير للتعامل مع الاشكال الجديدة للهجرة المرتقبة نتيجة لجائحة كورونا بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة عودة العمالة العربية المتوقعة.
- ❖ دعوة النقابات العربية على تبني مقاربات شاملة في التعامل مع العمالة العائدة، وفتح المجال امامهم للانخراط في صفوفها والاستفادة من خبراتهم وتأطيرهم.

- العمل علي تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للتوجه لتشغيل العمالة العربية العائدة، وتوفير المعلومات حول الكفاءات المتوفرة وتخصصاتها وخبراتها، وتسهيل سبل إتمام عمليات التشغيل وفق آليات واضحة ومعلنة في هذا المجال.
- الاهتمام بمراكز الأبحاث العلمية لتنمية واستشراف الأنماط الجديدة للعمل وكيفية نشر ثقافة ريادة الاعمال ودراسة أبعاد ظاهرة الهجرة.
- حث الدول العربية النهوض بالتجارة البينية بما يساهم في بناء السوق العربية المشتركة مما يسهم في رفع التحديات المطروحة، والعمل على استبدال سلاسل القيمة الأجنبية بآخرى عربية.
- العمل على توفير سبل الاستثمارات الوطنية والعربية للمهاجرين وتعزيز آليات الاتصال عن بُعد لمساعدة المهاجرين وخاصة الراغبين في العودة إلى ديارهم واعلامهم بتطورات قيود التنقل طول الوقت.
- دعوة الدول العربية لتفعيل اتفاقيات العمل العربي خاصة منها تنقل الأيدي العاملة العربية مع صياغة استراتيجيات وطنية متكاملة او إعادة النظر في استراتيجياتهـــا متضمنـــه الـدروس المستفـادة من جائحة (كوفيد -19).
- دعـوة الدول العربيـــة الى أهمية العمل على احتواء الوضع وتوفير الحمايـــة اللازمة لهذه الفئات في ظل تأثيرات جائحة (كوفيد -19) لتشمل الجهود في توفير الخدمات والمعلومات للمجموعات المختلفة من العمالة المهاجرة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأسر التي تعولها الاناث.
- تعميق المعرفة بتيارات واتجاهات الهجرة بين الأقطار العربية والتحولات التي طرأت عليها ودوافعها ومسبباتها وانعكاساتها على أسواق العمل.
- التنسيق بين الدول العربية لإتباع منهجيات موحدة فيما يخص مسوحات واحصاءات العمل، وبما يتوافق مع المعايير العربية والدولية، في سبيل توفير قاعدة بيانات عربية فيما يخص أسواق العمل فيها وذلك في جانبي العرض والطلب كأداة فاعلة للتخطيط الإقليمي وتنقل الايدي العاملة.
- الاتفاق على رؤية مشتركة من قبل بلدان الارسال والعبور والاستقبال، وفق روح المسئولية والالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية، لمواجهة الهجرة غير النظامية مواجهة واقعية والعمل على معالجة أسبابها.
- تدعيم السياسات التنموية لترشيد هجرة الكفاءات من البلدان العربية وفق مبادئ متفق عليها لبلورة الشراكة، وتعزيز التعاون وإيجاد صيغ واتفاقيات تمكن من الاستفادة المشتركة من الكفاءات والمهارات المهاجرة لصالح بلدان الاستقبال والإرسال.

المشاركات في الأنشطة الخارجية

1- المشاركة في اجتماع: حول "دور الحاضنات الصناعية ومسرعات الأعمال في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "

الجهة الداعية:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

مكان وتاريخ التنفيذ:

16 يوليو/ تموز 2020، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة كلا من:

السيدة / رباب طلعت حامد -رئيس وحدة التدريب والتصنيف المهني.

والسيدة/ مستورة الجراري – رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل.

أهداف الورشة:

هدفت الورشة إلى إبراز أهمية الحاضنات ومسرعات العمال في المجال الصناعي كوسيلة للحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، والعمل على استيعاب الشباب وأصحاب المبادرات والخريجين الجدد في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المشاركون:

شارك في أعمال الورشة (50) مشاركاً ومشاركة يمثلون ممثلي خمس عشرة دولة عربية بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات الإقليمية الألسكو ، الأسيسكوا، منظمة العمل العربية، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الوطني لنساء المغرب، اتحاد الصناعة الليبية، مجلس الأعمال السعودي المغربي.

مداخلة منظمة العمل العربية:

- تم عمل مداخلة من ممثلي المنظمة، بشأن الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين توحيد الجهود مع منظمة العمل العربية لتعميم الاستفادة وخاصة أن المنظمة تضم في عضويتها أطراف الانتاج الثلاثة، وتم الرد من قبلهم بأن التنسيق موجود بالفعل وهم مرحبين بالفكرة وسيتم هذا العام تنظيم ملتقى والطلب من منظمة العمل العربية، التعاون والمشاركة فيه وكانت ردود ممثلي المنظمة بأننا باسم المنظمة نرحب بهذا التعاون وتنظيم ملتقى أو فعالية لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية.

2- المشاركة في اجتماع خبراء "التعليم الفني والمهني في الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة"

الجهة الداعية:

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي)

مكان وتاريخ التنفيذ:

عبر وسائل التواصل المرئية يوم 2020/10/26.

الهدف من الاجتماع:

- عرض ومناقشة إطار خطة التطوير الشاملة لمنظومة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
- مناقشة آليات تنفيذ خطة التطوير الشاملة ومتابعتها بما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في أعمال الاجتماع (50) مشاركاً ومشاركة يمثلون ممثلي خمس عشرة دولة عربية بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات الإقليمية المعنية

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة:

السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التدريب والتصنيف المهني.

3- المشاركة في اجتماع فريق الخبراء الافتراضي حول " كفاءة الموارد في المنطقة العربية: رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 وإعادة البناء بشكل أفضل بعد كوفيد -19 "

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة (7-8 /2020/10)

الجهة الداعية:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي)،

الهدف من الاجتماع:

- مناقشة وضع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول العربية والإجراءات التي تساهم في تعافي الاقتصاد الأخضر من كوفيد -19
- إطلاع صانعي السياسات والقرارات ومكاتب الإحصاء على مجالات تعزيز كفاءة الموارد واستكشاف طرق لرصد التقدم المحرز في الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك في اليوم الأول 120 مشاركا وفي اليوم الثاني 115 مشاركا يمثلون وزارات البيئة (الحكومات) في 22 دولة عربية، كما شارك ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الفنية المعنية بالبيئة، وممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الإقليمية والمنظمات العربية المعنية بالإضافة الى أعضاء اللجنة المعنية بالبيئة والخبراء ذوي الصلة.

مشاركة منظمة العمل العربية:

قام بتمثيل المنظمة:

السيد / بهلول شتيوي – المستشار الاقتصادي للمنظمة

السيد / مصطفى عبد الستار-المشرف على إدارة التنمية والتشغيل

السيدة / د. رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للسلامة والصحة المهنية

ثالثاً

محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

تتعاون منظمة العمل العربية مع الهيئات العربية والأجنبية والدولية التي تعمل في ميدان العمل، حيث ان المبرر الأساسي لقيام منظمة العمل العربية كان بهدف التعاون وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل والعمال، فتشارك المنظمة في جميع الأنشطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية، خاصة في الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، وترتبط بعلاقات تعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات المجتمع المدني.

حيث تشارك المنظمة سنويا في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية، وتقدم فيها العديد من أوراق العمل والدراسات التي تعكس وجهة نظر المنظمة تجاه قضايا العمل والعمال في المنطقة العربية، فمع تنامى نشاط المنظمة فقد أصبحت تحتل مكانتها على الساحة العربية كبيت خبرة في المسائل العمالية وتقديم المشورة الفنية للحكومات والمنظمات العربية في هذا المجال.

ويعتبر محور التعاون الفني لصالح أطراف الإنتاج في الدول العربية الأعضاء من اهم المؤشرات الإيجابية الضرورية لتحقيق أحد أهداف المنظمة نحو الشركاء الاجتماعيين (حكومات، أصحاب أعمال، عمال) وخاصة الأكثر احتياجا وهي الدول ال 7 (فلسطين، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن، لبنان) التي صدر بشأنها أكثر من قرار من المؤتمر يدعو إلى منحها الأولوية في تلبية احتياجاتها وفقاً للإمكانيات المتاحة ويحقق التعاون والتكامل العربيين في مجال العمل والعمال.

وبسبب تراجع الموازنات الاعتيادية خلال السنوات الماضية والذي أدى إلى عدم الاستجابة للعديد من احتياجات هذه الدول بالرغم من تعاظم احتياجاتها بشكل جدي، فإن الامر يتطلب مراجعة هذا الوضع حيث أن المتغيرات والمستجدات في عالم العمل تتطلب مزيدا من الدعم الفني لتلبية الاحتياجات المتزايدة بحكم أوضاعها الاقتصادية الوطنية الصعبة.

اولاً: مجال التعاون الفني:

1 - الويبينار الأول حول "اساسيات وتقنيات العمل عن بعد "

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

11 يونيو / 2020، من خلال المنصة الإلكترونية "ZOOM"

أهداف النشاط:

ويأتي تنفيذ هذا الويبينار ضمن سلسلة الحلقات النقاشية المرئية التى تنظمها منظمة العمل العربية بهدف بناء القدرات

العربية التقنية والإستراتيجية لمواجهة بعض التحديات التى فرضتها علينا جائحة كوفيد ـ 19.

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك فى فعاليات هذا الويبينار مايقرب من **"230"** مشارك من ممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال ووزارات العمل العربية فى "19" **دولة عربية:** (موريتانيا ـ تونس ـ الجزائر ـ لبنان ـ الأردن ـ السعودية ـ المغرب ـ السودان ـ مصر ـ الأمارات ـ الكويت ـ فلسطين ـ سلطنة عُمان ـ البحرين ـ قطر ـ العراق ـ الصومال ـ ليبيا ـ الجزائر).

المنظمات العربية والإقليمية والدولية: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "الأكساد" ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية ـ الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ـ المصرف العربي للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ إتحاد إذاعات الدول العربية ـ الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي).

الخبراء:

- ✓ الدكتور / محمد رمضان المحاضر بالجامعة البريطانية بالقاهرة، مستشار الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية، خبير البنك الدولي لأنظمة دعم القرار، المتحدث الرئيسي.
- ✓ المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي ممثلاً عن منظمة العمل العربية برئاسة فعاليات هذا الويبينار.

المحاور:

- مفهوم العمل عن بُعد وأنماطه.
- التغيُّر الإستراتيجي في أساليب الإدارة.
- أساسيات العمل عن بُعد وقواعده الحاكمة.
- ماذا نحتاج في العمل عن بُعد؟ نظرة على أهم التطبيقات اللازمة للعمل عن بُعد.
- مُستقبل العمل والوظائف في العقد القادم.

أهم الاستنتاجات والنتائج:

- ❖ التعريف بالتحول الرقمي على أنه إستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة ،والسريعة ، والمتغيرة بصفة دائمة لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل.
- ❖ التعريف بالعمل عن بعد.
- ❖ إرتفاع نسبة مساهمة الإقتصاد الرقمي من الناتج القومي الإجمالي .
- ❖ الدعوة إلى تغيير نمط الإدارة إلى الإدارة بالأهداف.
- ❖ يجب نشر أساسيات العمل عن بعد.
- ❖ أهمية التعريف بركائز العمل عن بعد.

❖ تمت التوصية بأن مستقبل العمل يجب أن يتضمن الإستثمار طويل الأمد فى البنية التحتية، والبنية المعلوماتية، وعلوم البيانات، والتحول الرقمي.

2- الويبينار الثاني حول "مراجعة إستراتيجيات الموارد البشرية فى ظل تغير بيئة الأعمال، بعد جائحة كوفيد - 19"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

مكان وتاريخ التنفيذ:

22 يوليو / 2020، من خلال المنصة الإلكترونية "ZOOM"

الهدف:

➢ يأتي تنفيذ هذا الويبينار ضمن سلسلة الحلقات النقاشية المرئية التى تنظمها منظمة العمل العربية بهدف بناء القدرات العربية التقنية والإستراتيجية لمواجهة بعض التحديات التى فرضتها علينا جائحة كوفيد 19

المشاركون والجهات المستفيدة:

شارك فى فعاليات هذا الويبينار مايقرب من "160" مشارك من ممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال ووزارات العمل العربية فى **"18" دولة عربية:** (موريتانيا - تونس - الجزائر - لبنان - الأردن - السعودية - المغرب - السودان - مصر - الأمارات - الكويت - فلسطين - سلطنة عمُان - البحرين - العراق - الصومال - ليبيا - الجزائر).

كذلك عدد من ممثلي بعض المنظمات العربية والإقليمية والدولية :

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "الأكساد" - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية - الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - المصرف العربي للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - إتحاد إذاعات الدول العربية - الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .

المحاور:

تتضمن دراسة التغيرات المحتملة التي يمكن أن تطرأ على كل من:

- وظائف إدارة الموارد البشرية - ماذا يمكن أن يطرأ من تغيير في ظل ظروف عدم التأكد؟
- استراتيجية تحليل الوظائف وتصميمها.
- تحليل العرض الداخلي للموارد البشرية / تحليل العرض الخارجي للموارد البشرية.
- تغيرات الطلب على العمالة.
- استراتيجية التوظيف والتعيين والإعداد لملء الشواغر التي تنشأ نتيجة التقاعد أو الاستقالة أو أسباب ترك الخدمة.

- استراتيجية التدريب .
- استراتيجية تقييم الأداء.
- استراتيجية الرواتب والمكافآت .

الخبراء:

- ✓ الدكتورة / علا عبد المنعم عمارة المحاضر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، مدرس بجامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب MSA -كلية علوم الإدارة، خبير البنك الدولي. المتحدث الرئيسي .
- ✓ الدكتور / محمد رمضان المحاضر بالجامعة البريطانية بالقاهرة، مستشار الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية، خبير البنك الدولي لأنظمة دعم القرار. المحاور الرئيسي .
- ✓ المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي ممثلاً عن منظمة العمل العربية برئاسة فعاليات هذا الويبينار.

أهم الاستنتاجات والنتائج والتوصيات:

أولاً: قراءة في ملامح التغير في فكر منظمات الأعمال فيما يخص العمل عن بعد:

- ❖ المتطلب الرئيسي أن يتم إنجاز العمل ولا مانع من ايجاد حلول أكثر مرونة لمتطلبات التشغيل .
- ❖ تميل نسبة الزيادة في إنتاجية من يقومون بالعمل عن بعد إلى الارتفاع بنسب تصل من 20٪ إلى 25٪.
- ❖ أشارت الدراسات إلى ارتفاع معدلات إنتاجية الشركات عند التحول إلى نظام العمل عن بعد .
- ❖ تميل نفقات التشغيل إلى الانخفاض عند التحول الى العمل عن بعد .
- ❖ غيرت إدارة اللوجستيات وسلاسل التوريد طرق أداء ونماذج عمل الشركات والمنظمات.
- ❖ يدور فكر الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية حول مفهوم توازن الأهداف : "إنتاجية أعلى" "ربحية أكثر" "تحقيق الاستقرار الوظيفي ورضا العاملين".

ثانياً: سياسات التدريب:

- ❖ ينطلق فكر التدريب من الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية.
- ❖ يبني بشكل رئيسي على إدراك المحددات القانونية لإدارة الموارد البشرية (وهنا نشير إلي جوهرية التدريب التحويلي).
- ❖ يحتاج الي ربطه بفكر: الاستدامة/ المسئولية الاجتماعية للشركات.
- ❖ يحتاج واقع العمل الحالي الى إجراءات عاجلة لتفعيل آليات إعادة التأهيل وتنمية المهارات في ظل متطلبات العمل الجديدة.
- ❖ يتطلب الأمر تحديد الفائض / أو العجز النوعي في العمالة : وفي هذه الحالة تكون خبرات وتأهيل العاملين أقل أو أعلي من المطلوب.
- ❖ وتحديد الفائض / أو العجز الكمي في العمالة : و في هذه الحالة تكون أعداد العاملين أكبر أو أقل من الأعداد

المطلوبة.

❖ هذا بالإضافة إلى تحديد المحتوي التدريبي وقضايا التدريب التقني/ الفني/ المهني.

ثالثاً: يجب مراجعة عملية تقييم الأداء فى المجالات التالية:

- تقييم إنتاجية الموارد البشرية .
- تقييم سياسات ونظم الموارد البشرية.
- تقييم إجراءات الموارد البشرية.
- تقييم سلامة الهيكل التنظيمي (وجود تنظيم إداري واضح في ظل تغيرات الموقف).
- وضوح المعلومات عن معدلات الأداء المطلوبة للأفراد والوحدات علي الهيكل التنظيمي.
- وضع نظام إداري واضح في ظل المستجدات والمتغيرات.
- وجود إجراءات عمل ودورة مستنديه واضحة.
- فهم محددات الأداء.
- ملاحظات تؤخذ في الاعتبار:
  - طبيعة النشاط.
  - حالة المنافسة.
  - درجة الانتقال للعمل عند بعد.
  - العمالة الموجودة حاليا من حيث (الأعداد/ التخصصات/ التوزيع بين الإدارات والأقسام).

ثانيا: مجال العلاقات العربية والدولية:

1 - تقرير حول:

تداعيات مُحتملة لفيروس كورونا المُستحدث على الدول العربية وآليات المواجهة المُقتَرَحَة وانعكاساتها على أسواق العمل العربية.

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

ملخص التقرير

وبناءً على المسؤولية المُلقاة على عاتق **مُنظمة العمل العربية** كونها المُنظمة العربية القومية المعنية بشأن منظومة أسواق العمل العربية، فقد أخذت المُنظمة على عاتقها إعداد منظومة قياس مُتعددة المراحل، والتي تقوم على استخدام الأساليب الإحصائية المُتعارف عليها عالميًا لبناء سلسلة مِن التوقعات التي تَعكس واقع الأزمة وعددًا مِن آثارِها المُتوقعة على أسواق العمل في الدول العربية. وقد بَنَت المُنظمة تلك الرؤية الاستشرافية وفقًا للمُعطيات التي

تمَّ رصدها عربيًا ودوليًا حتى نهاية شهر إبريل مِن عام 2020.

علاوةً على بناء نماذج التحليل القياسية، فقد استخدمت المُنظمة أدوات الرصد والمُتابعة والتقيِّيم، وأدوات التحليل الاقتصادي الكيفي لتحليل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول العربية، وما أفضت إليه مِن شعور المواطن العربي – وبالتحديد العاملون في أسواق العمل العربية – بمدى وقوف شركاء الإنتاج الثلاثة – مِن حكومات وأصحاب الأعمال والعُمال – على رأس مسؤولياتهم الاجتماعية.

القسم الأول: توقعات عام 2021 ... السيناريو الطبيعي وسيناريو الأزمة

في خلال هذا القسم حاولنا تقدِّيم توقعات لأهم مؤشِّرات القوى العاملة العربية خلال عام 2021، وذلك عبر تَبَني سيناريويهن، أولهما السيناريو الطبيعي الذي لا يأخذ في الاعتبار على الإطلاق حدوث أية ظواهر مُخالفة للوضع الكائن في عام 2019.

القسم الثاني: سياسات ومُبادرات مُقترحة

في أعقاب مُراجعة الموقف، والنظر في كافة ما تَمَخَضَت عنه مؤتمرات العمل العربي السابقة، وكافة أنشطة وبرامج وخطط منظمة العمل العربية، خَلُصنا إلى الوقوف على مجموعة مِن السياسات والمُبادرات، والتي مِن شأنها أن تُمَثِل أولوية وطنية وقومية. وقد تمَّ تصنيف هذه السياسات والمُبادرات إلى قسمين، أولهما أولويات وطنية، وثانيهما أولويات قومية.

(1) الأولويات الوطنية:

قبل الشروع في شرح المُبادرات ذات الأولوية الوطنية، نود أن نوَضِح وبصورة جلية أن المُنظمة في رؤيتها الموضوعية للمُبادرات المنصوص عليها تاليه، تأخذ مبدأ الإيجابية، وتأخذ بنظرة مُتفائلة زوال العِلَّة الحالية – الجائحة الوبائية – عاجلًا أو آجلًا. لذا فإن الرؤية التي تأخذها المُنظمة لوضع مُبادرات إيجابية تَقَدُّمية مُفادها استشراف أنماط منظومات أسواق العمل العربية بالشكل الذي يسمَح لها مُستقبلًا مِن إيجاد آليات أكثر مرونة في التصدِّي لأية أزمات مُستقبلية.

الأولوية الأولى - قواعد بيانات المُشتغلين

ترى المُنظمة أنه قد آن الأوان أن يقوم شركاء الإنتاج الثلاث – الحكومات والعُمال وأصحاب الأعمال – في الدول العربية على دعم إيجاد منظومة وطنية لمعلومات أسواق العمل، يكون مِن شأنها بناء قواعد بيانات عن المُشتغلين – في الأساس – وبغض النظر عن كُنيتهم مِن حيث رسمَنَة مؤسساتهم أو وظائفهم. فمِن الأهمية بمكان، أن نقوم على لَفت الانتباه إلى كون القطاع غير الرسمي مُنقسم إلى شِقين: الوظائف غير الرسمية في القطاع الرسمي، والوظائف غير الرسمية في القطاع غير الرسمي. لذا فإن **مُنظمة العمل العربية ترى في هذا السياق دعوة الدول العربية إلى:**

1- بناء وإعلان منصات وطنية لإنشاء "نظام معلومات أسواق العمل الوطنية"، بحيث تكون المُهمة الأساسية لهذه المنصات فتح باب التسجيل للعمالة المُشتغلة في إطار الحدود الجغرافية للدولة العربية بالتسجيل في هذه المنصات، سواءً كانت هذه العمالة وطنية أو وافدة.

2- مِن المُناسب بمكان أن يتزامن مع الإعلان عن تدشين وتشغيل تلك المنصات وجود حملة دعائية واسعة الإطار تهدف لحث كافة المُشتغلين في الإطار الوطني على التسجيل في تلك المنصات. مع الإشارة بشكلٍ واضح إلى أن عملية التسجيل لن تتطلب الإفصاح عن أية معلومات أو بيانات عن المُنشأة المُشتغل بها – كونها مُنشأة غير رسمية – حتى يُعطي الأمان للعمالة في القطاع غير الرسمي للتسجيل، مِما يعطي لأنظمة التشغيل الوطنية الأولوية الدائمة في الوقوف على تقديرات – أقرب ما تكون إلى الحقيقية – عن العمالة في الإطار الوطني، بشقيها الرسمي وغير الرسمي.

الأولوية الثانية - تحفيز التحول إلى الرسمَنَة

يُعتبر الوقت الحالي أحد أهم الفرص التي يجب أن يُحسن أطراف الإنتاج الثلاث استغلالها، عبر إيجاد حِزَم مِن التحفيز المُباشر وغير المُباشر للشركات العاملة في القطاع الرسمي. مع طرح تلك الحزم – أو جانبًا مِنها – مُتاحًا للشركات المُنضمة حديثًا مِن القطاع غير الرسمي. إن مُفاد ما نود لَفت الانتباه إليه هو إيجاد نقطة إيجابية في طيات الإطار الجدلي القائم دائمًا بين داعمي ورافضي الرسمَنَة. فلعلَّ رافضي الرسمَنَة دائمًا ما يرون أن الهدف مِن الرسمَنَة ينحصر دائمًا في دور الضرائب الذي تَوَدُ الحكومات أن تَفرِضُهُ على القطاع الخاص، وأنه لا عائد مِن عملية الرسمَنَة، وبخاصة للشركات – المشروعات – الصغيرة التي لا تُبغي أية نوع مِن أنواع الاحتكاك مع مؤسسات القطاع الرسمي – كالتصدير أو الاستيراد أو التقدُّم للعطاءات والمُناقصات الحكومية. لذا، فإن قيام الحكومات العربية بطرح مُبادرة ثقة بينها وبين القطاع الرسمي، عبر بَث حِزَم مِن الضمانات والمُميزات والمُحفزات لهذا القطاع في ظل الأزمة، يُعدُّ مِن الأدلة القاطعة التي مِن شأنها أن تَدعَم أهمية الانخراط في القطاع الرسمي لإيجاد مظلة الحماية والدعم وقت الأزمات والشدائد.

إن رصد وتَتَبَع الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية بصفة خاصة، وشركاء الإنتاج الثلاثة بصفة عامة، قد أفرز عن مدى المسؤولية والإدراك والوعي الكبير الذي أظهرته الشعوب العربية مُمثلةً في شركاء الإنتاج الثلاثة. فقد أوضح رصد أوضاع أسواق العمل العربية عن مدى مراعاة **ودعم الحكومات العربية للقطاع الخاص العربي**، في عددٍ مِن **المُبادرات والمناهج التي انتهجتها الدول العربية**، والتي يُمكن **تلخيصها في الإجراءات التالية:**

1- توفير الدعم المالي المُناسب للقطاع الخاص لتحمل جانبًا مِن عبء الأزمة ووقع تباطؤ الاقتصاد الوطني والدولي على الشركات، وبخاصة الناشئة والصغيرة.

2- تأخير أو تقسيط أو إلغاء – كُلي أو جُزئي – لعددٍ مِن المُستحقات المفروضة على القطاع الخاص – مثل أقساط التأمينات الاجتماعية والضرائب – والذي بدوره خفف جانبًا مِن العبء الموضوع على كاهل القطاع الخاص.

3- مراعاة تنسيق أوقات الحظر مع عددٍ مِن الأنشطة الخدمية والإنتاجية الحيوية، وإعطاء التصاريح للعاملين في تلك الأنشطة للتنقل مِن وإلى أعمالهم.

4- تَوَجُه عددًا مِن الدول العربية إلى إعطاء الثقة للقطاع الخاص الوطني لتقدِّيم الخدمات وإنتاج المُنتجات التي كانت محل الاستيراد مِن الخارج، والتي بدورها توقفت مع توَجُه الكثير مِن الدول إلى إغلاق الحدود وحظر حركة

التجارة الخارجية سواءً مِن قَبيل الإجراءات الاحترازية أو مِن قَبيل الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للدولة المُصَدِرَة.

5- تَوَجُه عددً مِن الدول العربية إلى صرف إعانات مؤقتة للعمالة المُتضررة مِن جرَّاء انتشار الجائحة الوبائية. والذي بدوره كان مِن قَبيل المسؤولية المُجتمعية للحكومات تجاه القطاعات العريضة المُتضررة مِن تلك الجائحة.

على الجانب الآخر فقد رَصَدَت مُنظمة العمل العربية عددًا مِن الإجراءات والمُبادرات التي قام بها شريكي العمل مِن أصحاب الأعمال والعُمال، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

1- تَحَمُل القطاع الخاص مِن أصحاب أعمال والعُمال الظروف الاستثنائية والمخاطر للاستمرار في العمل والإنتاج، بهدف استمرار إمداد المُجتمعات الوطنية أو الإقليمية بالمُنتجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية واللازمة للمواطنين، دون إحداث أي شكل مِن أشكال العُسرة أو الشُح.

2- قيام عددًا مِن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص إلى تطويع مُنشآتهم للتجاوب مع الحاجة المُلِّحة للمُجتمعات والشعوب، بُغية توفير فئة مِن المُنتجات أو الخدمات المُلِّحة – حتى وإن لم تَكُن هي أساس العلمية الإنتاجية لهذه الشركات في الماضي. إن هذا الدور له مِن الأثر الإيجابي البالغ على كبح التبعات السلبية للجائحة الوبائية على المُجتمعات العربية.

(2) الأولويات القومية:

إن تلك الفئة مِن الأولويات هي بمثابة خارطة طريق للمُنظمة في ظل الأزمة، وفي ظل الأبعاد والتداعيات الناجمة عن الجائحة الوبائية COVID-19. لذا فإن المبادرات والسياسات والقضايا الواردة في هذه الجزئية هي تلخيص لرؤية المُنظمة بناءً على الوضع الراهن لعددٍ مِن أوليات العمل العربي المُشترك.

الأولوية الأولى - إعادة النظر في بيئات العمل الافتراضية كونها مُستقبلًا بات محتومًا

إن انتشار الجائحة الوبائية COVID-19 وما تبعها مِن رفع شعار عالمي للتباعد الاجتماعي، قاد إلى فرز بيئات العمل إلى صِنفين: بيئات العمال المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد، وبيئات العمل غير المُتوافقة مع العمل الافتراضي والعمل عَن بُعد. ولعلَّ المُنظمة بصفتها المهنية المُتخصصة في قضايا أسواق العمل العربية ترى في هذا الموضوع فرصة وتحدِّي على حدٍ سواء. تَكمُن الفرصة في كون هذه الفئة مِن الأعمال المُتوافقة مع بيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد مُناسبة لرفع مُعدَّلات المُشاركة في النشاط الاقتصادي لدى فئات مُتعددة، مِنها المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، فضلًا عن قاطني المناطق الريفية والنائية. لذا فإن تلك الهِبَة التي حَمِلتها أو أسرعت بها الجائحة الوبائية لها مِن الأبعاد الإيجابية التي ما إن أُحسِن استغلالها كان لها الأثر والفاعلية في فتح الكثير مِن الفرص وآفاق التشغيل لدى قطاعات عريضة وهامة في القوى البشرية العربية.

أما عن التحدِّي الكامن في تلك الفرصة فيَكمُن في عددٍ مِن الأبعاد، وعلى رأسها مدى مرونة تشريعات وقوانين العمل لِتَقَبُل هذا النمط – والذي لَن يُصبح استثنائيًا – مِن أنماط التشغيل والعلاقات التعاقدية بين أصحاب الأعمال والمُشتغلين لديهم. لذا فالمُنظمة ترى أهمية البدء وبسرعة على تهيئة بيئة العمل العربية لكي تكون جاذبة – غير مُنَفِرَة

– لهذا النمط، واعتباره مُستقبلًا بات محتومًا. وبناءً على ما تَقَدَّم، فإن المُنظمة سوف تَعمل جنبًا إلى جنب مع شركاء الإنتاج الثلاثة في الدول العربية على وضع الملامح والأطر الاسترشادية لبيئات العمل الافتراضية والعمل عَن بُعد، وأن تدعو المُنظمة إلى التحاور الوطني البنَّاء بين شركاء الإنتاج في الأوطان العربية لتهيئة البيت مِن الداخل، ووضعه موضع التجاوب مع بيئات العمل الافتراضية، عبر ضبط أسواق العمل الوطنية لتكون مُهيأة وداعمة لبيئات العمل الافتراضية، وقادرة على ضبط العلاقة بين أطراف العملية الإنتاجية في ظل تلك البيئات المُستَجَدَة.

الأولوية الثانية - القوى المُنتجة العربية بُعد أمن قومي صريح

لعلَّ تَتَبُع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها كافة دول العالم، وعلى رأسها الدول المُتقدِّمة، بات وبدون أدنى شك شاهدًا على حالة "الأنانية العالمية" التي انخرطت فيها غالبية دول العالم جرَّاء الحفاظ على إنتاجها وتعظيم مخزونها مِن الاحتياجات الأساسية والسلع الاستراتيجية والاحتياجات الطبية، رغبةً مِنها في تحقيق أقصى منفعة حدية لمواطنيها. لذا فإن حصر وتَتَبُع مِثل تلك الإجراءات يُعدُّ دافعًا ودرسًا كبيرًا مُستفادًا مِن أهمية اعتماد الإنتاج والقوى المُنتجة العربية بُعدًا للأمن القومي. لذا فإن هذه القضية تطرحها المُنظمة للبحث والتشاور والنقاش مع الدول العربية الأعضاء، للوقوف على سياسة عربية واحدة تَهدِف إلى تَقدِّيم المُنتج والخدمة واليد العاملة العربية على غيرها في سوق العمل العربي. أي بمعنى أكثر وضوحًا، أن يتم تبني استراتيجية وسياسة عربية مُفادها تقدِّيم القومية العربية على العولمة.

الأولوية الثالثة - الخريطة الاستثمارية العربية

ليس هُناك مِن شك في أنه قد آن الأوان لتصميم وبناء أول خريطة استثمارية عربية، يكون لها أن تُوَضِح مُقومات الإنتاج في كافة بقاع الوطن العربي، وأن تكون تلك الخارطة كاشفةً لسلاسل الإنتاج والتوريد على نطاق الوطن العربي. إن أحد الأهداف الأساسية مِن الخريطة الاستثمارية العربية هو كشف كافة مُقومات الإنتاج السلعي والخدمي في الوطن العربي، أي تنفيذ حصر معلوماتي مكاني للمُقومات الإنتاجية العربية، والتي مِن شأنها أن تكون المَصدر والمورد الأساسي في حالة وجود أية أزمات مُستقبلية مُشابهة، أو مع استمرار الأزمة الحالية أو تَعَقُّد مُعطياتها.

الأولوية الرابعة - تفعيل آليات مَرِنَة للضمان الاجتماعي

لعلَّ الأزمة أثارت الانتباه وبقوة إلى ضرورة وجود أنظمة ضمان اجتماعي مرنة، وبخاصة تلك المُتعلقة بالعمالة المُتضررة مِن أية أزمات مُشابهة. حتى مع استمرار الجائحة الوبائية الحالية – وإلى أن يجد العُلماء العقار المُناسب لمكافحة الفيروس – فإن العبء المُلقى على عاتق منظومات الضمان الاجتماعي يُعدُّ كبيرًا وضخمًا، مِما يَتَطَلَب وجود مرونة واضحة في منظومات الضمان الاجتماعي لتكون أكثر مواكبةً لمُتطلبات المواطن العربي، وأيضًا أكثر قوة وقُدرة مالية لمواجهة الأزمات واسعة الانتشار وطويلة الأمد. لذا فإن المُنظمة تدعو في هذا الصدد الخُبراء والمُتخصصين العربي، علاوةً على شركاء الإنتاج الثلاث لإدارة حوار سريع وبناء للخروج بأفضل الآليات والسياسات التي مِن شأنها تفعيل مرونة أنظمة الضمان الاجتماعي.

2- تقرير عن مُستقبل المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية في ظل الجائحة الوبائية كوفيد - 19

الجهة المعنية بالتنفيذ :

إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

ملخص التقرير

تقديم

انطلاقا من إيمان المنظمة وعزمها الراسخ على مواصلة الاضطلاع بدورها القومي الهام كأحد الأذرع الفنية لمنظومة العمل العربي المشترك، وكبيت خبرة عربي رائد، دأب على أن يضع خبراته الفنية التراكمية طيلة الأعوام والعقود المنصرمة أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، من خلال تسليط الضوء على بعض المسائل الحيوية والملحة، المختارة بعناية تبعا لطبيعة المرحلة وما تطلبه من متابعات ومعالجات وتناول، قدمت المنظمة من خلالها لأطراف الإنتاج المشورة والنصح والرأي الفني السديد، ووضعت المعالجات والآليات الملائمة والحلول المبتكرة والعملية، حول ما تم طرحه من قضايا العمل.

يتناول التقرير محورين أساسيين:

المحور الأول:

يتضمن المحور الأول معلومات أساسية عن تداعيات تفشى (جائحة) كورنا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وذلك كمدخل تمهيدي نطرح من خلاله وبإيجاز شديد حول تداعيات تلك الأزمة وما خلفته من آثار سلبية ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أفرزت عددا من التحديات للدول العربية.

وقد قدم التقرير تحليلاً فنيا وافيا لتلك التداعيات، ولكل قطاع على حدة، كما قدم عددا من التوصيات والحلول والمقترحات لكيفية التصدي لهذه الجائحة والتعاطي معها وسبل مواجهتها ومعالجتها، وهي تنقسم إلى قسمين:

تداعيات اجتماعية:

تتصل بالصحة والفقر والبطالة والسلم الأهلي والمجتمعي.

تداعيات اقتصادية:

كان لها تأثيرات مُباشرة على حركة التجارة وتداول السلع والخدمات والنقل والسياحة والاستهلاك وتحويلات العاملين المغتربين، والذي كما نعلم، أدى إلى تَباطؤ حاد في النمو وتَراجع في قيمة الإيرادات المُتحصلة من التجارة والسياحة ومن تحويلات العاملين في الخارج، وقد أدى كل ذلك إلى ما يعرف بالانكماش الاقتصادي.

المحور الثاني:

يتضمن كيفية التعامل مع هذه التحديات وتَعرض المنظمة من خلاله مُبادرة أو رُؤية أولية بهدف إنعاش قطاعات الاقتصاد المُتأثرة بالجَائحة من خلال حَفز المَشروعات الصُغرى والصَغيرة والمُتوسطة باعتبارها قاطرة النُمو والرَّافد الحقيقي لعديد من القطاعات الاقتصادية (أهمها السياحة) ودفعها إلى الدخول أو التحول إلى أنشطة حيوية

تطلبها المرحلة الراهنة.

وتشجيعها لإنتاج سلع غير متاحة عالمياً، نتيجة انكفاء الدول على نفسها واستئثارها بتلك السلع لنفسها ولمتطلبات أسواقها المحلية هذا فضلاً عن أن القدرات التشغيلية للشركات المصنعة لهذه السلع (في الوقت الحالي) تعجز عن الإيفاء بالطلب المتنامي منها على مستوى العالم، وهي سلع هامة وضرورية وحيوية لا يمكن الاستغناء عنها.

المحفزات:

أشار التقرير إلى أهمية تبني الحكومات العربية برامج تنشيط وتحفيز سريعة لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها للتحول إلى ممارسة مجالات جديدة يتم تحديدها بعناية، سواء التي لها صلة بالجائحة أو بمجالات أخرى تشهد ركوداً في إنتاجها نتيجة لتباطؤ النمو العالمي.

لذلك فالمنظمة تدعو الدول العربية إلى تبني عدد من السياسات والإجراءات والآليات وبرامج التحفيز المختلفة، وذلك لحماية المشروعات القائمة من جهة وتشجيع قيام مشروعات جديدة من جهة أخرى، وذلك من خلال حزمة من الحوافز المالية والفنية والإدارية التالية:

- تسهيلات ائتمانية وإعفاءات جمركية ورسوم تأسيس وخلافه وتبسيط إجراءات تأسيسها.
- إعفاءات ضريبية مُناسبة (كليا أو جزئيا).
- وضع برامج تدريبية مُلائمة، للتأهيل وإعادة التأهيل، لتحقيق الانتقال العاجل والسلس، بما يُساعد في الحفاظ على العمالة وتنمية قدراتها ومهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتنافسية ومهاراتها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتنافسية.

3- المشاركة في مؤتمر القمة العالمي حول "جائحة كوفيد - 19، وعالم العمل، بناء مستقبل أفضل".

الجهة المعنية بالتنفيذ :

منظمة العمل الدولية

مكان وتاريخ التنفيذ:

1 - 9 / يوليو / 2020، من خلال المنصة الإلكترونية - ZOOM

قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد – 19 - وعالم العمل بناء مستقبل أفضل . خلال الفترة من 1 - 9 / يوليو / 2020 ، من خلال المنصة الإلكترونية - ZOOM وقد شاركت منظمة العمل العربية فعاليات هذا المؤتمر الهام بوفد ترأسه **معالي السيد / فايز على المطيري المدير العام** وعضوية المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والسيد / عبد العزيز فرج الخبير بمكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف .

وقد قام المكتب الإقليمي للبلدان العربية التابع لمنظمة العمل الدولية – بيروت - بتوجيه الدعوة لبعض البلدان العربية للمشاركة في فعاليات الاجتماع المرئي حول "أثار جائحة كورنا" وذلك صباح يوم الأربعاء الأول من يوليو/ 2020 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشر ظهراً عبر المنصة الإلكترونية "zoom "، حيث تم **دعوة**

الدول العربية التالية.

المملكة الأردنية الهاشمية -دولة فلسطين -الجمهورية اللبنانية -دولة الإمارات العربية المتحدة -دولة قطر -المملكة العربية السعودية -مملكة البحرين -جمهورية العراق -الجمهورية العربية السورية -دولة الكويت -سلطنة عمُان - الجمهورية اليمنية.

جلسة الافتتاح:

افتتح الاجتماع بكلمة السيد / جاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية حيث أكد أن جائحة كورونا تركت أثاراً في كل أقاليم العالم، وذكر بأنه على الرغم من أن بعض الدول بدأت في التعافي إلا أن الكثير لا زال يعاني من اثار الجائحة، وأثارها السلبية على أسواق العمل، كما أكد رايدر على أهمية تحقيق وتنفيذ مبادئ إعلان المئوية.

ثم تحدث السيد / فرانك هوجمان المدير الإقليمي لمكتب بيروت بالإنابة حول مبادئ إعلان المئوية كما أشار إلى ان الدول الأكثر ضعفاً والدول ذات الاعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين والدول التي لا زالت تعاني من الحروب هي التي تأثرت أكثر من غيرها بجائحة كورونا، وأضاف إلى ان القطاع غير المنظم قد تأثر كثيراً بالجائحة، كما أشار إلى ان جائحة كورونا أدت إلى زيادة مستويات البطالة نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من العاملين أو تقليص أجورهم.

ثم قام معالي السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية بإلقاء كلمة رحب فيها بالسيد / المدير العام لمنظمة العمل الدولية وشكره على دعوة منظمة العمل العربية للمشاركة في هذا الاجتماع الهام الذي يعتبر تمهيداً لانعقاد القمة العالمية في الأسبوع القادم.

وأكد معاليه على أهمية العمل سوياً لمعالجة الاثار الناتجة عن " كوفيد 19" كما أضاف أن منظمة العمل العربية قد قامت بتنظيم العديد من الندوات المرئية عن بعد، حول أثار جائحة كورونا على أسواق العمل العربية وعالم العمل، كما أصدرت المنظمة عدد من التقارير الهامة لوضع رؤى ومبادرات هامة لكيفية التصدي للآثار السلبية لجائحة كورونا على أسواق العمل العربية، مؤكداً على أهمية التعاون بين المنظمتين في خدمة أطراف الإنتاج العربية.

رئاسة الجلسة: أدارت الجلسة الدكتورة زاهرة حرب من لبنان – الأستاذة بجامعة لندن قسم الصحافة.

برنامج عمل الاجتماع:

تضمن البرنامج ثلاث جلسات وكما يلي:

- **الجلسة الأولى: دعم الشركات والوظائف والدخل.**
- **الجلسة الثانية: تقديم الحماية الاجتماعية للجميع.**
- **الجلسة الثالثة: الحوار الاجتماعي والحقوق في العمل لضمان تعافي مستدام وتشاركي.**

تحدثت كافة الوفود عن أثار الجائحة في بلدانها وقد ضمت الوفود ممثلين للحكومات من أصحاب المعالي الوزراء ووكلاء وزارات العمل وممثلين وقيادات ورؤساء لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال.

حيث قدم كل وفد تجربة بلاده حول جائحة كورونا والاثار التي خلفتها والعون الذي قدمته الحكومات في ميدان الصحة للعاملين بها وكذلك العون لأصحاب الأعمال والصناعات والمؤسسات لا سيما العمل على تعويض أصحاب

العمل ماديا وذلك بدفع الأجور لعدة أشهر للعاملين حيث توقف الإنتاج وتوقفت معه مصادر الدخل، وقد توجهت معظم المساعدات خاصة المادية منها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تلخيص تلك المعونات الحكومية في الاتي:

- علاج مجاني لجميع المصابين بفيروس كورونا في معظم البلدان.
- دعم شركات الطيران والفنادق والمطاعم.
- دعم قطاع السياحة.
- مساعدة المقيمين المنتهية إقامتهم في كثير من البلدان.
- نقل العمال الأجانب الذين يرغبون في العودة لبلادهم.
- تسهيل الائتمانات المصرفية بفوائد بسيطة.
- دعم مؤسسات الضمان الاجتماعي للعاملين الذين تم تسريحهم.
- دفع مبالغ مالية لكل من فقد عمله نتيجة كورونا كما في الأردن والبحرين وغيرها وذلك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص.
- إعفاء من دفع رسوم الكهرباء لعدة أشهر كما في قطر وغيرها.
- إلزام أصحاب الأعمال بتوفير مقر للسكن للعاملين في بعض بلدان الخليج العربي.
- تركيز بعض الحكومات على تقديم العون للأسر الفقيرة.
- بعض الدول أعطت تسهيلات وإعفاءات لقطاعي الزراعة والصناعة.
- طالب ممثل اتحاد الصناعات العراقي الحكومات العراقية بتقديم الدعم والمساعدات للقطاع الخاص الذي تأثر بجائحة كورونا.
- بعض الحكومات دفعت راتب ثلاث أشهر للعاملين الأكثر تضرراً من الجائحة كما في البحرين مثلاً.

بعض التوصيات التي استخلصت من الاجتماع:

- ❖ دعم منظمة العمل الدولية لمؤسسات الضمان الاجتماعي.
- ❖ توعية القطاع الخاص للمشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي.
- ❖ يجب أن تشمل المعونات الحكومية العمال المهاجرين والوافدين.
- ❖ الاهتمام بطريقة العمل عن بعد والتكنولوجيا الحديثة.
- ❖ وضع دراسة وطنية لسوق العمل مع الاهتمام بالتدريب المهني وبرامج رفع القدرات.
- ❖ الاهتمام والنهوض بقوانين الضمان الاجتماعي.
- ❖ زيادة الدعم المالي والفني من منظمة العمل الدولية.
- ❖ زيادة الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية.
- ❖ الاهتمام بالحماية الاجتماعية ورسم خطط مستقبلية لها حيث أن بعض الدول ليس لديها نظام فعال للحماية

الاجتماعية كما هو الحال في فلسطين وغيرها والدعوة لقيام صندوق وطني للحماية الاجتماعية لكل المواطنين بسند قانوني حسب المعايير الدولية.

- ❖ التأكيد على ضرورة وأهمية الحوار الاجتماعي بين عناصر الإنتاج الثلاثة.
- ❖ إعادة النظر في بعض التشريعات التي تؤثر على لعمالة والأجور.
- ❖ الاهتمام بالقطاع غير المنظم.
- ❖ الاهتمام بتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
- ❖ تشجيع الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية في البلدان العربية.
- ❖ طالب الكثير من المتحدثين بضرورة إنهاء الحروب في البلدان العربية والتي أوقفت عجلة التطور.
- ❖ التأكيد على احترام الحريات النقابية والمعاهدة الدولية للعمل اللائق.

بعد الانتهاء من الاستماع لممثلي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال طلبت رئيسة الاجتماع من بعض المشاركين القيام بسرد بعض الملاحظات العامة حول أهم التوجهات المقترحة حول موضوع الاجتماع وكما يلي:

السيد / خليفة مطر - عن أصحاب الاعمال لغرب أسيا:

- أكد على التركيز على المسارات الواجب اتخاذها لتحقيق نمو اقتصادي شامل مما يستوجب التعاون بين القطاعين العام والخاص لفتح الطريق للخروج من الأزمة بمساعدة منظمة العمل الدولية.
- وضع الإجراءات العاجلة لإعادة عجلة الإنتاج وتنشيطها.
- الاهتمام بالمهارات والتدريب وتحقيق الحماية الاجتماعية.
- الإشادة بدور الحكومات لما قدمته من عون للقطاع الخاص.

معالي السيد / جميل حميدان - وزير العمل بالبحرين:

- ذكر أن التحديات فيما بعد الجائحة فرضت على الجميع رؤية جديدة في ميدان العمل كما أضاف أن هناك تحديات كثيرة فيما بعد الجائحة ومنها التوجه التقني والعمل عن بعد وضرورة إنشاء صناديق للضمان الاجتماعي في كل البلدان العربية.
- أوضحت الجائحة مفهوم القوى القاهرة وكثير من التحديات.
- أهمية التعاون بين الشركاء الثلاثة وحماية العمال من التسريح.
- على منظمة العمل الدولية الاهتمام ببرامج التعاون الفني في المستقبل.
- الحاجة للتعمق في مسائل محددة للمزيد من الحماية في بلداننا.

السيد / شاهر سعد – اتحاد عمال فلسطين

- أكد على أهمية احترام الحريات النقابية وحرية اختيار ممثلي العمال، كذلك أكد على أهمية تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بضمان العمل اللائق، وذلك لتعزيز التنمية المستدامة وحماية العمال، كما أشار إلى أهمية مبادئ إعلان المئوية والحوار الاجتماعي البناء وأن نعمل جاهدين لكيلا يلجا عمالنا

للتسول.

- اخيراً أكد على أن مستقبل فلسطين غير معروف وغير مضمون نتيجة الاحتلال وأن التنمية والعدالة الاجتماعية تتطلب رفض الاحتلال.

المشاركة في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة العمل الدولية حول: جائحة كوفيد – 19 - وعالم العمل – بناء مستقبل أفضل.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الثلاثاء، 7 / يوليو / 2020 من خلال المنصة الإلكترونية - ZOOM

في إطار استكمال فعاليات مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد - 19 وعالم العمل حول بناء مستقبل أفضل.

نظمت منظمة العمل الدولية جلسة عمل اليوم الثلاثاء وعلى مدار أربع ساعات خصصت هذه الجلسة للاستماع إلى مقترحات ورؤى بعض ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في كافة الأقاليم الخمس في العالم وممثلو هذه الأقاليم من العاملين في منظمة العمل الدولية.

كذلك تم استعراض عدد كبير من اللقاءات مع بعض العاملات والعملين في أسواق العمل العالمية وفى معظم قطاعات العمل وذلك للتعرف بمدى التحديات التي تواجه هؤلاء العمال نتيجة جائحة كوفيد - 19.

الجلسة الافتتاحية:

قام المدير العام السيد / جاى رايدر بإلقاء كلمة افتتاحية شرح خلالها أزمة جائحة كورونا ومدى تأثر أسواق العمل العالمية بهذه الجائحة ومدى انعكاساتها على زيادة نسب البطالة والفقر وانهيار العديد من الشركات حول العالم وتراجع الاقتصاد العالمي.

مشيراً إلى أهمية هذا اللقاء للاستماع إلى تجارب بعض أطراف الإنتاج الثلاثة في الأقاليم الخمسة حول العالم في كيفية التعامل والتصدي للأثار السلبية لهذه الجائحة.

جلسة العمل وأهم النقاط التي تم تناولها من المتدخلين على المستوى العالمي:

بعد متابعة مداخلات كافة المتحدثين والتي توافقت وبشكل كبير حول مجموعة من النقاط يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- أهمية التركيز على رفع مستويات الإنتاجية.
- ضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي.
- أهمية مساهمة الشركاء الاجتماعيين في وضع وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تحفيز الشركات والمؤسسات للانتقال من القطاع الغير منظم إلى القطاع المنظم.
- تحسين مهارات العاملين والاهتمام بتطوير التدريب المهني لمواكبة المتغيرات في أسواق العمل.
- وضع سياسات تساعد أصحاب الأعمال في العودة إلى اقتصاد السوق والتصدي إلى الانكماش الاقتصادي.
- دعم المؤسسات الصحية للتصدي لهذه الجائحة، خاصة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل.

- أهمية التصديق على اتفاقيات ومعايير العمل الدولية خاصة الاتفاقيات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- الحماية الاجتماعية من أهم الموضوعات التي تعرض لها أغلب المتحدثين والإشارة إلى أهمية دعم هذا القطاع في كافة بلدان العالم.
- فرض نظام للضمان الاجتماعي وتعزيز الحماية الاجتماعية خاصة في القطاع الغير رسمي.
- أهمية دعم وخلق نظم وسياسات تساعد على تشجيع الابتكار خاصة للمبادرين من رواد الأعمال.
- أهمية عمل دراسات معمقة حول أسواق العمل العالمية وبشكل دائم.
- أهمية التعاون الإقليمي.
- دعم البرامج المخصصة من المساعدات والمعونات للفئات الهشة من الشباب والنساء واللاجئين خاصة في البلدان التي تشملها الحروب.

في نهاية اللقاء **قام المدير العام السيد/ جاى رايدر بعمل مداخلة أشار فيها إلى خلاصة قراءاته لهذا اللقاء فيما يلي:**

- هناك أفكار هامة والتزام كبير من أطراف الإنتاج الثلاثة على مستوى العالم ورغبة في التصدي لهذه الجائحة.
- لقد لمست من كافة الأشخاص والمتحدثين في إيجاد حلول جادة للتصدي للأثار السلبية لهذه الجائحة.
- الجائحة سوف تنتهي ويجب على الجميع وضع السياسات والخطط بشكل مستقبلي ومن هنا تأتي أهمية إعلان المئوية.
- هناك انعدام لأوجه العدالة في عالم العمل مثل توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في معظم بلدان العالم.
- مستويات الاقتصاد غير المنظم خطيرة جداً حيث أن 6 عمال من أصل 10 عمال يعملون في القطاع غير المنظم.
- يجب أن نحفز العالم للانتقال إلى المستقبل.
- يجب أن نشجع الاستثمار في المؤسسات لتتمكن من الاستقرار والتصدي لمثل هذه الأحداث في المستقبل.
- هناك أزمات أخري بخلاف كوفيد ـ 19 مثل أزمة البيئة ويجب أن نعمل جميعاً للتصدي لهذه الأزمات.
- يمر العالم بتحديات كبيرة مثل وضع سياسات مع الشركاء الاجتماعيين حيث أنه لابد من وجود توازن بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية.
- لاحظنا أن هناك جهود كبيرة تبذلها الحكومات ولكن للأسف فأن هذه الجهود تنفذ بشكل أحادي بعيداً عن الأسرة الدولية والمؤسسات الدولية.
- يجب أن تكون الأولوية في المستقبل للفئات الأكثر ضعفاً.
- أخيراً الحوار وأهمية الحوار الثلاثي، على الرغم من أن كل طرف له مصالحه إلا أن بالحوار نخرج من جميع الأزمات.

المشاركة في مؤتمر القمة العالمي حول: جائحة كوفيد – 19 - وعالم العمل – بناء مستقبل أفضل

مكان وتاريخ التنفيذ:

الأربعاء، 8 / يوليو / 2020 من خلال المنصة الإلكترونية - ZOOM

في إطار استكمال فعاليات مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد - 19 وعالم العمل حول بناء مستقبل أفضل.

نظمت **منظمة العمل الدولية** أربع جلسات عمل وذلك خلال اليوم الأربعاء الموافق 8 / يوليو / 2020 بداية من الساعة العاشرة صباحاً وحتى السابعة والنصف مساءً.

خصصت هذه الجلسة للاستماع إلى مرئيات بعض رؤساء ورؤساء وزراء لعدد من الدول، ورؤساء بعض منظمات أصحاب الأعمال والعمال في العالم وكذلك رؤساء بعض المنظمات الدولية.

ترأس جلسات العمل **السيد جاى رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية** وقد شارك عدد "80" مشارك بمداخلات مصورة مسبقاً تعكس التحديات التي واجهت هذه الجهات نتيجة جائحة كوفيد - 19 وأهم الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه الجائحة.

حيث اشار السيد رايدر إلى أن هذه الجلسات سوف تتضمن بعض من الرسائل من قادة العالم ورؤساء بعض المنظمات الدولية الشقيقة ورؤساء بعض منظمات العمال وأصحاب الأعمال.

مؤكدا أن نتائج اجتماع اليوم سوف تكون هامة جدا لاجتماع الغد بشأن الحوار الثلاثي بين الشركاء الثلاثة في العالم هذا وقد تضمن برنامج عمل اليوم أربع جلسات.

أهم المتحدثين من الدول العربية:

رئيس الجمهورية الجزائرية - رئيس جيبوتي - رئيس وزراء السلطة الفلسطينية - رئيس وزراء المغرب - رئيس وزراء مصر - رئيس وزراء تونس - الأمين العام لاتحاد عمال الجزائر.

ومن أبرز المتحدثين من رؤساء دول العالم:

كوريا - ايرلاندا - جنوب أفريقيا - قبرص - الكونغو - كرواتيا - شيلي - زامبيا - أثيوبيا - السنغال - مدغشقر - بلغاريا - سيريلانكا - فيجي.

من أبرز المتحدثين من رؤساء وزراء العالم:

اسبانيا - كندا - ألمانيا - السويد - روسيا - لوكسمبور - البرتغال - كوستاريكا - باربادوس - آيسلاندا - نامبيا - كوت ديفوار - مالطا - باكستان - نيبال

من أبرز المتحدثين من رؤساء المنظمات الدولية:

- رئيس منظمة الصحة العالمية.
- رئيس منظمة التجارة العالمية.
- رئيس صندوق النقد الدولي.
- رئيس السياسات في البنك الدولي.

تضمنت كلمات ومداخلات كافة المشاركين نقاط متشابهة للغاية ترتكز على الخطوات المقرة في كل بلد نحو التصدي للأثار السلبية التي سببتها جائحة كوفيد وإبداء بعض الرؤى والمقترحات للتصدي لهذه الجائحة.

ويمكننا فيما يلي إشارة إلى أهم ما تضمنته هذه المداخلات.

- سَلطت الأزمة الضوء على التمييز بين الجنسين.
- أهمية توفير العمل اللائق وتوفير الرعاية الصحية لكافة العاملين.
- الإشارة إلى الهدف الثامن من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 حول العمل اللائق وإعلان المئوية لمنظمة العمل الدولية وأهمية العمل على حقيق ما جاء بالإعلان والعمل على تنفيذ الهدف الثامن.
- لا خيار بين النمو والعمل اللائق.
- هناك في العالم 136 مليون عامل يعملون في القطاع الصحي ويجب توفير الحماية الاجتماعية لهم.
- يجب تخصيص برامج عالمية للعمل اللائق.
- يجب الاستثمار في توفير شبكة حماية اجتماعية للجميع.
- ينبغي الاستثمار في مجال الحوار الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية للعمال.
- يري بعض المتدخلين أن إعلان المئوية يعتبر هو الحل لتجاوز هذه الأزمة لأنه يلزمنا بتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين والعمل اللائق للجميع.
- تشجيع التعاون الدولي والامتثال للقانون الدولي نحو حماية العمال.
- هناك 25 مليون وظيفة حول العالم سوف تختفي نتيجة هذه الأزمة.
- يجب أن نغتنم فرصة الاقتصاد الرقمي وتأهيل الشباب لدخول أسواق العمل وفق متطلبات السوق الحالي.
- يجب أن نحلل كافة أنماط العمل الحالية ونعمل على تطويرها لكي تواكب متطلبات هذه المرحلة.
- يجب فتح أبواب التجارة بين دول العالم وتخفيض وإلغاء القيود.
- يجب مكافحة القطاع غير المنظم والعمل على دمجه في القطاع المنظم.
- التأكيد على معايير العمل الدولية.
- الاهتمام بالعمل عن بعد.
- انهيار جهود الدول في تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- تحمل الشركات متعددة الجنسيات لمسئولياتها أكثر من أي وقت مضى.
- يجب أن تكون حماية العمال معياراً دولياً.
- ينبغي أرساء نظام عالمي جديد لتكون البشرية أكثر تكاتفاً وتحسين مؤسسات العمل.
- دعم المرأة والطفل وتخصيص حزم لدعم العاملين في القطاع غير المنظم.
- دعم المنشأة الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- أهمية وضع برامج للإنعاش الاقتصادي.

- وضع برامج للاستمرار في دعم المشروعات والشركات المتضررة.
- العمل على تعزيز الوظائف الخضراء.
- تطوير الحوكمة العمومية خاصة في الاقتصاد الرقمي.
- دعم القطاع الخاص وتكريس العمل اللائق وتعزيز العدالة الاجتماعية.
- دعم التضامن الدولي لمحاربة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.
- يجب الاستثمار في القوي العاملة وتطوير التعليم بالشكل الذي يواكب الاقتصاد الرقمي.
- الناتج المحلي الإجمالي في العالم من المتوقع انخفاضه بنسبة 6 % عن العام 2019.
- يجب تكيف استجابة السياسات لدعم خلق الوظائف وإعادة العمال الى أعمالهم.
- الحوار الاجتماعي الأقوى هو عنصر أساسي في البناء بشكل أفضل والتصدي لهذه الجائحة.
- إنشاء صناديق احتياطي لمجابهة الأزمات غير المتوقعة.
- السماح للعمال اللاجئين والمهاجرين بالانضمام لصناديق الضمان الاجتماعي.
- وضع برامج لمحاربة الفقر في كل دولة.
- إعادة النظر في السياسات الزراعية.
- أهمية إعطاء الفرص للشباب للتدريب داخل مؤسسات القطاع الخاص لتيسير حصولهم على الوظائف.

في نهاية اللقاء قام المدير العام السيد/ جاى رايدر بعمل مداخلة أشار فيها إلى خلاصة قراءاته لهذا اللقاء فيما يلي:

- العدالة الاجتماعية.
- الحماية الاجتماعية.
- إعادة بناء مستقبل أفضل مما كان عليه.
- أهمية إعلان المئوية في إنفاذ بنوده.
- تعلم العالم كيف نتعاون معاً.

المشاركة في مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد – 19 -وعالم العمل – بناء مستقبل أفضل

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخميس، 9 / يوليو / 2020 من خلال المنصة الإلكترونية - ZOOM

في إطار استكمال فعاليات مؤتمر القمة العالمي حول جائحة كوفيد - 19 وعالم العمل حول بناء مستقبل أفضل.

انعقد اليوم اجتماع تحت عنوان "يوم الشركاء الاجتماعيين للمنظمة " نظمت منظمة العمل الدولية أربع جلسات عمل وذلك خلال اليوم الخميس الموافق 9 / يوليو / 2020 بداية من الساعة الثانية عشر ظهراً وحتى الخامسة والنصف مساءً.

خصصت هذه الجلسة للاستماع إلى مرئيات بعض وزراء العمل لعدد من الدول، ورؤساء بعض منظمات أصحاب

الأعمال والعمال في العالم لأخذها في الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطة عمل منظمة العمل الدولية الخاصة بإعلان المئوية حول مستقبل العمل، وذلك في إطار العمل بعد المعافاة من جائحة كوفيد ـ 19، ومن أجل المساهمة في إعادة بناء مستقبل أفضل.

ترأس جلسات العمل السيد جاى رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية وقد شارك ما يقرب من "60" مشارك بمداخلات من خلال المنصات الإلكترونية المرئية تعكس أهم التحديات التي واجهت هذه البلاد نتيجة جائحة كوفيد ـ 19 وأهم الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه الجائحة.

أهم المتحدثين من الدول العربية:

وزير العمل دولة الإمارات ـ وزير العمل المملكة المغربية ـ وزير العمل جيبوتي ـ نائب وزير العمل لدولة قطر.

ومن أبرز المتحدثين اليوم من وزراء العمل في العالم:

فرنسا ـ ألمانيا ـ إيطاليا ـ اليابان ـ كندا ـ إنجلترا ـ الصين ـ كولومبيا ـ نيجيريا ـ الأرجنتين ـ بنجلاديش ـ البرازيل ـ بنما ـ ليتونيا ـ فنزويلا ـ أمريكا ـ كوستاريكا ـ ليسوتو ـ كوريا ـ الأكوادور ـ المكسيك ـ تشيلي ـ كوبا ـ الجابون ـ سلوفينيا ـ إيران ـ السنغال ـ أذربيجان ـ الهند ـ الفلبين ـ ماينمار.

- بالإضافة إلى بعض ممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال في العالم وبالخصوص السيد / مدوابا نائب رئيس مجلس الإدارة عن أصحاب الأعمال والسيدة / نائب رئيس مجلس الإدارة عن العمال.

تضمنت كلمات ومداخلات كافة الوزراء وممثلي منظمات العمال وأصحاب الأعمال تجارب بلدانهم في كيفية التصدي للآثار السلبية لجائحة كورونا على العمال وأصحاب العمل والتراجع الاقتصادي والخطط والبرامج التي نفذت للخروج من هذه الأزمة وتخفيف آثارها.

ويمكننا فيما يلي إشارة إلى أهم ما تضمنته هذه المداخلات.

- فقد العالم 400 مليون وظيفة وأغلقت ملايين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم، الأمر الذي يستوجب التفكير في كيفية بناء عالم جديد للعمل.
- فيروس كورونا لا يميز بين الناس بين الغني والفقير ولكن يؤثر على كافة المجموعات المستضعفة بما فيهم النساء والشباب والقطاع غير المنظم وهو تحدي كبير يجب أن نتكاتف جميعاً في التصدي لهذه المعضلة.
- لم نعد نعمل من المنزل بل نعيش في العمل.
- يجب أن نحدد التدابير المختلفة بشأن الانتعاش الذي نريده.
- ينبغي على بلدان العالم تقديم الدعم سريعاً لمعالجة واقع هذا المرض والتخفيف من آثاره على الفئات المهمشة.
- يجب إحياء النمو الاقتصادي.
- لابد من توفير الحماية الاجتماعية للجميع.
- إذا ما أستمر الصمت فنحن جميعاً نشارك في العنف ضد المرأة.
- نحتاج إلى إعادة قواعد العمل.

- نحتاج إلى نظم حماية مستدامة.
- انتشار العمل الغير رسمي أفضى إلى انعدام الأمان وعرض الملايين من العمال إلى الهشاشة وفقد سبل عملهم.
- العالم الحالي أصبح مدمراً بسبب انعدام العدالة الاجتماعية.
- المطالبة بعقد اجتماعي جديد.
- هناك مخاطر كبيرة على السلم الاجتماعي نتيجة تسريح العمال.
- يجب اتخاذ الإصلاحات بشكل جذري لتعزيز المهارات.
- أهمية التحول الرقمي.
- حماية الوظائف الخضراء.
- تعزيز التعاون الدولي.
- لابد أن نعمل على نموذج تنموي مستدام.
- نحتاج إلى حماية الوظائف.
- وضع النظم المستدامة لحماية عمال الزراعة.
- يجب حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المطالبة من الدول والصناديق المدينة للدول بإعادة هيكلة الديون أو إلغاءها للدول المتضررة والغير قادرة على السداد.

<u>الجلسة الختامية وأهم توصيات المؤتمر:</u>

تضمنت الجلسة الختامية لفعاليات هذا المؤتمر ثلاث مداخلات من كل من:

السيد / مدوابا نائب رئيس مجلس الإدارة عن أصحاب العمل والسيدة / كاترين باسكي رئيس فريق العمال بالمنظمة والسيدة / اليزابيث وزيرة العمل بفرنسا نيابة عن الحكومات، حيث تضمنت مداخلاتهم

أهم النقاط التالية:

- يجب توفير الحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية للعمال دون تمييز.
- الاعتراف بأن فيروس كورونا مرض مهني.
- تقديم الحماية الاجتماعية للقطاع غير المنظم.
- احترام معايير العمل الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.
- إقامة صندوق عالمي لدعم الحماية الاجتماعية عالمياً.
- أهمية أن تشمل صناديق الضمان الاجتماعي العمال المهاجرين والوافدين.
- المساواة بين الجنسين.

- تنظيم التكنولوجيا الجيدة وخاصة العمل عن بعد.
- يحتاج الاقتصاد إلى إعادة الهيكلة وإعادة البناء.
- يجب الالتزام بنظم تفتيش العمل.
- أهمية القضاء على كافة أشكال عمل الأطفال.

في نهاية اللقاء قام **المدير العام السيد/ جاى رايدر** باختتام أعمال المؤتمر بمداخلة **تضمنت ما يلي:**

- أشار السيد رايدر بأن المجتمعين اتفقوا على أن الحماية الاجتماعية غير كافية.
- أضاف بأن من ضمن أهداف هذا الاجتماع المرئي هو رؤية بعضنا لبعض لكي يبقى الترابط مستمراً وكذلك للتباحث والنظر في التحديات التي تواجه الجميع.
- أبدى المدير العام سعادته بمشاركة الجميع وإن المشاركين تفهموا خطورة الجائحة وما أدت إلية من أوضاع مقلقة، وأكد عمل المنظمة للبلوغ إلى الأفضل ومواصلة العمل من أجل بناء عالم عمل أفضل.
- أكد على ضرورة الاهتمام بالحوار الاجتماعي وتنفيذ بنود إعلان المئوية.
- وأخيراً أكد المدير العام على عزم المنظمة لعقد مؤتمر العمل الدولي القادم في يونيو 2021.
- كما أكد على أهمية عقد دورات مجلس الإدارة في أكتوبر القادم 2020 ودورة مارس 2021 حيث أن هناك مواضيع هامة تتطلب من مجلس الإدارة المصادقة عليها خاصة الخطة والموازنة للعامين (2022-2023).
- ثم أختتم كلمته بالشكر لجميع المشاركين من كافة بلدان العالم.

4 - المشاركة في مبادرة الجامعة العربية حول "التداعيات الاقتصادية لجائحة COVID - 19على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الوطن العربي"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "القطاع الإقتصادي"

مكان وتاريخ التنفيذ:

الأربعاء الموافق 2020/7/1، عبرالمنصة الإلكترونية "ZOOM"

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "القطاع الإقتصادي" بتنظيم ندوة مرئية بالتعاون مع إتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية.

جاءت الندوة تحت عنوان "التداعيات الاقتصادية لجائحة COVID 19 على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي"

ونظمت الندوة عن طريق المنصة الإلكترونية "ZOOM" خلال يوم الأربعاء الموافق 1 / يوليو / 2020.

الجلسة الافتتاحية:

- قام سعادة السفير الدكتور/ كمال حسن علي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية بافتتاح فعاليات هذه الندوة بإلقاء كلمة ترحيبية بكافة السادة المشاركين أكد فيها على أهمية هذه

الندوة في التعرف على تداعيات جائحة كوفيد ـ 19 على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكيفية وضع مبادرة عربية للتصدي لهذه الآثار من خلال التعرف على رؤى بعض المنظمات العربية واتحاد الغرف العربية في هذه الخصوص.

- ثم قام معالي الدكتور/ خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية بإلقاء كلمة أشار فيها إلى مدى تأثر القطاع الخاص بهذه الجائحة وقد أدرجت هذه الكلمة على موقع منظمة العمل العربية.

المتحدثون:

- **معالي السيد / فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.**
- **المستشار / عماد شريف مدير إدارة التعاون الدولي منظمة العمل العربية.**
- **سعادة الدكتور / إبراهيم الدخيري - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.**
- **سعادة الدكتور /هاشم حسين، رئيس المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار (يونيدو –البحرين).**
- **سعادة الأستاذ / عبد العزيز المخلافي، الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية ـ الألمانية، المنسق العام للغرف المشتركة.**
- **سعادة السفير / عبد المنعم محمد محمود - الأمين العام للاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية.**
- **سعادة الدكتورة / سارة الجزائر، المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية، عميدة كلية النقل الدولي واللوجستيات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.**

المحاور:

المحور الأول: منظمة العمل العربية

- التأثير السلبي لفيروس COVID 19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- أثر ذلك سلباً على سوق العمل وتسريح كبير للعمال وخسارة كبيرة في الوظائف.
- رؤية منظمة العمل العربية للوضع الحالي وما هو التصور لمعالجة هذا الامر وتخفيف تداعياته السلبية، وأهم الدروس المستفادة حتى الان في ظل هذا الوباء ؟

المحور الثاني: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- التأثير السلبي لفيروس COVID 19 على الزراعيين والقطاع الزراعي.
- الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الحكومات والقطاع الخاص العربي لضمان إمدادات الغذاء وتوفرها؟

المحور الثالث: المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الاعمال والاستثمار (يونيدو – البحرين)

- اهم السياسات والبرامج الجديدة التي وضعتها UNIDO خلال مرحلة الفيروس وما بعد الانتهاء من هذه الجائحة لدعم هذه القطاعات.

- وما هي السياسات والبرامج الجديدة التي وضعتها UNIDO خلال مرحلة الفيروس وما بعد الانتهاء من هذه الجائحة لدعم هذه القطاعات ومدى تلائمها مع الدول العربية.

المحور الرابع: غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية

- أهم التدابير التي قام بها الاتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة كورونا وتخفيف قدر الإمكان تأثيره على الاقتصاد بشكل عام وعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وخصوصاً تلك العاملة في قطاعات الخدمات والسياحة والصناعة.
- أهم برامج التحفيز التي اتبعتها هذه الدول وشبكات الأمان التي أقرتها، واستراتيجيتها لما بعد كوفيد؟

المحور الخامس: الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية

- أهم الرؤى لدعم قطاع الصناعات باعتباره من أكثر الصناعات التي تضررت خلال جائحة COVID 19 وخصوصاً فيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الخاص العربي المعنى بالصناعة؟
- أهم الرؤى لدعم هذا القطاع المهم خصوصاً فيما خص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الخاص العربي المعني بالصناعة؟

المحور السادس: اتحاد الغرف العربية

- مناقشة ظهور أنماط جديدة غيرت ثوابت بيئة العمل في جميع القطاعات الاقتصادية وأهمها العمل عن بعد.
- ما هي إيجابيات هذه التغييرات على عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ماهي الآليات والسياسات المقترح تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة؟

رابعاً مداخلة منظمة العمل العربية:

قام **معالي السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** بإلقاء كلمة هامة رحب في بدايتها بكافة السيدات والسادة المشاركين متمنياً للجميع وكافة الشعوب العربية أن يحفظهم الله من كل شر وأن يمتعهم جميعاً بموفور الصحة والسعادة.

كما توجه بالشكر إلى سعادة السفير الدكتور / كمال حسن علي الأمين العام المساعد للشؤن الاقتصادية ومعالي الدكتور / خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، على الدعوة الكريمة للمشاركة في فعاليات هذا الاجتماع الهام، متمنياً للجميع مشاركة فاعلة ومثمرة، تسهم في إثراء المناقشات والأفكار والرؤى حول مختلف المسائل والموضوعات المطروحة للنقاش.

وقد تضمنت مداخلة معالي المدير العام ما يلي:

سوف أستَهِلُ كلمتي بتوجيه السؤال المحوري الذي يدور في المحافل الاقتصادية المُختصة بهذا الشأن، ألاَّ وهو: هل الجائحة الوبائية الحالية هي فصل النهاية في قصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر؟

في الحقيقة، إن رؤيتنا لمُستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في المنطقة العربية ينطلق مِن قُدرة

هذا القطاع على تلبية مُستلزمات واسعة وأساسية واستراتيجية مِن الاحتياجات المُتنامية للمواطن العربي.

فلعلَّ أزمة الجائحة الوبائية الحالية أفرزت عن كثير مِن الشكوك المُحيطة بمفهوم العولمة، وهو ما سوف يُحِدُ مِن استراتيجيات الكثير مِن الدول صوب الانفتاح على الاستيراد مِن الخارج مُقارنةً بِما قبل الأزمة. وبالتالي، ليس هُناك مِن شك في أن تلك اللحظة هي إحدى الفرص السانحة والواعدة أمام الكثير مِن المُنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للانطواء ضمن حزمة الأنشطة الاقتصادية الأهم والأكثر عناية مِن قِبَل الحكومات العربية، وتحقيق مزايا هذا الانخراط.

ليس ما سبق وحسب هو النقاط الواعدة في مُستقبل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، فلعلَّ تنامي الطلب على عدد مِن المُنتجات وبالأخص الطبية، مثل مستلزمات العناية الشخصية، ومستلزمات القطاع الطبي على اختلافها، ومستلزمات الحماية الشخصية للقوى العاملة في مواقع الإنتاج المُختلفة وغيرها ، كُلها احتياجات وأساسيات حياتية يتنامى الطلب عليها بصورة – قد تفوق قُدرة المُنتجين الدوليين والمحليين الحاليين – مِما يجعل مِنها فرصة سانحة أمام الكثير مِن رواد الأعمال، وبخاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر على تلبية تلك الاحتياجات. أيضاً قد يكون هُناك فرصًا وأنشطة اقتصادية أخرى ولدتها الأزمة ولم تَكُن إما موجودة بالأساس مِن ذي قَبل، أو كانت موجودة ولكن ليست بمثل هذه الكثافة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اتساع خدماتها ومُنتجاتها، والتي أصبحت هي عُنصر الأمان في كثير وكثير مِن الأنشطة والخدمات.

فعلى سبيل المثال تنامى بشكلٍ ملحوظ كثافة استخدام الكثير مِن الخدمات ذات النطاق الإلكتروني، مثل التعليم عَن بُعد أو الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية بكافة أشكالها – كُل ذلك لم يَكُن مُتوقعًا أن يظهر معه الكثير مِن الفرص الواعدة لتلك الفئة مِن المشروعات.

على أية حال، فإذا ما أردنا تلخيص رؤية مُنظمة العمل العربية للفترة المُقبلة، فيُمكننا القول إن قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر في الوطن العربي أمامه ثلاثة فرصٍ مُحددة وواعدة:

أولاً: تباطؤ حركة التجارة الدولية، إضافةً إلى تراجع الكثير مِن الاعتقاد في مبدأ العولمة والميزة النسبية، وهو ما سوف يقود الكثير مِن الدول صوب إطلاق آليات الحماية المُناسبة للاقتصاد الوطني لتوفير الحد المُناسب مِن الاحتياجات الأساسية مِن قائمة ليست بالقليلة مِن السلع والخدمات لصالح المُستهلك المحلي.

ثانياً: هُناك أنشطة واعدة وتُمَثِل فُرصًا واعدة للغاية لتلك الفئة مِن المشروعات في الوطن العربي، مثل: أنشطة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنشطة المُستلزمات والخدمات الطبية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثاً: لقد أفرزت الجائحة الوبائية الحالية عن احتياجات ومُتطلبات وسلع مُستحدثة لم تَكُن بالمعهودة مِن ذي قَبل، لذا لَزَمَ على الراغبين في ريادة الأعمال في الوطن العربي البحث بجدية عن تلك الفئة المُستحدثة مِن الأنشطة وخوضها بأقصى سرعة وبأعلى كفاءة مُمكنة، مِما سيكون له الأثر على أن تخصص لتلك المشروعات مكانًا مُناسبًا لها في الأسواق المحلية – على أقل تقدير.

5- المشاركة في الويبينار الثاني حول "مستقبل التواصل فيما بعد جائحة الكورونا"

الجهة المعنية بالتنفيذ :

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخميس الموافق 21 / مايو / 2020، من خلال المنصة الإلكترونية "ZOOM"

قامت منظمة العمل العربية "إدارة التعاون الدولي" بالمشاركة فى فعاليات الويبينار الثاني حول "مستقبل التواصل فيما بعد جائحة الكورونا" وذلك تنفيذاً لتوجيهات **معالي السيد فايز علي المطيري** تلبية للدعوة الموجة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى المنظمة وذلك من خلال المنصة الإلكترونية "ZOOM" خلال يوم الخميس الموافق 21 / مايو / 2020.

المشاركون:

بلغ عدد المتابعين لفعاليات الندوة حوالي 90 مشارك.

الخبراء:

استضافت المنظمة السيد / كريستوف جينيستي ـ من بليجيكا ـ خبير العلاقات العامة الدولي ـ أخصائي إدارة الأزمات ـ الرئيس الأسبق للجمعية الدولية للعلاقات العامة.

أهم محاور النقاش:

- كيف يمكن إعادة اختراع العلاقات العامة فى العالم الجديد "مابعد كورونا".
- كيف يمكن أستعادة الأمل والثقة فى العلاقات العامة بين الافراد.

أهم النتائج:

- ❖ لابد لجميع المتخصصين فى مجال العلاقات العامة أن يعطوا لأنفسهم الفرصة لإعادة تفهم ماذا يريد عملائهم والعمل بنفس أدوات العلاقات العامة ماقبل الكورونا .
- ❖ لابد من إعادة الثقة والأمل بين العملاء حيث يعتبر هذا من أهم مسئوليات المتخصصين فى مجال العلاقات العامة فى الفترة القادمة .
- ❖ لابد من التعرف على إحتياجات السوق فى المرحلة القادمة .
- ❖ لابد أن تتفهم كافة المؤسسات والتى تعمل فى مجال العلاقات العامة وضع السوق الجديد وومتطلبات المستفيد من هذه الخدمة .
- ❖ كما دار النقاش من أحد المشاركين حول هل من المتوقع أن ينتهي دور أو مفهوم العلاقات العامة بشكلها الحالي نتيجة الكورونا؟ وقد تم التوضيح من الخبير بإستحالة أنتهاء الشكل التقليدي لهذا التخصص ولن تستطيع العلاقات بالوسائل الإلكترونية أن تحل محل الشكل التقليدي للعلاقات العامة.
- ❖ تم التنويه إلى أن العجز المالي الذى تعاني منه الحكومات قد يؤثر على أعدد العاملين فى هذا القطاع ولكن لا

يمكن أن يتم الأستغناء عنهم جميعاً ولابد من إعادة وبث الثقة بين المتعاملين فى هذا المجال وحتى أنتهاء أزمة كورونا.

6 ـ المشاركة في فعاليات ندوة حول "أفضل ممارسات التواصل على منصة Twitterخلال أزمة كوفيد ـ 19

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المنظمة العربية للتنمية الإدارية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الأحد الموافق 26 / يوليو / 2020

قامت منظمة العمل العربية "إدارة التعاون الدولي" بالمشاركة فى فعاليات ندوة "أفضل ممارسات التواصل على منصة Twitter خلال أزمة كوفيد ـ 19

وذلك تنفيذاً لتوجيهات **معالي السيد فايز علي المطيري** وتلبية للدعوة الموجة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية وذلك من خلال تطبيق "Microsoft Teams" خلال يوم الأحد الموافق 26 / يوليو / 2020

المشاركون:

بلغ عدد المتابعين لفعاليات الندوة حوالي 150 مشارك.

أهم محاور النقاش:

- ❖ الإرشادات العامة للحملات الترويجية على منصة Twitter .
- ❖ السياسات والإستراتيجيات المحدثة خلال أزمة كوفيد ـ 19 .
- ❖ التحديثات ذات الصلة بالمنتجات والخدمات .
- ❖ التفاعل والوصول إلى الجمهور .
- ❖ كيف يمكن أستعادة الأمل والثقة فى العلاقات العامة بين الافراد .

هدفت الندوة التفاعلية إلى مناقشة مجموعة من الموضوعات الهامة ومنها: إرشادات عامة للحملات الترويجية على منصة Twitter، والسياسات والاستراتيجيات المحدثة خلال أزمة كوفيد 19، وضرورة التفاعل والوصول إلى الجمهور.

تأتي الندوة ضمن سلسلة الأنشطة والفعّاليات التي تعقدها "الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة" للأعضاء في الشبكة والمتخصصين في مجال التواصل والعلاقات العامة العاملين بالمؤسسات الحكومية والخاصة في الوطن العربي، وذلك بالتعاون مع نخبة من الخبراء المتميزين والمؤسسات الدولية المعتبرة.

أهم نقاط الندوة:

- ❖ خطوات توضيحية لعمل موقع Twitter وكإنشائه كخدمة محمول.
- ❖ أهمية موقع Twitter كموقع إجتماعي ومدى تأثيره على المجتمعات وكذلك أهميتة بالنسبة لنشر الأفكار السياسية،

يساعد Twitter على إنشاء الأفكار والمعلومات ومشاركتها على الفور، بدون حواجز، وكذلك يعد من الطرق السريعة لمتابعة المؤشرات والقصص والأخبار العاجلة التي تتصدر عناوين الصحف حول العالم، استخدام العديد من المسؤولين الحكومين له إذا أراد أحد مشاركة المعلومات الهامة، أو منظمات المجتمع مدني.

- ❖ توفير Twitter العديد من الامكانيات لنشر المحتوى بطرق إبداعية وسهلة.
- ❖ أهميته بشكل خاص للمنظمات لتحديد وجهات نظرها والقضايا التي يقفون من أجلها.
- ❖ مساعدة Twitter ومن خلال بعض الصور والفيديوهات لإزالة العديد من الغموض حول بعض القضايا المهمة للأفراد وجذب فئة كبيره من الجمهور في العالم.
- ❖ معرفة ما هو مناسب وما هو غير مناسب، والاختيار الدقيق للكلمات والعبارات التي يجب استخدمها والتي يجب تجنبها.
- ❖ يعمل أيضاً على توفر مكتبة Media Studio التي تنظم وتشارك مقاطع الفيديو عالية الجودة وملفات GIF والصور الخاصة بك كفرد او كامؤسسة.
- ❖ البث المحمول مع تطبيق Periscope يوفر طريقة سهلة أخرى للبث المباشر من الهاتف.
- ❖ إمكانية إطلاق حملة أو مبادرة أو ورقة عن طريق Twitter ووصولها بطريقة سريعة للأفراد.
- ❖ يساعد Twitter على نمو عدد المتابعين (عدد إزدياد المتابعين)، مدى وصول الافراد للتغريدة، ومراقبة حركة المرور (عدد الاشخاص الذين يذهبون إلى الموقع) وستعرف بالضبط كم مرة شاهد الأشخاص على Twitter، وأعادوا تغريد المحتوى.
- ❖ (Live-Tweeting) إحدى الميزات المميزة ل Twitterهو قدرتها على توثيق الأحداث الحية ويتم أستخدامها في الحملات عند إقامة أحداث مباشرة، مثل الاحتجاجات أو إطلاق البرامج.
- ❖ (Tweetups) عندما يتفاعل الأشخاص ذوو التفكير المماثل مع بعضهم البعض على Twitter، يقررون أحيانًا تنظيم الاجتماعات أو اجراء أجتماعات فردية كما ايضاً يعد تويتر منصة للمنتجات الإعلانية.
- ❖ الدبلوماسية لقد أصبح موقع Twitter أداة مفيدة على المستوى الدولي و الدبلوماسية الوطنية، حيث يمكن من خلالة أن يأخذ هذا شكل التفاعلات بين القادة الدوليين ، أو التفاعلات بين السفراء و مواطني الدولة المضيفة.
- ❖ يعد موقع Twitter من المنصات الأمنة التي تسعي لحماية الحسابات، يعمل علي حظر الأساءة، العنف، العنصرية، التحرش ولا يسمح بالحسابات التي يكون هدفها الأساسي التحريض على الأذى تجاه الآخرين على أساس هذه الفئات.
- ❖ ايضاً أصبح Twitter منصة تعليم إلكتروني وذلك عن طريق تقديم بعد الدورات صغيره الحجم التي تتطور كل فترة و يتم تعلمها أثناء الوقت المناسب للافراد وتعد الدورات متاحة ب 9 لغات (الانجليزية الامريكية، الانجليزية البريطانية، اليابانية، العربية، الاسبانية، الفرنسية، الماندراين، الكورية و البرتغالية " البرازيل").

الخبراء والمتحدثين:

- ✓ الدكتور ناصر الهتلان القحطاني ـ المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ✓ الأستاذ محمود خليل الهاشمي ـ المدير التنفيذي ـ لمدينة عجمان الإعلامية الحرة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ✓ الأستاذ جورج سلامة رئيس قسم السياسات العامة والحكومية ـ Twitter ـ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .
- ✓ الأستاذة جواهر عبد الحميد ـ مساعد أول فى الساسات العامة ـ Twitter ـ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

7ـ المشاركة في فعاليات إجتماع مجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب حول التعامل مع تبعات جائحة كوفيد ـ 19

مكان وتاريخ التنفيذ:

28 يونيو / 2020، من خلال المنصة الإلكترونية "ZOOM"

فى إطار تلبية الدعوة الكريمة من قطاع الشؤون الإجتماعية ـ جامعة الدول العربية ـ قام **معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** بالمشاركة فى فعاليات **إجتماع مجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب** حول التعامل مع تبعات جائحة كوفيد ـ 19 وذلك يوم الأحد الموافق 28 يونيو / 2020 من خلال المنصة الإكترونية "ZOOM".

حيث ترأست المملكة الأردنية الهاشمية إجتماع وزراء الشؤون الإجتماعية العرب فى إطار تنفيذ البيان الصادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية عل المستوى الوزاري بتاريخ 6 / مايو / 2020 بشأن التعامل مع تبعيات جائحة كوفيد ـ 19.

وقد خلص هذا اللقاء إلى إصدار بيان من المجلس يؤكد على الدور الهام لمجلس وزراء الشؤون الإجتماعية فى مواجهة الآثار الإجتماعية والإنسانية الناجمة عن هذه الجائحة.

وقد تضمن هذا البيان عدد من القرارات نشير فيما يلي إلى أهم ماتضمنته هذه القرارات:

- تبادل الخبرات لوضع خطط وبرامج الإدماج الإجتماعي حول تخفيف آثار جائحة كوفيد 19، والتمكين الإقتصادي للمشتغلين فى القطاع الغير رسمي وغير المنظم وللفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، لاسيما العاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال وكبار السن.
- تثمين وتشجيع المبادرات الوطنية فى مجال رقمنة الخدمة الإجتماعية للفئات الهشة والضعيفة ولاسيما الإبلاغ عن الحالات الاجتماعية الصعبة عبر الإنترنت لتسهيل عمليات الاستهداف والتدخل في ظروف الحجر الصحي وآثار جائحة كوفيد ـ 19 .
- العمل على تحديث منهجية وإطار إعداد التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد، الذى دعا المجلس إلى إعداده فى دورته (39)، ليأخذ بعين الإعتبار آثار جائحة كوفيد 19، وذلك بالتعاون مع الشركاء.

- حث الدول الأعضاء على تنفيذ الإطار العربي الإستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.
- دعم تنفيذ الإستراتيجية العربية لكبار السن.
- وضع خارطة طريق عربية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة فى مواجهة جائحة كوفيد 19.
- مواصلة تعزيز نظم الحماية والرعاية الإجتماعية لتشمل الفئات التى أظهرت الجائحة عدم إستفادتها لاسيما المشتغلون فى قطاع غير الرسمي وغير المنظم، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعوة الحكومات إلى وضع السياسات التحفيزية الموجهة إلى الفئات المستضعفة، ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة فى القطاع غير المنظم وغير المسجل.
- وضع إطار إستراتيجي عربي لتعزيز النظم المعلوماتية والرقمية وتوظيفها فى مختلف مجالات الحماية والرعاية الإجتماعية للفئات الهشة / الضعيفة.

8 ـ الدورة "49" للجنة التنسيق العليا بتقنية الفيديو كونفرانس

وذلك يوم الاثنين الموافق 2020/7/13

بدعوة كريمة من معالي السيد / **أحمد أبو الغيط** - الأمين العام لجامعة الدول العربية ، شارك معالي السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية في الدورة "49" للجنة التنسيق العليا بتقنية الفيديو كونفرانس وذلك يوم الاثنين الموافق 2020/7/13 ، برئاسة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبحضور سعادة السفير الدكتور/ **كمال حسن علي** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية والسفير / **حسام زكي –** الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام ، وبمشاركة السادة المدراء العامون ورؤساء وممثلي المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والسيد الوزير المفوض / **محمد خير** عبد القادر مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية، والسيد الوزير المفوض/ **طارق نبيل النابلسي** مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية والمشرف على وحدة التنسيق والمتابعة بمكتب القطاع الاجتماعي.

افتتح الاجتماع معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ **احمد أبو الغيط** رئيس لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ، مرحباً بالمشاركين في الاجتماع من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء اللجنة موضحاً ان الاجتماع يعرض لأول مره في تاريخ اجتماعات اللجنة بتقنية الفيديو كونفرانس وذلك نظراً للظروف الطارئة غير العادية والتحديات التي يمر بها العالم والمنطقة العربية نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وما لهذه الجائحة من تأثير نلمسه جميعاً على كافة جوانب الحياة وبصفة خاصة الاقتصادية والاجتماعي، وأشار معالي الأمين العام ان توقيت هذه اللجنة وظروف انعقادها هذا العام فرضت محور أعمال الدورة والعنوان الرئيسي للجنة وهو " رؤية مؤسسات العمل العربي المشترك لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعات العربية " للخروج برؤية متكاملة لمنظومة جامعة الدول العربية حول هذا الموضوع ، حيث أن محورية وأهمية مؤسسات العمل العربي المشترك لا تخفى على احد لما تشكله من بيوت خبرة عربية في جميع المجالات التي تمس

امن وسلامة المواطن العربي .

أكد معاليه في كلمته على أهمية تضافر مؤسسات العمل العربي المشترك في ضوء الصعوبات والتحديات التي يمر بها العالم اليوم والانعكاسات السلبية على كافة مستويات العمل العربي المشترك وأهمية وجود رؤية لمؤسسات العمل العربي المشترك لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعات العربية للخروج برؤية متكاملة لمنظومة جامعة الدول العربية حول هذا الموضوع، معرباً عن شكره وتقديره للجهد المبذول من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة الماضية والتي نتج عنها العديد من المبادرات والمساهمات والأفكار.

وأشار معالي الأمين العام إلى قرار الدورة السابقة للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بشأن " مقترح إنشاء جائزة سنوية باسم جامعة الدول العربية للقيادات العليا من الدول العربية " والذي ينص على " الموافقة على مقترح معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بقيام لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك بتبني منح جائزة سنوية في العمل التنموي العربي بناء على ترشيح الأمين العام وبمباركة من اللجنة على أن تمنح للقيادات العليا في الدول العربية صاحبة التميز في إنجاز العمل التنموي بمختلف جوانبه"، واقترح معالي الأمين العـام على اللجنة منـح الجائـزة هذا العـام لفخـــامة الرئيس / **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية تقديراً لجهوده والإنجازات التنموية الكبيرة التي يقودها فخامة الرئيس والتي يعترف بها كل زائر ومقيم .

قدم سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية في بداية كلمته التي القاها في الدورة "49" للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، عن شكره وتقديره للدعوة للمشاركة في اجتماع لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في هذه الظروف الصعبة التي يمر به العالم أجمع، مؤكداً على دعمه وتأييده الكامل لمقترح معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمنح الجائزة السنوية في العمل التنموي العربي لهذا العام لفخامة الرئيس - **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية

أشار **معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية** على أهمية هذا الاجتماع الذي خصص لدراسة رؤية مؤسسات العمل العربي المشترك لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعات العربية، منوهاً على رؤية منظمة العمل العربية التي أكدت خلالها على أن الدول لن تستطيع بمفردها التصدي لهذه الأزمة، ولذلك تبرر أهمية تكاتف جميع الجهود في تعزيز الحوار الاجتماعي بين كافة شرائح المجتمع وأطراف الإنتاج الثلاثة ، وكذلك تنظيمات المجتمع المدني، وأن المشكلة تتطلب من الجميع وضع الخطط والبرامج الملائمة التي تأخذ في الاعتبار طبيعة المتغيرات التي أحدثتها الجائحة.

كما أكد **"المطيري"** في كلمته على أهمية مواصلة مؤسسات العمل العربي المشترك أنشطتها بالكفاءة التي تطلبها المرحلة وباستحداث واستخدام آليات جديدة تنسجم والتغيرات الراهنة وبما يحافظ على استمرار التنسيق فيما بينها، ودعم التوجه نحو التوسع في التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية.

أشار معالي المدير العام لمنظمة العمل العربي، على أن رؤية منظمة العمل العربية تضمنت أهمية دعم الفئات الهشة

واتخاذ التدابير اللازمة من أجل توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بشتى وسائل الدعم المختلفة بما في ذلك المعونات النقدية، ودعم القطاعات الأكثر تضرراً وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو.

وفي ختام كلمته، أكد المطيري على المبادرة الذي تم اقترحتها منظمة العمل العربية في **ندوة ""تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية" التي** عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالتعاون مع كل من منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، اتحاد الخبراء العرب، منظمة العمل الدولية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، اتحاد قيادات المرأة العربية، وهي إنشاء **مرصد عربي** في إطار جامعة الدول العربية يوثق الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية وأطراف الإنتاج في مواجهة جائحة كورونا بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك وبحيث يكون مرتكزاً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الدول العربية، ويبقى مرجعاً عربياً في حالات الطوارئ وازمات، **داعياً الأمين العام لجامعة الدول العربية لدعم هذه المبادرة.**

أوضح السفير الدكتور **/ كمال حسن علي** الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية أن هذه اللجنة الهامة برئاسة معالي الأمين العام هي فرصة للتفكر مع الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية في القضايا والمواضيع التي تمثل تحديات للمنطقة العربية، وأوضح الهدف الرئيسي لهذه اللجنة وهو التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك وذلك لزيادة كفاءة وفعالية العمل العربي المشترك، وتلافي الازدواجية في العمل بين الجامعة ومنظماتها وذلك بالتعاون الإيجابي والتنسيق الفعال.

وبعد السماع إلى مقترحات السادة المدراء العامون ورؤساء وممثلي المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية خرج الاجتماع بعدد من التوصيات التي تضمنت الموافقة بالإجماع على مقترح **معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية** بمنح الجائزة السنوية في العمل التنموي العربي لفخامة السيد الرئيس **/عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية، وإنشاء مرصد عربي بإشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المتشارك يوثق هذا المرصد الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية وأطراف الإنتاج في مواجهة جائحة كورونا، بحيث يكون منبراً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الدول العربية ويبقى مرجعا عربياً في حالات الطوارئ والأزمات، كما تضمنت التوصيات انشاء منصات إلكترونية عربية متكاملة لتقديم أفضل خدمات التعليم والتدريب متعدد القنوات للوطن العربي، وتشجيع الترابط بين الجامعات ومراكز البحث العربية والقطاع الخاص في الدول العربية.

تشكيل خلية من منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم مقترحات عملية لمواجهة تحديات وتداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاديات والمجتمعات العربية للخروج برؤية عربية متكاملة لمنظومة العمل العربي المشترك، والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك خاصة في الأنشطة التي تأتي ضمن اختصاصات المجالس الوزارية واللجان التي تقوم الأمانة العامة بمهام امانتها الفنية، بما يضاعف الاستفادة من نتائجها ويدعم تنفيذها

بالشكل والمحتوى المطلوبين، وبما يمنع الازدواجية في العمل.

9 ـ اجتماع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة لدعم الجمهورية اللبنانية بتقنية الفيديو كونفرانس وذلك يوم الخميس الموافق 2020/8/13

لا شك أن الانفجار الهائل الذي هز مرفأ بيروت، هز أيضاً وجدان العالم أجمع، وتسبب في خلق موجه حادة من الحزن والأسى نتيجة الخراب الكبير والدمار الذي أودى الى فقدان أرواح بريئة.

وعليه فقد تحركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مسرعة من خلال المبادرة الطيبة لمعالي السيد / **أحمد أبو الغيط** – الأمين العام لزيارة موقع الحدث وحثه على دعوة الدول ومؤسسات العمل العربي المشترك لمساعدة شعب لبنان في هذه الظروف الصعبة.

وفي هذا الإطار وتنفيذاً لتكليفات الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعا القطاع الاقتصادي- (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) لعقد اجتماع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة لدعم الجمهورية اللبنانية بتقنية الفيديو كنفرانس وذلك يوم الخميس الموافق 2020/8/13، برئاسة سعادة السفير/ **كمال حسن علي** – رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، بمشاركة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة بهدف تقديم الافكار والرؤى والمقترحات لتشكيل رؤية موحدة لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والوقوف مع لبنان وشعبه في هذه المحنة، ومناقشة المقترحات والآليات المتاحة والممكنة لتقديم الدعم والمساندة للبنان والوقوف مع شعبه في التخفيف من مضاعفات وتداعيات هذه الكارثة الكبرى من خلال تقديم الإغاثة العاجلة في مجالات الغذاء والصحة والتعليم وترميم المباني الأثرية والتفكير في سبل المساعدة في إعادة الإعمار.

افتتح الاجتماع سعادة السفير الدكتور / **كمال حسن علي**- الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، مرحباً بالمشاركين في هذه الاجتماع الهام والذي يعتبر فرصة للنقاش مع الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية في القضايا والمواضيع التي تمثل تحديات للمنطقة العربية، وأوضح السفير الدكتور / **كمال حسن** علي أن الهدف الرئيسي للاجتماع والذي جاء تضامنا مع شعب لبنان ، هو إظهار التعاون والتعاضد والوقفة العربية لمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك مع لبنان، حتى نستطيع تكوين رؤية عربية موحدة لما يمكن أن يقدم وتحت مظلة واحدة وهي جامعة الدول العربية لتكون ابلغ رسالة للجمهورية اللبنانية بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة وذلك لتقديم الدعم والعون لكل الدول العربية التي في احتياج لذلك، وتدشين عمل يكون بداية لعمل جماعي يكون لإغاثة اي دولة عربية تحتاج الى إغاثة، كما ارسل التعازي لشعب لبنان الجريح واسر الضحايا والمنكوبين، وأوضح أن الحدث كبير ومحزن ويحتاج إلى تضامن عربي ودعم بصورة مباشرة وفورية من خلال الاتصالات التي اجراها معالي الامين العام ومقابلة المسئولين السياسيين الكبار في لبنان وأعلن عن تضامن الجامعة العربية مع لبنان، واشاد بالاستجابة الكبيرة والقوية التي ابدتها وبدأتها الدول العربية لدعم لبنان والوقوف معهم في هذا الحادث الأليم، وقدم

السفير الدكتور / **كمال حسن علي** - الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية عدد من المقترحات والافكار للاستفادة من جهود بعض المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية المتخصصة لتقديم الدعم الفني والمادي للشعب اللبناني في هذه المرحلة الصعبة، ومن اجل تشكيل رؤية موحدة لمؤسسات العمل العربي المشترك ، على ان ترفع الى معالي الامين العام لجامعة الدول العربية ضمن جهود جامعة الدول العربية لحشد الاستجابة لما تطلبه الاوضاع الحالية في الجمهورية اللبنانية، كما أكد سعادة السفير / **كمال حسن علي**، أن معالي الامين العام سخر كل آليات العمل العربي المشترك للوقوف الى جانب الشعب اللبناني وبالتالي جاء هذا الاجتماع ليترجم الاجراءات التي سوف تتم من أجل إعادة إعمار لبنان والوقوف بجانبها، ومنها تقديم الإغاثة العاجلة في المجالات الغذائية والدوائية والصحية للشعب اللبناني وتقديم الجسور العربية والاغاثات العاجلة لتقديم العون العاجل، وتقديم بند في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي القادم آخر هذا الشهر مخصص لمناقشة كيفية مشاركة الدول العربية واسهاماتها في واعادة اعمار بيروت ومحاولة بناء ما دمرته هذه الحادثة الأليمة، ودعوة الجمهورية اللبنانية إلى تحديد احتياجاتها والميزانيات المطلوبة لإعادة الإعمار، وفي ختام كلمته تمني أن يخرج الاجتماع بمقترحات عملية ورؤية واضحة ومساهمات فعالة وخطة طريق واضحة توضح الاحتياجات المطلوبة وتكون عونا وعضداً للجمهورية اللبنانية.

أكد الوزير المفوض / **محمد خير عبد القادر** - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية: عن أن هدف الاجتماع الخروج بمقترحات محددة تقدم رؤية موحدة لمؤسسات العمل العربي المشترك لتقديم الدعم للجهورية اللبنانية اقتصادياً واجتماعياً ، لتمكينها من التغلب على تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت ،مؤكداً أن جهود معالي الامين العام للجامعة في إعادة إعمار لبنان ليس بالآمر الهين وأنه من المؤكد أن هناك مجموعة من الاتصالات مع الدول العربية والدولية ومقترحات ورؤى وافكار مع الجهات المعنية ، وإننا بصدد وضع آلية ممكنة للوقوف مع الشعب اللبناني، وأوضح أن الاجتماع يهدف إلي النظر في اقتراح آليات لدعم ومساندة شعب لبنان وتقديم مبادرات عملية للوقوف مع الشعب اللبناني للتخفيف من مضاعفات وتداعيات هذه الكارثة الكبرى ، كما أشار إلى أن هذا الاجتماع يأتي في إطار جهود الأمانة العامة بشأن المناشدة التي أطلقها معالي الأمين العام لتقديم المساعدة العاجلة للبنان وشعبه من خلال منظومة العمل العربي المشترك ، وأكد ان هناك خسائر مادية وبشرية وتدمير للبنية التحتية والخدمات الأساسية في بيروت العاصمة وأن هناك حاجة للمواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية وتمنى ان يكون لهذا الاجتماع نتائج تُسهم في الوقوف الجاد مع الشعب اللبناني والتخفيف من مضاعفات ومواجهة تبعات هذه الكارثة الكبرى وتمنى ان تكون هناك مداخلات عملية لتقديم دعم عيني أو مادي حقيقي إلى لبنان واقتراح مبادرات عملية.

كما رحب معالي السيد / **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية بمبادرة معالي الأمين العام وزيارته المباركة للبنان في هذا الوقت الحرج، وتقدم بالشكر الى معالي الامين العام لجامعة الدول العربية والامين العام المساعد السفير الدكتور / **كمال حسن علي** ومدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية السيد/ **محمد خير** لتحركهم السريع لمواجهة الازمة ولدعم لبنان الشقيق، وقدم التعازي لأسر الشهداء وتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى، وتمني ان

لا يتم تشتيت للجهود التي تبذلها مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية وتمحور حديثه حول شقين **الشق الأول** المساهمات المقدمة لشعب لبنان، **والشق الثاني** هو ما بعد كارثة مرفأ بيروت واكد المدير العام لمنظمة العمل العربية ان الشعب اللبناني يحتاج الان إلى مساهمات مادية وعينية، وتقدم بمقترح أن يتم تخصيص مبلغ ثابت يوزع على مؤسسات العمل العربي المشترك و بقرار موافقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلزم جميع مؤسسات العمل العربي المشترك أن تساهم بمبلغ محدد لدعم لبنان، ومن يريد أن يزيد عن هذا المبلغ يستطيع أن يزيد، وبالتالي نستطع التحرك من خلال هذا المبلغ المجمع من مؤسسات العمل العربي المشترك، كما اقترح "المطيري" ان تصل المساعدات اولاً إلى الصليب الاحمر اللبناني والهلال الاحمر اللبناني، حيث إنهم الجهة الوحيدة التي على دراية بكل ما يحتاجه شعب لبنان المنكوب، واوضح ان منظمة العمل العربية تقوم بالاتصال بأطراف الانتاج لديها الموجودة في لبنان، والمتمثلة في وزارة العمل اللبناني واتحاد العمال اللبناني وأصحاب العمل، كما اقترح تشكيل وفد مصغر لزيارة لبنان للوقوف على ارض الواقع ومعرفة الاحتياجات الضرورية، وفي ختام مداخلته أوضح ان هدف الاجتماع هو توحيد الجهود المبعثرة في إطار منظومة جامعة الدول العربية وأكد على دعم منظمة العمل العربية للجمهورية اللبنانية وشعبها الشقيق وتمني أن يحقق الاجتماع ما نصبو إليه لدعم الشعب اللبناني الشقيق .

وبعد الاستماع إلى مرئيات ومقترحات معالي المدراء العامون ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة في التعامل مع الازمة، في ضوء المستجدات الأمور الناتجة عن هذه الكارثة التي ألمت بالجمهورية اللبنانية تقرر فتح حساب مصرفي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم وإغاثة والتضامن مع الشعب اللبناني يُمول من المصارف ومؤسسات التمويل العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتشكيل لجنة من المنظمات العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية المشترك لزيارة مناطق التفجير في مرفأ بيروت وتقديم الدعم الى لبنان للوقوف على أرض الواقع ومعرفة الاحتياجات الحقيقية، وتخصيص مبلغ ثابت يوزع على مؤسسات العمل العربي المشترك وبقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يلزم جميع مؤسسات العمل العربي المشترك ان تساهم بمبلغ محدد لدعم الجمهورية اللبنانية.

كما طالبت التوصيات تنظيم تظاهرة تجميع تبرعات تحت اشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تخصص لشعب لبنان ويتم الإعلان عنها والترويج لها من قبل الأمانة العامة للجامعة لحشد كل القوى من مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل ومؤسسات المجتمع المدني بما يكفل تجميع أكبر قدر ممكن من المساهمات لدعم الجمهورية اللبنانية.

10 - ندوة عربية افتراضية بعنوان (آليات الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات)

على هامش رئاسة اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية لمجوعة تواصل العمال (L20) بمجموعة دول العشرين(G20)

على هامش رئاسة اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية لمجوعة تواصل العمال (L20) بمجموعة

دول العشرين(G20) ، شارك معالي السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم الثلاثاء الموافق 7/28/ 2020 في ندوة عربية افتراضية بعنوان **(آليات الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات)** قدم سعادته فيها مداخلة عن "دور المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز المعايير الدولية لمواكبة الأحداث" أكد فيها على أهمية إدراج الحماية الاجتماعية ضمن أولويات السياسات العامة في الدول العربية لان الأزمة طالت معظم القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات الهشة والفئات الأكثر تعرضاً للخطر، كالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والقطاع غير المنظم ومشاريع الاسر المنتجة كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

نوه **"المطيري"** في مداخلته على أن هذه الجائحة أعادت الواجهة نحو أهمية إرساء النهج القائم على الحماية الاجتماعية، وأكدت مجدداً أن الحكومات هي خط الدفاع الأول لحماية مواطنيها في حالات الأزمات والجائحات، مثمناً عالياً البرامج التحفيزية والداعمة التي اتخذتها الحكومات العربية للتخفيف من تبعات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أكد **معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية** بأن العدالة الاجتماعية تعتبر هدفاً أساسياً من الأهداف التي نص عليها الميثاق العربي للعمل والحماية الاجتماعية هي حق لكل مواطن والسبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان شروط وظروف أفضل للعمل، وفق ما نص عليه دستور منظمة العمل العربية.

تضمنت الندوة مناقشة عدد من المحاور تمثلت في تقديم كلمة ترحيبية قدمها رئيس مجموعة تواصل العمال رئيس اللجنة الوطنية بالمملكة المهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد، تلتها مداخلة لوكيل وزارة الموارد البشرية بالمملكة حول الدور التشريعي للحكومات في رسم سياسات الحماية الاجتماعية أثناء الأزمات.

وتضمنت الجلسة الختامية لأعمال الندوة مداخلات لممثلي مجموعات التواصل بمجموعة العشرين وعدد من الاتحاد العمالية العربية لاستعراض مساهماتها في تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية أثناء أزمة تفشي جائحة كورونا.

11-اجتماع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المتخصصة لدعم جمهورية السودان الثلاثاء 8 سبتمبر / 2020

تنفيذاً لمناشدة معالي الامين العام للجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والمنظمات الاغاثية العربية والعالمية للإسراع في تقديم المساعدات الانسانية العاجلة للسودان، وفي إطار التجاوب السريع لجامعة الدول العربية ومؤسساتها مع كارثة الفيضانات والسيول التي اجتاحت جمهورية السودان.

عقد اجتماع للمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك أعضاء لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، والاتحادات العربية النوعية المتخصصة أعضاء ملتقى الاتحادات العربية بخصوص رؤية هذه المؤسسات حول كيفية تقديم الدعم اللازم لجمهورية السودان بعد كارثة الفيضانات والسيول.

وقد شهد هذا الاجتماع مداخلات عدة من كافة السيدات والسادة مدراء المنظمات العربية المتخصصة كذلك مداخلة من

سعادة السيد السفير كمال حسن على الأمين العام المساعد للقطاع الاقتصادي وداخلة من الوزير المفوض محمد خير مدير إدارة المنظمات العربية.

حيث قام معالي السيد فايز علي المطيري بالمشاركة في فعاليات هذا الاجتماع وقد ألقي كلمة أعرب فيها عن تقديم الشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تحركها السريع وتضامنها مع السودان الشقيق ، كما قدم التعازي لأهالي الضحايا وتمنى الشفاء العاجل للمصابين ، كما أكد على استعداد منظمة العمل العربية لتقديم الدعم بكافه أشكاله للشعب السوداني وبالآلية التي تراها الجامعة العربية ، مؤكداً على ضرورة سرعة الاستجابة في هذا الوضع الطارئ ، كما أشار بأن المنظمة خاطبت أطراف الإنتاج في جمهورية السودان للمساعدة والتضامن معهم وتقديم الدعم والعون من خلال القنوات الرسمية تحت مظلة جامعة الدول العربية ، كما تمني تقديم الدعم العاجل للمتضررين بصورة عاجلة سواء مادية أو عينية على أن تتكفل الجامعة العربية بشراء الاحتياجات وايصالها إلى المتضررين عن طريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تمتلك الكثير من الخبرة والدراية والمعرفة في هذا الشأن ، على أن تصل تلك المساعدات باسم الجامعة ومنظماتها المتخصصة في غضون أسبوع على الأكثر الى مستحقيها متمنياً الأمن والأمان لجميع الشعوب العربية .

وأختتم الاجتماع بتثمين الدور الجوهري لجميع المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية المشاركين في الاجتماع وتم الاتفاق على مجموعة من التوصيات **تضمنت أهمها ما يلي:**

- **فتح حساب مصرفي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربي لدعم وإغاثة وتضامن مع الشعب السوداني يمول من المصارف ومؤسسات التمويل العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك.**
- **عقد قمة عربية عاجلة طارئة تهدف الى جمع المساعدات والتبرعات للسودان.**
- **عقد مؤتمر عاجل طارئ لرجال الاعمال في الدول العربية والمستثمرين العرب للتبرع للسودان.**
- **الطلب من مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات العربية النوعية موافاة الأمانة العامة للجامعة بمقترحاتها ومرئياتها لدعم ومساندة السودان.**

12 ـ المشاركة في ندوة حول "تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين".

الجهة المعنية بالتنفيذ:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "القطاع الاقتصادي" بالتعاون مع منظمة العمل العربية

مكان وتاريخ التنفيذ:

الأربعاء الموافق 2020/9/23، عبر المنصة الإلكترونية "ZOOM"

الجلسة الافتتاحية:

ـ قام سعادة السفير الدكتور/ كمال حسن علي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، جامعة الدول العربية بافتتاح فعاليات هذه الندوة بإلقاء كلمة ترحيبية بكافة السادة المشاركين مؤكداً على أهمية الاستفادة من التجربة الصينية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا ثم قام سعادة السفير - LI CHENGWEN / سفير الصين لمنتدى التعاون العربي الصيني بوزارة الخارجية الصينية بإلقاء كلمة تضمنت أهم الإجراءات الحكومية الصينية لمواجهة تحديات فيروس كورونا .

جلسات عمل الندوة وأهم المحاور:

ـ قام سعادة السفير –Liao Liqiang سفير جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة والباحثة السيدة Jingying SUN - / بمكتب أبحاث الحوكمة العالمية لمعهد البحوث السياسي والاقتصادي العالمي التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية والدكتور - Zongz Ruan/ نائب الرئيس التنفيذي وزميل أول في معهد الصين للدراسات الدولية CIIS) ، باستعراض تجربة الصين الرائدة في الحد من الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا Covid-19على القطاعات الاقتصادية المختلفة بالصين " قصص نجاح"

- **ثم قام عدد من الخبراء والمتخصصين ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية بإلقاء مجموعة من التساؤلات والاستفسارات تضمنت أهم المحاور التالية: ـ**
  - ما هي المخاطر التي واجهت قطاع الطاقة الصينية بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة كورونا؟
  - .هل تسببت جائحة كرونا في زيادة الطلب على قطاع الكهرباء أم لا؟
  - ما هو التأثير المتبادل بين قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى أثناء الأزمة؟ ّ
  - التعُّرف على ما قامت به دولة الصين في صدد تخفيف وطأة الاضرار الناجمة عن الإجراءات ُ الوقائية الحكومية على قطاع المنشآت متناهية الصغر، وعلى العمالة غير الرسميةُ المتوسطة والصغيرة ـ أو العمالة الهشة بصورة أكثر عمومية؟
  - كيف استطاعت الصين استخدام التكنولوجيا الحديثة لمكافحة وباء كوفيد 19؟
  - .كيف تزايد حجم وأنماط جديدة للاقتصاد الرقمي في الصين أثناء أزمة كوفيد 19؟

وقد قام المستشار / عماد شريف مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بالمشاركة في فعاليات هذه الندوة وقد قام بعمل مداخلة تضمنت ما يلي:

تساؤل مُنظمة العمل العربية:

لا شك في أن جائحة كورونا ولَدَت عددًا مِن التشابكات الضاغطة على القرار الحكومي في دولة الصين. فبالتأكيد أن قرارات الإغلاق كان لها الأثر السلبي على أداء الأعمال، وما يترتب عليها مِن قُدرة المُنشآت الكبيرة ـ وبالأخص في القطاعات الأكثر تضررًا مثل السياحة ـ على الاحتفاظ بالعمالة، علاوةً على المُنشآت المتوسطة والصغيرة والتي لن تستطيع مُقاومة الكساد لفترة كبيرة. على الجانب الآخر، كان هُناك الأثر السلبي على العمالة، وبالأخص العاملة في

القطاع غير الرسمي، والتي لا تستطيع الانتظار بدون دخل لفترة طويلة.
لذا فإننا نود التعرُّف على ما قامت به دولة الصين في صدد تخفيف وطأة الأضرار الناجمة عن الإجراءات الوقائية الحكومية على قطاع المُنشآت المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، وعلى العمالة غير الرسمية - أو العمالة الهشة بصورة أكثر عمومية.

أهم التوصيات:

<u>تضمن الرد من الجانب الصيني على تساؤل منظمة العمل العربية التأكيد على ما يلي:</u>

لقد أفضى الاطلاع على التجربة الفريدة لدولة الصين وجود دور بالغ الأهمية للدولة في تنفيذ مظلة وقائية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصغر، وقد تجلى دور الحكومة الصينية تجاه تلك الفئة مِن المشروعات في ثلاث إجراءات وقائية أساسية: رفع الضرائب المُستحقة على هذا الفئة مِن المشروعات الاقتصادية، رفع الفوائد عن القروض مُستحقة التسديد على تلك الفئة مِن المشروعات الاقتصادية، علاوةً على تَحَمُل الحكومة للتأمينات الاجتماعية للمُشتغلين المُسَجَلين على تلك الفئة مِن المشروعات الاقتصادية. ولَقد ساهمت تلك الإجراءات في تخفيف الأضرار الناجمة عن انتشار الجائحة الوبائية على تلك الفئة مِن المشروعات الاقتصادية، علاوةً على الحفاظ على ما تمَّ الوصول إليه مِن رسمنة للمُشتغلين في هذا القطاع.

13- تقرير حول: ندوة الاتحاد العام لعمال فلسطين بعنوان " يوم التضامن مع شعب فلسطين "

مكان وتاريخ التنفيذ:

30 نوفمبر / 2020، من خلال المنصة الالكترونية "zoom".

تلبية للدعوة الكريمة من الإتحاد العام لعمال فلسطين لمعالي السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية للمشاركة في فعاليات يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وذلك يوم 30 / 11 / 2020 من خلال المنصة الالكترونية "zoom". تمت المشاركة في فعاليات هذه الندوة التي نفذت برعاية كريمة من الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حيث قام بافتتاحها سعادة الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين **السيد/ عبد القادر عبد الله** ، حيث القي كلمة افتتاحية رحب فيها بالسادة الحضور رؤساء الاتحادات العمالية مؤكداً على أن القضية المركزية للعرب هي " حرية فلسطين " مطالباً من المجتمع الدولي إيقاف الهجمات الإسرائيلية والقضاء علي المشاريع التي تسعي لتدمير "القضية الفلسطينية " من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للدولة المستعمرة والعمل علي تنفيذ القرارات ضد الدولة المستعمرة ،وفي ختام الكلمة رحب بالسيد الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب **السيد / غسان غصن ، مؤكداً علي تضامن الاتحاد العام لعمال فلسطين مع جميع عمال العرب وخاصة اتحادات عمال دولة السودان ودولة ليبيا .**

تضمنت الندوة عدد من المداخلات الداعمة للاتحاد العام لعمال فلسطين والتضامن مع القضية الفلسطينية ومنها:

- مداخلة" الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب السيد – غسان غصن "حيث أكد فيها على تضامن العمال العرب مع الشعب الفلسطيني في اليوم الدولي للتضامن29 نوفمبر من كل عام، مديناً عمليات التهجير والقتل التي تقوم بها الدولة المستعمرة في انحاء الوطن العربي، مؤكداً على دعم الولايات المتحدة الامريكية للدولة المحتلة وسعيها لوقف مساهمات وكالة غوث الداعمة للاجئين الفلسطينيين (أونروا) ويعد هذا جريمة من جرائم الدولة المحتلة في حق الشعب الفلسطيني الرافض لها.
- كما قام المستشار / عماد شريف مدير إدارة التعاون الدولي بمنظمة العمل العربية بإلقاء كلمة معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام للمنظمة والتي حالت ظروف طارئة دون مشاركته شخصياً في هذا الاجتماع حيث أكد على أن كافة الإمكانات البشرية والمادية للمنظمة في خدمة كافة أطراف الإنتاج الثلاثة وخاصة الإتحاد العام لعمال فلسطين.
- كما أعرب رئيس اتحاد العمال بدولة لبنان – علي طاهر ياسين موقفة الدائم مع القدس، وسعي الاتحاد بالمشاركة مع فلسطين والبلديات الأخرى إلى انشاء مشروع حديقة شهداء العودة إلى فلسطين.
- كما وجهه الاتحاد العام لعمال مصر على التضامن الكلي مع شعب فلسطين وقام بإدانة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على قرارات شعب فلسطين واكد الاتحاد على دعمه للطبقة العاملة وعمال فلسطين.
- كما أشار الامين العام للاتحاد العربي للزراعة والصيد في السودان، السيد/ صلاح ابراهيم بإعلان تضامن الاتحاد مع شعب فلسطين، مشيراً إلى المعرفة الشديدة بالتحديات التي تواجهه الشعب الفلسطيني من قبل الدولة المحتلة.

في الختام أكدت جميع الاتحادات على دعمهم الدائم والشديد للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد قضية شعب وانما هي قضية أمة عربية، واكد السيد /غسان غصن التضامن مع شعب فلسطين وقدم الشكر والتقدير لمعالي السيد / فايز علي المطيري والاتحادات العمالية العربية.

❖ تلقى مكتب العمل العربي رسالة شكر لمنظمة العمل العربية من الأمين العام لاتحاد عمال فلسطين على المشاركة في فعاليات هذه الندوة.

14- "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي "

مكان وتاريخ التنفيذ:

13 - ديسمبر / 2020 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

بدعوة كريمة من المنظمة العربية لذوي الإعاقة لمنظمة العمل العربية للمشاركة في فعاليات الندوة الدولية حول" حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم العربي في ظل الأوبئة والأمراض "بمناسبة اليوم العربي للإعاقة" حيث عقدت الندوة خلال يوم الأحد الموافق 13ديسمبر/ كانون الأول 2020 من خلال المنصة الالكترونية ZOOM .

المشاركين:

شارك في فعاليات هذه الندوة حوالي 90 مشارك من ممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء والمتخصصين.

ومن أبرز الجهات المشاركة:

- المنظمة العربية لذوي الإعاقة.
- إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ـ القطاع الاجتماعي ـ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- منظمة العمل العربية.
- منظمة الصحة العالمية.
- منظمة العمل الدولية.

الجلسة الافتتاحية:

أفتتح فعاليات هذه الندوة **الدكتور / نواف كبارة - رئيس المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة** حيث أعرب عن سعادته بمشاركة ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية مرحباً بكافة السادة المشاركين في هذا اللقاء، مشيراً إلى صعوبة التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم مؤكداً على أهمية تكاتف كافة المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني في التصدي لهذه التحديات خاصة التي تواجه منطقتنا العربية من عدم توافر للمعلومات والبيانات حول الظروف التي تعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في المخيمات اثناء فترة الجائحة.

مؤكداً على أهمية أن تخلص هذه الندوة إلى توصيات ملموسة، تعكس وتضمن الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مواجهة أي وباء مستقبلي.

كما قام **الوزير المفوض / طارق النابلسي -مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية** بإلقاء كلمة أعرب خلالها عن أهمية هذه الندوة لما لها من فرصة هامة في البحث عن حقوق ذوي الإعاقة في ظل الأوبئة وما خلفته الجائحة من أضرار اقتصادية واجتماعية خاصة في مناطق النزاع، ومدي حرص الأمانة العامة مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الإقليمية على إعداد خارطة عربية لمواجهة الأوبئة لذوي الإعاقة.

كما أشارت الدكتورة / هالة صقر - المستشارة الإقليمية للمكتب الإقليمي لشرق المتوسط ـ منظمة الصحة العالمية ، في كلمتها ـ إلى مدي أهمية " الاستجابة الصحية لكوفيد - 19 الشاملة للأشخاص ذو الإعاقة في إقليم شرق المتوسط " وسلطت الضوء علي التحديات التي يواجها الأشخاص ذوي الإعاقة "ومدي صعوبة حصولهم علي الخدمات الصحية بما في ذلك الخدمات الأساسية والنوعية وإصرار المنظمة للدمج المنهجي لذوي الإعاقة لجميع الخدمات وأشارت إلي ان" التقييم السريع للاستجابة الصحية لمرض كوفيد -19 الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة " في بلدان إقليم شرق المتوسط **يهدف إلي:**

- فهم أثر المرض كوفيد -19 على توفير خدمات التأهيل والتكنولوجيات المساعدة لمعرفة ما إذا كانت البلدان

في إقليم شرق المتوسط تستطيع تجميع بيانات حول حالات الإعاقة لدي مرضي كوفيد – 19 بما في ذلك الأدوات والإرشادات الخاصة بالاستجابة الصحية لمرض الكوفيد -19 الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة والتعافي منة.

- حيث **أثبتت النتائج الأولية للتقييم:**

1. لدي بعض البلدان خططها للاستجابة للجائحة بحيث تتضمن أقساما أو إرشادات خاصة بالإعاقة.
2. لدي بعض البلدان موارد توعوية وإعلامية متاحة لذوي الإعاقة بشان تدابير كوفيد 19 والاستجابة له.
3. بعض البلدان تجمع المعلومات حول الإعاقة لمرضي كوفيد – 19.
4. بعض البلدان تجري استشارة ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم أو ممثليهم في وضع وتنفيذ خطط الاستجابة.
5. لدي بعض البلدان خطط تضمنت استمرارية الخدمات الصحية الأساسية خلال الجائحة وإعادة التأهيل والتكنولوجيا المساعدة.

كما أوضح التقييم ما يلي:

- إظهار الممارسات والخبرات الوطنية الجيدة لدمج ذوي الإعاقة في الاستجابة.
- الحاجة إلى الدعم التقني العملي لتنفيذ التزامات البلدان حول دمج ذوي الإعاقة في الصحية ككل.

كما ألقى **معالي السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، كلمة ألقاها نيابة عنه **المستشار / عماد شريف - مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي** ، حيث أكد في كلمة معاليه على أن المنظمة دأبت ومنذ إنشائها على دعمها لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة مؤكداً على مدي اهتمام منظمة العمل العربية بالأشخاص ذوي الإعاقة لاقتناعها التام بأن التنمية لن تتحقق إلا بوجود حشد كامل للطاقة البشرية دون تتميز. وذلك لمدي يقين المنظمة بهذه الفئة من المجتمع وما لهم من قدرات كبيرة على العمل والإنتاج والمشاركة الفعالة في مناحي الحياة، تعمل المنظمة على دعم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس مبدا تكافؤ الفرص وذلك في العديد من المستويات:

-

- **المستوي التشريعي**: عملت منظمة العمل العربية على إرساء معايير العمل العربية من خلال "الاتفاقية رقم 17، التوصية رقم 7 بشأن تأهيل وتشغيل المعاقين لعام 1993 "والتي تنص على المساواة التامة وعدم التمييز بسبب الإعاقة في كل ما يختص بالتشغيل والاندماج الاقتصادي.
- **المستوي التنفيذي**: عقد العديد من الأنشطة المتخصصة بالأشخاص ذوي الاعاقة وإصدار دراسات عديدة متخصصة، أحدثها بعنوان " آثار جائحة كورونا على الاشخاص ذوي الاعاقة في الدول العربية " وهي في مرحلة الإعداد حالياً.
- **المستوي المؤسسي**: عملت المنظمة على تفعيل الشراكات مع الهيئات والمنظمات العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة الرسمية منها والمدنية، والعمل على التعاون والتنسيق من أجل إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

ضمن السياق المجتمعي الشامل.

قامت منظمة العمل الدولية بالمداخلة من خلال أخصائي أول إعاقة في **المنظمة / السيد ستيفان ترومبل** حيث أكد على ضرورة التعلم من الأزمات وأهمية توفير حماية اجتماعية للجميع خاصة الفئات الأكثر تضرراً وإيجاد الوسائل الآمنة لهم وسعي المنظمة إلى التفكير في المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة وحرص المنظمة على دمجهم بشكل أساسي في التيار الرئيسي ونشاطاته والعمل على التطوير من المنصات الرقمية والحاجة إلى المزيد من التعاون والحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج على المستوي الوطني والعملي.

رابعاً

محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الخاصة بالعمل في إرساء العدالة الاجتماعية، كما يتم عمل التغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات؛ وتعمل المنظمة على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية المستدامة.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً ورقمياً ويتم طرحها للمهتمين والباحثين ولكافة الجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، ذلك بالإضافة إلى توفير كافة البيانات والإحصاءات والدراسات والأبحاث الخاصة بسوق العمل من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، فضلا عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة ومده بأنشطة المنظمة ونتائجها وكافة المعلومات التي تفيد المهتمين والمتخصصين.

أولاً: مجال الإعلام والنشر:

1- إصدار العدد (116) من مجلة العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة / 2020

الجهات المستفيدة من النشاط:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية
- الباحثون والمهتمون بالقضايا العمالية والتنموية
- الإعلاميون العرب

أهداف النشاط:

- تسليط الضوء على أهم أنشطة منظمة العمل العربية
- نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية

- نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا سوق العمل

عدد المستفيدين :

تم توزيع المجلة على 130 جهة

2 - الترويج الإعلامي لمنظمة العمل العربية وأنشطتها

أهداف النشاط:

- عمل التغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية: المقروءة والمسموعة والمرئية
- موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال الاقتصاد وقضايا العمل بالدراسات والتقارير والإحصاءات فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات والأحداث الجارية في المنطقة العربية ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - مشروع مستمر 2020 .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي
- وسائل الإعلام العربية
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل

3- إصدار مجلة الرسالة العدد 48.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم - سبتمبر 2020.

أهداف النشاط :

- نشر ثقافة التأمينات الاجتماعية وبث الوعي التأميني لأطراف العمل الثلاثة والجمهور المستهدف بالتأمينات الاجتماعية وعكس نشاطات المركز والمنظمة.

المحاور :

الأخبار – الأنشطة – ثقافة تأمينية – مقالات – حوارات – استطلاعات – منوعات.

4- إصدار مجلة الرسالة الأكاديمية المحكمة العدد السادس.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم - أكتوبر 2020.

أهداف النشاط :

- نشر الدراسات والمقالات العلمية المحكمة في مجال التأمينات الاجتماعية.
- الدخول في المجال الأكاديمي للمركز.
- نشر المعرفة وثقافة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

المحاور :

- شيخوخة سكان العالم – د. منال أحمد الدق.
- إدارة المخاطر وكيفية التعامل معها – د. ثينة إبراهيم.
- الاتصال الشخصي ودوره في دعم التفتيش الميداني – د. طه عبد الله محمود.

ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات:

1- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة - مشروع مستمر طوال العام 2020.

أهداف النشاط:

- بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل.
- دعم التواصل بين أطراف الإنتاج.
- التنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية.

أسلوب التنفيذ:

- بناء البوابة الإلكترونية للشبكة .
- إقامة مركز معلومات الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل بمقر مكتب العمل العربي .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة.
- المؤسسات والأجهزة المعنية بمعلومات أسواق العمل.

2- دعم التوثيق والمعلومات

الجهات المعنية بالتنفيذ :

- إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
- المعهد العربي للثقافة العمالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2020 .

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاث
- المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
- المهتمون بمجال عمل المنظمة

أهداف النشاط:

- تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشطة والدراسات فور تنفيذها.
- تطوير وتحديث شبكة التواصل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.
- متابعة كفاءة وأداء أجهزة الحاسوب داخل مكتب العمل العربي.

3- دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2020.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

أهداف النشاط :

- إستحداث قاعدة بيانات إلكترونية تتضمن إصدارات مكتب العمل العربي والمؤسسات التابعة في شكل ح (PDF).
- في ظل المستجدات الحديثة وأزمة كوفيد – 19 تم إستحداث ألية التواصل بإستحدام تقنيات التواصل المختلفة لتمكين المهتمين والباحثين بالوطن العربي بالحصول على إحتياجاتهم من إصدارات المنظمة.
- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإليكترونية ذات الصلة بمجالات عمل المنظمة.

4 – توثيق أنشطة مكتب العمل العربي في فيديوهات

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وتاريخ التنفيذ:

مشروع مستمر 2020.

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة
- المهتمون بمجالات عمل المنظمة
- الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة

أهداف النشاط :

- أرشفة أنشطة المنظمة وحفظها
- تزويد الموقع الكتروني بالمستجدات.
- طباعة أسطوانات توثق الأنشطة.

5- تحديث موقع المركز على الانترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ:

الخرطوم / مارس 2020.

أهداف النشاط :

- عكس أنشطة المركز عبر الانترنت.
- توفير المعلومات والمعرفة وإصدارات المركز على الانترنت.
- الاستفادة من البريد الالكتروني في الاتصال.
- مواكبة التحديث المستمر على مواقع الانترنت.

المحاور :

- الأنشطة المنفذة.
- المكتبة الالكترونية.
- الاصدارات (المجلات).

6- دعم وتطوير المكتبة.

الجهة المعنية بالتنفيذ:

المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.

مكان وتاريخ التنفيذ :

الخرطوم / مارس 2020.

أهداف النشاط :

- إثراء مكتبة المركز وتزويدها بأحدث الإصدارات ذات العلاقة باهتمامات المركز ورسالة المنظمة.
- مواصلة تنظيم الكتب والمراجع بأحدث الوسائل العلمية.

المحاور :

- تزويد المكتبة بالإصدارات والمراجع.
- تنظيم وحفظ الكتب والمراجع.
- اتاحة المكتبة للمهتمين والزائرين.

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

إصدار دراسة حول "دور الإعلام في دعم حركة التنمية للحد من آثار جائحة كورونا"

الجهة المعنية بالتنفيذ:

إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات

مكان وزمان التنفيذ:

القاهرة / ديسمبر 2020

الجهات المستفيدة:

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي
- الإعلاميون المختصون
- الباحثون في قضايا العمل

أهداف النشاط:

- طرح تصور للآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد.
- تسليط الضوء على مدى قدرة الدول على المضي قدماً في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.
- إبراز الدور الذي يمكن للإعلام القيام به في دعم حركة التنمية في ظل ما يواجه من تحديات.
- عرض أهم النماذج العالمية التي حددت أهداف ودور الإعلام في إدارة الأزمات.

عدد المستفيدين:

70 جهة يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

خامساً

محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة (18)

مكان وتاريخ التنفيذ:

عمان، المملكة الاردنية الهاشمية 19 – 20 فبراير 2020

أهداف النشاط:

- مناقشة آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة.
- إقرار مشروع عمل اللجنة للفترة 2020 – 2022.

المحاور:

- التخطيط الاعلامي للمرأة العاملة في ضوء أهداف التنمية المستدامة
- منظومة مؤشرات إحصاءات أسواق العمل المستجيبة للنوع الاجتماعي
- آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة العربية

التوصيات:

<u>البند الاول : مشـروع خطــة عمل لجنة شــؤون عمل المرأة العــربية 2020 – 2022.</u>

توصي اللجنة بـ:

1- تثمين جهود منظمة العمل العربية في عقد المنتدى العربي للمرأة العاملة والمعرض المصـــاحب له والتمني عليها استمرار عقد المعارض النسوية دعماً لرائدات الاعمال وصاحبات الحرف في الدول العربية .

2- دعوة السيدات عضوات اللجنة إلى تزويد مكتب العمل العربي بالتشريعات واللوائح الخاصة بريادة الاعمال النسائية في بلدانهن تمهيداً لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اصدار أداة معيارية حول ريادة الاعمال.

3- دعوة السيدات عضوات اللجنة الى تزويد مكتب العمل العربي بالمبادرات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في دولهن تمهيداً لعقد اجتماع خبراء لإعداد مشروع الاستراتيجية العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

4- دعوة السيدات عضوات اللجنة للتنسيق مع الجهات المعنية بشؤون المرأة في بلدانهن (المجالس القومية – وزارات المرأة) كذلك المنظمات العربية والدولية ذات الصـــلة للتعاون مع منظمة العمل العربية في تنفيذ أنشطة في مجال شؤون عمل المرأة العربية.

البند الثاني : دور أطراف الانتاج في متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030: ورشة تطبيقية

توصي اللجنة بـ:

1- تعميم الاســتراتيجية على أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية مع التوصــية بالتنســيق مع كافة الجهات المعنية بشؤون عمل المرأة في الدول العربية لضمان تنفيذ ما ورد فيها من سياسات وإجراءات.

2- تكليف الســيدات عضـــوات اللجنة بموافاة مكتب العمل العربي بتقارير وطنية حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية.

3- دعوة منظمة العمل العربية لوضـــع بند دائم على جدول أعمال لجنة شـــؤون عمل المرأة العربية في دورة انعقادها لمتابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية وتقديم تقرير دوري للجنة كل سنتين يعرض على المؤتمر العام.

البند الثالث : التخطيط الاعلامي للمرأة العاملة في ضوء أهداف التنمية المستدامة .

توصي اللجنة بـ:

1- تفعيل دور الإعلام ووسائل الاتصال الحديث في الترويج لثقافة المساواة ومكافحة التمييز وتغيير الصورة النمطية للمرأة والتوعية بدورها الهام في عملية التنمية.

2- رفع وعي المرأة وتعزيز ثقتها بنفســـها وقدراتها من خلال برامج تدريبية لبناء القدرات الذاتية وتنمية مهارات القيادة ، لتشجيعها على المشاركة في صنع القرار.

3- تكليف الأســتاذة الدكتورة / حنان يوســف – مقررة اللجنة - بصـــياغة خطة اعلامية محددة بفترة زمنية معينة للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المســـتدامة تمهيداً لعرضـــها على اللجنة في دورتها القادمة لاقرارها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها.

البند الرابع : تعزيز مشاركة النساء في التنظيمات النقابية :

توصي اللجنة بـ:

1- دعوة الســيدات عضــوات لجنة شــؤون عمل المرأة العربية ممثلات أصــحاب الاعمال والعمال الى تزويد مكتب العمل العربي بتقارير احصــائية حول واقع مشــاركة المرأة في اتحاداتهن لإصــدار تقرير عربي حول واقع وآليات مشاركة النساء في العمل النقابي .

2- دعوة منظمة العمل العربية عقد دورة تدريبية قومية أو سلسلة من الدورات التدريبية القطرية حول أساسيات العمل النقابي لصالح لجان المرأة بالمنظمات النقابية العربية.

2- هيئة الرقابة المالية

مكان وتاريخ التنفيذ:

القاهرة، 1 - 14 فبراير/ شباط 2020.

اســـتناداً للقرار رقم (1640) الصـــادر عن مؤتمر العمل العربي الدورة (45) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصـر العربية خلال شـهر إبريل / نيسـان 2018، والمتضـمن تشـكيل هيئة الرقابة المالية لمنظمة العمل العربية لمدة سنتين (2018 إلى 2020) من ممثلى الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- فريق الحكومات :
  - جمهورية السودان عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق عضوا أصيلا
  - دولـــة ليبيـا عضوا أصيلا
  - جمهورية مصر العربية عضوا أصيلا
  - الجمهورية اليمنية عضوا أصيلا
  - المملكة الأردنية الهاشمية عضوا إحتياطيا
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضوا إحتياطيا
- فريق أصحاب الأعمال :
  - العين / زياد الحمصي المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلا
- فريق العمال :
  - السيد / بسيم جاسم الذوادي مملكة البحرين / عضوا أصيلا

وبنـاء على دعوة ســـعادة الســـيد / فـايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصـر العربية خلال شـهر فبراير/ شـباط 2020 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسـابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31، لكل من:

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.

2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.

3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.

4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.

5- المركز العربى لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية التالية أسماءهم :

1- السيد / / مهند يحي رجب غش (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)

2- السيدة / شفاء ناجي محمد حسن (حكومات / جمهورية العراق)

3- السيد / على أمين على عبدالصمد (حكومات / جمهورية مصر العربية)

4- العين / زياد الحمصي (أصحاب اعمال / المملكة الأردنية الهاشمية)

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع :

1- السيد / هشام أدم مهدي (حكومات / جمهورية السودان).

2- السيد المستشار/ غازي عبد الرب (حكومات / الجمهورية اليمنية).

3- السيد / أعراب طيب (حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

4- ممثل دولة ليبيا (حكومات / دولة ليبيا) لم يتم تسمية مندوب من الأصل.

عملاً بأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية فقد عقدت اجتماعها يوم السبت الموافق 2020/2/1 فى مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه وبناء على توصية الاجتماع التشاوري تم الاتفاق على نفس تشكيل الهيئة للعام الماضي :

- السيد / مهند يحي رجب غش رئيسا للهيئة
- السيدة / شفاء ناجي محمد حسن نائبا لرئيس الهيئة ومقرراً

اعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية :

- إجراءات تنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية السابقة وقرارات وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الإقتصادى والإجتماعى لسنة 2018 التي نوقشت في الدورة رقم (104) لسنة 2019 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- اجتماع جتماع لجنة الحريات النقابية الدورة (39)

- تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة دورتها التاسعة والثلاثين يوم الجمعة الموافق 28 فبراير / شباط 2020

بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

بـدأ الاجتمـــاع بترحيب بأعضاء اللجنة من قبل **معالى السيد / فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في تنمية وصـــيانة الحقوق والحريات النقابية وتعزيز دور الحوار الاجتماعي بين اطراف الإنتاج وفقاً لمبدأ الثلاثية التي ترتكز عليها منظمة العمل العربية لتقريب وجهات النظر وإيجاد المناخ المناسـب لعلاقات العمل الناجحة التي تشـكل احد أهم روافد جذب الاسـتثمار لإيجاد فرص العمل اللائق امام الباحثين عنها أو الوافدين الجدد إلى أسواق العمل لا سيما الشباب ، كما أكد المدير العام على أهمية تكريس الثقافة العمالية النقابية ونشـــرها وتعزيز الشـــراكة والتكامل بين الشـــركاء الاجتماعيين ومؤســـســـات المجتمع المدني تحقيقاً للعدالة والســـلم الاجتماعيين والحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم وبما يدعم ركائز التنمية العادلة ، وتمنى للجنة التوفيق في أعمالها.

تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- الاستاذ / جبالي محمد المراغى (جمهورية مصر العربية) رئيساً
- المهندس / على صبيح على (جمهورية العراق / أصحاب أعمال) نائبا للرئيس
- السيد / اسلام سناء مكتب العمل العربي مقرراَ

وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها التاسعة والثلاثين توصلت اللجنة إلى توصيات من اهمها:

1- التأكيد على أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة باعتباره وســـيلة وأداه فعالة للتشـــاور وتعزيز التماســك الاجتماعي وركيزة للتفاهم حول مختلف القضـــايا والمصـــالح المشـــتركة وتكريس ثقافة الحوار بكل اشكاله ومستوياته.

2- دعوة الدول العربية التي لم تصـادق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) لسـنة 1977 بشـأن **الحقوق والحريات النقابية** ورقم (11) لسنة 1979 **بشأن المفاوضة الجماعية** للتصديق عليهما.

3- دعوة الـدول العربيـة إلى تعزيز الحقوق والحريـات النقـابيـة عبر دعم المنظمـات النقـابيـة للعمـال وأصحاب الاعمال باعتبارهما ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

4- الاهتمام بإعداد برامج تثقيفية وقانونية ونقابية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة لزيادة وعي العامل نحو زيادة إنتاجيته ورفع قدراته التنافسية في أسواق العمل.

5- التأكيد على حق المرأة في المشـاركة الفاعلة في التنظيم النقابي والحياة الاجتماعية والسياسية باعتبار ذلك حق أســاســي كفلته لها مواثيق حقوق الانســان ومعايير العمل العربية والدولية ودعوة المنظمات النقابية إلى زيادة تمثيل المرأة العربية العاملة في مجالس إدارتها على كافة المستويات القيادية.

6- توجيه الشـــكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده ولأســـرة مكتب العمل العربي خلال هذا العام من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشـــركاء الثلاثة ودعم وصـــيانة الحقوق

والحريات النقابية في الوطن العربي.

7- تثمين جهود المنظمة في تعزيز الثقافة النقابية العمالية من خلال عقد دورات وندوات لإعداد قواعد نقابية مثقفة وقادرة على الحوار الإيجابي الذي يوازن بين مصالح جميع الأطراف ويحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي والطلب منها عقد المزيد من هذه الدورات.

4-مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الثانية والتسعون)

مكان وتاريخ التنفيذ :

القاهرة / جمهورية مصر العربية، 29 فبراير / شباط – 1 مارس / آذار 2020

استنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الثانية و**التسعين** لمجلس إدارة منظمة العمل العربية خلال الفترة من (29 فبراير / شباط – 1 مارس / آذار 2020) القاهرة / جمهورية مصر العربية.

شارك في اجتماعات المجلس كل من:

أولا: فريق الحكومات

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عضوا أصيلا) :

- السيد / رابح مخازنى — مدير علاقات العمل / وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى
- السيد / بوعلام عيساوي — مدير الدراسات القانونية والتعاون

(2) جمهورية السودان (عضوا أصيلا) :

- السيدة / هانم برهان الدين — وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

(3) دولة الكويت (عضوا أصيلا) :

- معالى السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية
- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — نائب المدير العام لحماية القوى العاملة
- السيد / سيد محمد الناصر — مدير إدارة مكتب الوزير

(4) جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة
- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية / وزارة القوى العاملة
- الأستاذ / إيهاب عبد العاطى — المستشار القانوني للوزير
- الأستاذ / هلال مأمون عبد الله — مدير عام الإدارة العامة للمؤتمرات والاتفاقيات

- الأستاذ / هيثم سعد الدين — المسئول الاعلامي بالوزارة
- الأستاذ / محمد عبد الفتاح — المكتب الإعلامي
- الأستاذ / محمد كردوشه — المكتب الاعلامي

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- المهندس / على صبيح على — رئيس اتحاد الصـــناعات العراقى (جمهورية العراق / عضـــواً احتياط)

ثالثا : فريق العمال

- الدكتور / محمد بطي ثاني الشـامســي رئيس مجلس إدارة جمعية التنسـيق بين الجمعيات المهنية (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً)
- السيد / أسامة سلمان حسن — أمين السـر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط)

رابعا: المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر — مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية
- الدكتورة / علا البدرى — المشرف على قسم المنظمات العربية
- السيدة / سمر فائق أحمد — مسؤولة الأنشطة والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة

**** اتحاد الغرف العربية**

- الأستاذ / شاهين على شاهين — الأمين العام المساعد للاتحاد

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن — الأمين العام للاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

- السيد / خليل يعقوب بوهزاع — مدير إدارة الشئون العمالية

**** هيئة الرقابة المالية والإدارية بمنظمة العمل العربية**

- السيد/ مهند غش — رئيس الهيئة

وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (37) المنامة، مارس / آذار 2010 بشأن: "دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل العربية بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة ".

فقد تشكل وفد دولة فلسطين من:

- معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل

حيث قام معالي الوزير بتقديم وثيقة التقرير المشار إليه

الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من :

- **سعادة السيد / فايز على المطيري**

  المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل**

  وزير للشئون الاجتماعية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية

  رئيس مجلس الإدارة

وعرفاناً من مكتب العمل العربي بالدور البارز الذي قام به رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة 2018 – 2020 وتقديراً لجهودهم وإسهاماتهم المتميزة في أعمال المجلس، قام سعادة المدير العام بتقديم دروع تكريماً لهم وهو تقليد حسن ودلالة حضارية لتكريم من أخلصوا وأجادوا في عملهم لخدمة منظمتنا القومية، كما تم تقديم دروع تكريم إلى ممثلي الجهات المراقبة تقديراً لجهودهم.

(5) المصادقة على جدول الأعمال:

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي:

البند الأول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (91) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (19 – 20 أكتوبر / تشرين الأول 2019)

البند الثاني تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأرضى المحتلة .

البند الثالث المسائل المالية والإدارية :

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى 28 / 2 / 2020
- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن

الحســـابات الختـامية لمكتب العمل العربي والمراكز والمعـاهد التـابعـة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية فى 31 / 12 / 2019

- تقرير المراجع الداخلي .
- متابعة تنفيذ توصـــيات الإجتماع الإســـتثنائي للجنة المنظمات للتنســـيق والمتابعة ديسمبر / 2019 .

البند الرابع مشروع خطة منظمة العمل العربية " 2021 – 2022 "

البند الخامس مشروع موازنة منظمة العمل العربية للعامين "2021 – 2022 "

البند السادس تقرير عن نتائج اعمال الدورة (40) للجنة الخبراء القانونيين

البند السابع تقرير عن نتائج أعمال لجنة الحريات النقابية "39"

البند الثامن تقرير عن نتائج أعمال لجنة شئون عمل المرأة "18"

البند التاسع تحديد مشروع جدول اعمال الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي 2021 .

البند العاشر الاعداد والتحضـــير للاجتماع الســـنوي للمجموعة العربية المشـــاركة في الدورة (109) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف – مايو - يونيو / 2020)

البند الحادي عشر تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين :

- (91) لمجلس الإدارة (أكتوبر / تشرين الأول 2019)
- (92) لمجلس الإدارة (2020)

البند الثاني عشر التقارير التكميلية للسيد المدير العام

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة "105 " للمجلس الاقتصادي والاجتماعي " فبراير / شباط 2020"

5-مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (الثالثة والتسعون)

مكان وتاريخ التنفيذ:

24 أكتوبر / 2020، من خلال المنصة الالكترونية ZOOM

(1) استنادا إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية والتي تنص على **" إذا تعذر لسبب ما اجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس إثر انتهاء مدة ولايتهم فإنّ المجلس يواصل مهامه إلى حين إجراء انتخابات جديدة على الا تتجاوز هذه الفترة سنة واحدة "**

(2) واستنادا إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وجه السيد المدير العام لمكتب العمل العربي الدعوة لانعقاد الدورة العادية الثالثة و**التســـعين** لمجـــلس إدارة منظمة العمل العربية من خلال المنصة الالكترونية ZOOM وذلك يوم 24 أكتوبر / تشرين الأول

.2020

(3) شارك في اجتماعات المجلس كل من:

أولا: فريق الحكومات

(5) <u>الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (عضوا أصيلا) :</u>

- السيد / رابح مخازني — الأمين العام بالنيابة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
- السيد / مرشيشي أحمد — مدير بمديرية علاقات العمل
- السيدة / حاجة قادوس — مكلفة بالدراسات والتلخيص
- السيد / دحمري محمد إسلام — إطار بديوان السيد الوزير
- السيدة / فاطمة الزهراء بوجنون — رئيسة مكتب بمديرية علاقات العمل
- السيد / أحسن امكحلة — إطار بالأمانة العامة
- السيد / بقطاش زكرياء — إطار بديوان السيد الوزير

(6) <u>جمهورية السودان (عضوا أصيلا) :</u>

- معالى السيدة / لينا الشيخ محجوب — وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية
- السيد / محمد مدنى الشابك — وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- السيد / يوسف الطيب عيسي — المدير العام للعلاقات الخارجية

(7) <u>دولة الكويت (عضوا أصيلا) :</u>

- معالى السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية
- الدكتور / مبارك فهاد العازمى — مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالإنابة
- السيد / سيد محمد الناصر — مدير إدارة مكتب الوزير
- السيد / جابر علي العلي — مدير إدارة العلاقات الدولية
- السيدة / سندس أحمد الذيب — مراقب إدارة العلاقات الدولية

(8) <u>جمهورية مصر العربية (عضوا أصيلا) :</u>

- معالى السيد / محمد محمود سعفان — وزير القوى العاملة
- الأستاذة / آمال عبد الموجود عبد الحكم — رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية / وزارة القوى العاملة
- الأستاذ / إيهاب عبد العاطى — المستشار القانوني للوزير
- الأستاذ / هلال مأمون عبد الله — مدير عام الإدارة العامة للمؤتمرات والاتفاقيات

(9) <u>الجمهورية التونسية (عضوا احتياط) :</u>

- السيدة / حياه بن إسماعيل — رئيسة الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشئون الاجتماعية

ثانيا : فريق أصحاب الأعمال

- السيد / عثمان شريف الريس — (مملكة البحرين / عضوا أصيلا)
- المهندس / على صبيح على — رئيس اتحاد الصناعات العراقى (جمهورية العراق / عضواً احتياط)

ثالثا : فريق العمال

- السيد / مازن المعايطة — رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال (المملكة الأردنية الهاشمية / عضوا أصيلاً)
- الدكتور / محمد بطى ثانى الشامسى — رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية (دولة الإمارات العربية المتحدة / عضوا أصيلاً)
- السيد / أسامة سلمان حسن — أمين السر للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين (مملكة البحرين / عضواً احتياط)

رابعا: المراقبون

**** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

- الوزير المفوض / محمد خير عبد القادر — مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية
- السيدة / سمر فائق أحمد — مسؤولة الأنشطة والبرامج للمنظمات العربية المتخصصة

**** اتحاد الغرف العربية**

- السيدة / هدى كشتان — مديرة شؤون الغرف العربية والغرف المشتركة في الاتحاد
- السيد / محمد مزهر — المسؤول الإعلامي في الاتحاد

**** الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب**

- السيد / غسان غصن — الأمين العام للاتحاد

**** المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

- السيد / خليل يعقوب بوهزاع — مدير إدارة الشئون العمالية

**** منظمة العمل الدولية:**

- الأستاذة / ناتالي بافيتش مسؤول المراقبة والتقييم وإدارة المعرفة
  المكتب الإقليمي للدول العربية - بيروت

وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته (37) المنامة، مارس / آذار 2010 بشأن : "دعوة دولة فلسطين للمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل العربية بشكل مستمر لتقديم تقرير دوري عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة " .

فقد تشكل وفد دولة فلسطين من:

- معالي الدكتور / نصري أبو جيش وزير العمل
- السيد / عبد الكريم ضراغمة الوكيل المساعد لسياسات قطاع العمل بالوزارة

حيث قام معالي الوزير بتقديم وثيقة التقرير المشار إليه

(4) الجلسة الافتتاحية:

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة والتسعين لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ، وألقيت فيها كلمات لكل من:

- **سعادة السيد / فايز علي المطيري**

المدير العام لمنظمة العمل العربية

ألقى كلمة أعرب فيها عن خالص العزاء في وفاة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الإنسانية الذى أرسى قيما شامخة في العطاء والدفاع عن مصالح وطنه وقضايا الأمة العربية والإسلامية وتعزيز التضامن العربى في كافة مجالاته ودعم العمل العربى المشترك .

كما رحب بالسادة الحضور في اجتماع دورة مجلس الإدارة والتي تعقد لأول مرة عبر المنصة الالكترونية مشيرا إلى تداعيات جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية اقتصاديا واجتماعيا وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وغيرها من التحديات التي أفرزتها الجائحة على كافة الدول ، مشيراً إلى معاناة الاقتصاد الفلسطيني بسبب هذه الجائحة وأهمية دعم أطراف الإنتاج الثلاثة وتعزيز قدراتها للصمود أمام هذه الجائحة .

كما أكد أن المنظمة تسعى إلى إيجاد آليات عمل جديدة لمواجهة آثار هذه الجائحة ، وتمكنت المنظمة من عقد العديد من الأنشطة التفاعلية فضلا عن عدد من الأنشطة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقطاعيها الاقتصادي والاجتماعي ، وبعض المنظمات العربية والدولية ، فضلا عن اصدارها العديد من الدراسات والتقارير التي ترصد الواقع الذى فرضته الجائحة وتقترح توصيات لمواجهة أثارها ، وأعلن عن إطلاق دراستين أعدتهما المنظمة :

الأولى : تأثيرات أزمة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية .

الثانية : تأثيرات جائحة كوفيد – 19 على أوضاع العاملات في القطاع غير المنظم في المنطقة العربية.

وتمنى للمجلس التوفيق والنجاح في أعماله .

- **معالي السيدة / مريم عقيل السيد هاشم العقيل**

وزير للشئون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة

كما ألقت معالى الوزيرة كلمة نعت فيها المغفور له بإذن الله الشيخ صبـــاح الأحمد الجابر الصباح ، الذى كرس حياته لخدمة قضـايا أمته العربية والإسلامية وحقق إنجازات حضـارية مشـهودة لبناء نهضـة الكويت الغالية وحرص دوماً بحكمته المعهودة على تحقيق التضـــامن العربي وتعزيز العمل العربي المشـــترك في كافة المجالات، وتوجهت بالتحية والترحاب إلى السادة الحضـور أعضاء مجلس الإدارة الموقرين ، وشكرتهم على تلبيتهم الدعوة للمشاركة في هذا الاجتماع الهام ، كما توجهت بالشـكر والتقدير لسـعادة السـيد / فايز علي المطيري، مدير عام المنظمة ، على الجهود المبذولة والمقدرة في حسن الإعداد والتنظيم ، وتهيئة الأجواء المناسبة لعقد هذا الاجتماع .

وأشـارت إلى أن الاجتماع يعقد في ظل ظروف صـعبة وأزمة عالمية طاحنة، وأوضـاع اقتصـادية واجتماعية خانقة ، شـملت مختلف مناحي الحياة في كل دول العالم ، وذلك نتيجة تفشـي جائحة كورونا (كوفيد ـــ 19) التي أفرزت العديد من الأضـرار والتداعيات والتأثيرات السلبية البليغة ، وهددت الانسان في عمله وفي وظيفته ومصادر دخله ورزقه ، وأصـابت الحياة بالشلل التام ، وأفرزت أنماطا جديدة للحياة لم يكن يعهدها الانسـان من قبل ، وأفرزت العديد من التحديات التي عليه مجابهتها وتجاوزها لكي تستمر الحياة .

كما فرضـــت الظروف الراهنة التي يمر بها عالمنا اليوم بعض الأوضـــاع ، مما يحتم علينا التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة والتعايش والتعامل معها ، حتى تعود الحياة إلى طبيعتها .

وأشارت إلى البنود المطروحة على جدول أعمال الاجتماع وتمنت التوفيق والنجاح لأعمال دورة مجلس الإدارة.

- **الوزير المفوض / محمد خير**

مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية

جامعة الدول العربية

أعرب في بداية كلمته عن خالص العزاء في وفاة المغفور له بإذن الله الشيخ صبـاح الأحمد الجابر الصباح حيث فقد العالم العربي برحيله قائداً للعمل الإنساني ورمزاً للسلام والحكمة والتسامح ، كما أعرب سعادته للمشاركة في اجتماع هذه الدورة وتمنى أن تخرج بنتائج في سبيل تحقيق أهداف المنظمة القومية والتنمية المستدامة في الوطن العربي، كما أشاد سيادته بالفعاليات التي عقدتها المنظمة لمواجهة تحديات كورونا وكذلك تعاونها في الأنشطة التي عقدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كما أشاد بجهود المدير العام لمنظمة العمل العربية في تفعيل دور المنظمة في ظل التحديات الراهنة ودوره في الفعاليات التي تم عقدها لدعم الجمهورية اللبنانية من جراء التفجيرات وجمهورية السودان من جراء الفيضانات ، وتمنى للجميع التوفيق وأعمال المجلس كل النجاح .

كما ألقى معالي السيد / محمد محمود سعفان وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية مداخلة تقدم من خلالها باسم الدولة المصرية بخالص العزاء في وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله والذي كان دوما حريصا على

تعزيز ودعم العلاقات العربية، كما أكد معاليه على حرص الدولة المصرية ووزارة القوى العاملة على تمتين العلاقات الوطيدة مع دولة الكويت الشقيقة والعمل على توثيقها وتنميتها دوما واستمرار دعم هذه العلاقة على كافة الأصعدة والمستويات.

ومن خلال المداخلات التي أعرب فيها أعضاء مجلس الإدارة عن خالص تعازيهم للشعب الكويتي والأمة العربية في وفاة المغفور له بإذن الله الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله وما قدمه خلال مسيرته من دعم للعمل العربي المشترك وحرصه دوماً على تحقيق التضامن العربي مما أكسبه إحترام الجميع وتقديرهم بما كان يحمله من مشاعر إنسانية نبيلة، فكان بحق زعيماً وحكيماً لشعبه ولأمتيه العربية والإسلامية ، وجه مجلس الإدارة برفع برقية عزاء لحضرة صاحب السمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أمير دولة الكويت تنعى فقيد الأمتين العربية والإسلامية "أمير الإنسانية" الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله – باسم رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الموقرين .

(5) المصادقة على جدول الأعمال:

بعد الاطلاع على مشروع جدول الأعمال الذي أعده المدير العام لمكتب العمل العربي طبقا للفقرة (5) من المادة الرابعة من نظام العمل بمجلس الإدارة،

وبناء على طلب دولة الكويت إضافة بند ما يستجد من أعمال يتعلق بالجهود التي قامت بها الدول العربية لمواجهة آثار وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

واستنادا إلى نص الفقرة (1) من المادة السابعة من النظام التي تنص على مصادقة المجلس في بداية كل دورة على جدول أعماله،

فقد قرر مجلس الإدارة المصادقة على جدول الأعمال التالي :

البند الاول تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

البند الثاني تنفيذ قرارات الدورة (92) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، القاهرة، 29 فبراير / شباط، 1 مارس / آذار 2020.

البند الثالث المسائل المالية والإدارية:

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى « 1 / 10 / 2020 «
- متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع (29) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، يوليو / تموز 2020
- تقرير المراجع الداخلي.

البند الرابع تقرير عن نشاطات وانجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:

- « 92 »لمجلس الإدارة « مارس / آذار 2020«
- « 93 »لمجلس الإدارة « أكتوبر / تشرين الأول 2020«

البند الخامس النظر في انعقاد الدورة العادية (47) لمؤتمر العمل العربي

البند السادس التقارير التكميلية للسيد المدير العام

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة (49) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك .
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند السابع الجهود التي قامت بها الدول العربية لمواجهة آثار وتداعيات جائحة فيروس كورونا.

6-لجنة الخبراء القانونيين الدورة (41)

مكان وتاريخ التنفيذ:

23 – 24 ديسمبر 2020 عن طريق تقنية زووم للاجتماعات عن بُعد.

بناء على دعوة المدير العام لمكتب العمل العربي، وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة دورتها الحادية والأربعون خلال الفترة **23 – 24 ديسمبر 2020** عن طريق تقنية زووم للإجتماعات عن بُعد، بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام إتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

❖ إفتتح اجتماعات اللجنة **معالي السيد/ فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية **وحضر إجتماعات الدورة أعضاء اللجنة السادة:**

1. **الأستاذ / حمادة أبو نجمة** **المملكة الأردنية الهاشمية**
2. **الدكتور / علي فيصل الصديقي** **مملكة البحرين**
3. **الأستاذ / محمد كشو** **الجمهورية التونسية**
4. **الدكتورة / إيمان خزعل** **الجمهورية اللبنانية**
5. **الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان** **جمهورية مصر العربية**

❖ إنتخبت اللجنة في بداية أعمالها **الأستاذ/ محمد كشو** رئيساً لها لمدة عام .

عرض مكتب العمل العربي على لجنة الخبراء القانونيين وثيقة مبدئية **تضمنت ما يلي:**

*** الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2020.**

وصل إلى مكتب العمـــل العربي (16) تقـــريراً حـــول الاتفاقيات المذكورة من (16) دولة عربية.

*** الجزء الثاني: متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين**

*** الجزء الثالث: دراسة تقارير وردت بعد انعقاد اجتماع اللجنة خلال العام السابق – 2019**

- تلقى مكتب العمل العربي تقريرين بعد انعقاد اللجنة في دورتها السابقة من دولتين عربيتين هما: (جمهورية العراق – دولة الكويت)

*** الجزء الرابع: موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية**

❖ أعدت لجنة الخبراء القانونيين تقريراً يتضمن دراستها لتقارير الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التوصيات العامة للجنة على ضوء المناقشات التي دارت خلال جلسات العمل.

التوصيات العامة للجنة:

1. تأمل اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة وتحديث الاتفاقية العربية رقم (9) لعام 1977 بشأن التدريب والتوجيه المهني حتى تتواكب مع المتطلبات والمستجدات وتلافي ما يوجد بها من ملاحظات في صياغة أحكامها.
2. تؤكد اللجنة على أن المقصود بما ورد في المادة العاشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسباً لها من تصديق أو غيره، هو عرضها على السلطة التي تملك صلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصوص عليه في دستورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققاً إلا بعرض الاتفاقية على السلطة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.
3. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشراك أحد الموظفين المختصين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضور أشغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات وتأمين الحوار والتواصل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
4. تؤكد اللجنة على مراعاة حكومات الدول الأعضاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترسلها لمكتب العمل العربي، التنسيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال لديها وذلك وفقاً للمادة السابعة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
5. لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضاء أشارت في تقاريرها إلى أن عدم التصديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسة الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير، وترى اللجنة أن المبررات المشار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصول إليها وهو وجود مستويات متماثلة في تشريعات عمل عربية.
6. ترى اللجنة أنه من الضروري ان يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الاعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الاتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.
7. تؤكد اللجنة على ضرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضرورة إدراج نص التشريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسلة من الدول الأعضاء حتى تتمكن

اللجنة من الاطلاع عليها والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة.

8. تؤكد اللجنة على ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.
9. تثمن اللجنة تفاعل الدول الاعضاء من خلال عدد التقارير المرسلة والجهود المبذولة في إعدادها وتأمل أن يستمر هذا التفاعل ويتعزز لتحقيق الأهداف المنشودة من النشاط المعياري للمنظمة.
10. تثمن اللجنة الجهود المبذولة من مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل وتقديم الدعم الفني لها من أجل تحقيق المزيد من التعاون بين هذه الادارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

فهرس نشاطات وانجازات عام 2019

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
** تـقـديـــم.	3
أولا: محور الحماية الاجتماعية:	7
- مجال علاقات العمل.	7
- مجال تشريعات ومعايير العمل	12
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	13
- مجال التأمينات الاجتماعية	17
- مجال الصحة والسلامة المهنية	28
ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:	32
- مجال التشغيل	33
- مجال التدريب المهني	46
- مجال الهجرة	48
- مجال إدارات العمل والتشغيل	49
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل	64
- مجال تنمية الموارد البشرية	65
ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية	69
- مجال العلاقات العربية والدولية	69
- مجال التعاون الفني	71
رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:	87
- مجال الإعلام والنشر	87
- مجال التوثيق والمعلومات	90
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	93
خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	97

فهرس نشاطات وانجازات عام 2020

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
أولا: محور الحماية الاجتماعية:	**117**
- مجال تشريعات ومعايير العمل	**118**
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	**121**
- مجال التعاونيات	**123**
- مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	**126**
- مجال التأمينات الاجتماعية	**127**
- مجال الصحة والسلامة المهنية	**134**
ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:	**139**
- مجال التشغيل	**140**
- مجال التدريب المهني	**146**
- مجال الهجرة	**148**
ثالثا: محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي	**153**
- مجال التعاون الفني	**153**
- مجال العلاقات العربية والدولية	**157**
رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:	**196**
- مجال الإعلام والنشر	**196**
- مجال التوثيق والمعلومات	**198**
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	**202**
خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	**203**